

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الدراسات العليا

فرع العقيدة

قامت بطابع بالصحیح المطلوب
برجال الإدارة
١٤١٠/١٠/١٤

١٤١٠/١٠/١٤

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإمام فخر الدين الرازي في الإلهيات



بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه
بقسم الدراسات العليا
فرع العقيدة

١٠٠٤١٧٣

بإشراف الأستاذ الدكتور
بركات عبد الفتاح دويدار



الطالبة
إبتسام أحمد محمد جمال

١٤١١هـ - ١٩٩١م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الصادق الأمين محمد بن عبد الله وآله وصحبه أجمعين .
أما بعد :

بمعون الله وفضله العظيم اتممت كتابة بحثي العلمي الذي نلت به درجة الدكتوراه بتقدير امتياز . وكان عنوانه (موقف شيخ الاسلام ابن تيمية من الامام الرازي في الإلهيات) وقد ضمنت البحث مقدمة واربعة ابواب احتوى كل باب على فصلين او ثلاثة حسب ما يقتضيه موضوع الباب فكانت المقدمة في بيان اهمية البحث واسباب اختياره وبيان رأى السلف في نقد علم الكلام ، واشتمل الباب الاول على فصلين عن حياة العالمين الامام الرازي وشيخ الاسلام ابن تيمية .

أما الباب الثاني فقد اشتمل على ثلاثة فصول ، فكان الفصل الاول في النظر وحكمه عند الامام الرازي ، ثم عند شيخ الاسلام ابن تيمية ، فموقفه من الامام الرازي ، وكان الفصل الثاني في الدلائل على وجود الله تعالى عند الامام الرازي ثم عند شيخ الاسلام فموقفه من الامام الرازي ، وكان الفصل الثالث التوحيد بينت فيها منهج الامام الرازي في اثبات التوحيد ، ثم منهج شيخ الاسلام ابن تيمية ، فموقفه من الامام الرازي ، وبيان ما ادى اليه توحيده من نفي لبعض الصفات .

أما الباب الثالث في الاسماء والصفات واشتمل على ثلاثة فصول الفصل الاول في الاسماء عند الامام الرازي اولا ثم عند شيخ الاسلام ابن تيمية فموقفه من الامام الرازي ومن وافقه . الفصل الثاني في التنزيهات عند الامام الرازي ثم عند شيخ الاسلام ابن تيمية فموقفه من الامام الرازي في التنزيهات . الفصل الثالث وكان في الصفات الثبوتية عند الامام الرازي ثم عند شيخ الاسلام فموقفه من الامام الرازي .

أما الباب الرابع : فكان في التأويل والمؤول واشتمل على فصلين . الفصل الاول في التأويل واحكامه عند الامام الرازي ثم عند شيخ الاسلام ابن تيمية فموقفه من الامام الرازي وبيان بطلان قانونه في التأويل . الفصل الثاني وكان في . . الصفات الخيرية بينت فيه منهج الامام الرازي في نفي الصفات الخيرية بحجة ان اثباتها يشعر بالتجسيم ، ثم ذكرت منهج شيخ الاسلام في اثباتها ثم موقفه من الامام الرازي وابطل حجته في النفي .

أما الخاتمة فجاءت مشتملة على اهم النتائج التي توصلت اليها بعد كتابة البحث والتي من اهمها بيان جهود شيخ الاسلام ابن تيمية في الدفاع عن عقيدة اهل السنة والجماعة وتنقيتها من ضلالات الفلسفة وانحرافات الدعوة الى التمسك بكتاب الله العزيز وسنة نبيه الامين صلى الله عليه وسلم والاعتصام بهما لانهما مصدر كل علم صحيح .

أما الامام الرازي فكان لاهتمامه بعلم الكلام ودراسة الفلسفة والمنطق اثر كبير في منهجه حيث جعل التأويل قانونا له فقدم الدليل العقلي على نصوص الكتاب والسنة . كما ادى ذلك به الى نفي بعض صفات الله تعالى كالعلو والجهه والصفات الخيرية كلها .

والله اسأل ان يهديني ويوفقني في بيان العقيدة الصحيحة عقيدة اهل السنة والجماعة وان يجنبني الزلل فيها وان يجعل عملي خالصا لوجه الكريم فضلا منه وكرما . والله ذو الفضل العظيم

ابنتام بنت احمد بن محمد جمال

د. سركايت ب. النور د. ر. ر.
الطبعة الأولى
١٤١٤/١٠/١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين « نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله »

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١)

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَالُونُ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٢)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^{(٣)(٤)} »

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء : آية ١ .

(٣) سورة الأحزاب : الآيتان ٧٠ ، ٧١ .

(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان يعلمها النبي ﷺ لأصحابه ، أخرجها أبو داود : ٣٣١ / ١٠ ، والنسائي : ٢٨ / ١ ، والبيهقي : ١٤٦ / ٧ ، كلهم عن طريق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

والصلاة والسلام على المبعوث رحمه للعالمين محمد الهادي الأمين
وعلي آله الطيبين الطاهري وصحابته الكرام المهتدين والتابعين لهم
بإحسان إلي يوم الدين الذين آمنوا بما دل عليه الكتاب والسنة من غير
تأويل ولا تعطيل وأجتمعوا على الحق المبين أهل السنة والجماعة الذين
إذا تنازعوا في أمر رده إلى الكتاب والسنة إمتثالاً لأمر الله تعالى :
﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ... ﴾ (١)
معتصمين بكتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى ﷺ .

ولكن الأمة الإسلامية بعد قرون السلف الصالح ، من الصحابة
والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين ابتليت بكثير من المنتسبين إليها
عشاق الفلسفة - اليونانية ، والهندية - الذين حاولوا التأليف بينها
وبين قواعد الإسلام وأصوله فضلوا وأضلوا .

ومن المؤسف حقاً أن تنتشر مؤلفاتهم بين الناس الخاصة منهم
والعامة ، ولم تجد معظمها من ينقيها ويصحح ما انحرف فيها
بالفلسفة ومبادئها ، وما زالت حتى الآن تجد من يعتنقها من المسلمين
ويدعوا لها .

والمتفلسفة من المسلمين كما يسمون أنفسهم فخراً جعلوا أصول
الإسلام ومبادئه من الكتاب والسنة دلائل ظنية لا يصححها إلا وجود
دلائلهم الفلسفية اليقينية في نظرهم ، فبهذا قدموا دلائل الفلسفة
وبراهينها على دلائل القرآن العظيم والسنة المطهرة وبراهينهما فارادوا
التوفيق بين الدين والفلسفة فوقوا في ضلالاتها فبدلوا بعض تعاليم

الدين لتتناسب مع مبادئ فلسفتهم المنحرفة الوثنية التي لا تتفق
وكمال الدين ، وخاصة في الآلهيات وأصل الكون والفلك والطبيعة
ونحوه .

فانتشار كتب هؤلاء المتأثرين بالفلسفة والمليئة بإنحرافاتهما
وضلالاتهما لا بد ان يكون موضع اهتمام وعناية من قبل العلماء وطلاب
العلم المتخصصين في مجال العقيدة ليظهروا الحق ويبطلوا الباطل ،
خاصة في وقتنا الحاضر الذي انتشرت فيه علوم الفلسفة والمنطق القديم
والحديث . ذلك ان كتب الكثيرين من فلاسفة الإسلام وزعماء المعتزلة
والاشاعرة ومن سار على منهجهم ، يتداولها طلبة العلم دون ان يعرفوا
صحيحها من باطلها وهناك من تأثر من المسلمين بالفلسفة وان لم
يتسمى بها كالمعتزلة والاشاعرة . ويبدو ذلك واضحاً في مؤلفاتهم
وارائهم التي نادوا بها ودونوها في كتبهم .

وهذا مما حثني على أن استطلع علمهم لأقف على الصحيح منه
والمنحرف وما حوته كتبهم من مبادئ فلسفية ضالة مخالفة لكتاب الله
تعالى وسنة نبيه الأمين محمد ﷺ وإجماع السلف الصالح رضوان الله
عليهم فلهذا وغيره وقع إختياري مع المشرف على هذا الموضوع وهو
« موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإمام الرازي في الآلهيات »
ويكون شرف البحث وأهميته من شرف موضوعه وموضوع العقيدة
الإسلامية هو أشرف الموضوعات والآلهيات منها أجل وأعظم خاصة
إذا كان يهدف إلى عرض العقيدة الصحيحة عرضاً شاملاً متكاملاً لكل
ما جاء في الكتاب والسنة والدفاع عنها ورد شبهات أهل الزيغ
والضلال وإبطالها .

ولقد كان الإمام الرازي من علماء الأشاعرة وأئمتهم الذين حاولوا الدفاع عن السنة ورد شبهات الفلاسفة والمعتزلة والمشبهة ، ولكن لدراسته للفلسفة والمنطق وتعمقه فيهما والذي يبدو واضحاً في جميع مؤلفاته وقع في ضلالاتها فأعتنق بعض آرائهم ومبادئهم فبعد بهذا عن طريق أهل السنة والجماعة إلا أن الله تعالى منّ عليه بالتوبة في آخر عمره ورجع عن آرائها الكلامية والفلسفية المنحرفة إلى طريق الحق والهدى طريق السلف الصالح وهذا ما ذكره في وصيته لطلابه : « لقد أختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية . فما رأيت فيها فائدة تساوى الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات »

ولكن لغزارة علمه وكثرة مؤلفاته انتشرت بين الناس قروناً طويلة بعده فوجدت من يؤيدها ويأخذ مافيها من الحق والباطل ، كما أن هناك من عارضها فأنكر صحيحها وباطلها .

ولكن حين جاء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله واطلع على كتب الرازي وأمثالها ، وأدرك مافيها من ضلال الفلسفة وانحرافها وخطورة ذلك على المسلمين ، أنكب على دراستها دراسة وافية ليبين للناس ما أنحرف عن الحق ، ويرد عليه ، ويظهر الصواب الذي جاء فيها .

ونظراً لما لفخر الدين الرازي من مكانة علمية كبيرة وزعامة للمذهب الاشعري الذي يبنى أصوله الدينية على القواعد العقلية الفلسفية البعيدة عن المنهج الصحيح ، ولما أولاه شيخ الإسلام من عناية خاصة بتفنيد ما شذ هن فكر الرازي حتى أنه أفرد أحد كتبه وهو :

« بيان تلبيس الجهمية » على الرد على ضلالات الرازي التي دونها كتابه « أساس التقديس » لهذا فقد اخترت أن ابرز هذا الجانب من علم الرازي ومنهجه . فعملت على دراسة منهج الإمام الرازي الاشعري المذهب ومعرفة مذهبه الصحيح منه والمنحرف والقواعد التي بنى عليها مبادئه وآرائه مقارنة بآراء شيخ الإسلام الناهج لمذهب السلف ، وبيان موقفه من الامام الرازي في ضوء الكتاب والنسة وإجماع السلف الصالح .

هذا وقد وفق الله لي مشرفاً عالماً فاضلاً ؛ وأستاذاً كريماً أفادني علماً ومعرفة في موضوع البحث وجوانبه العقلية والنقلية ، فأطلعت على كتب فلاسفة الإسلام لمعرفة ما كان عليه المسلمون بسبب اعتناق الفلسفة وتأثيرها على مبادئ الإسلام وأصوله .

ثم بعد ذلك شرعت في دراسة المذهب الاشعري بقراءة كتب أئمنه وزعمائه ، وأخيراً عكفت على دراسة كتب الإمام الرازي ، كل ذلك كان تحت إشراف الدكتور الفاضل بركات الدويدار جزاه الله عني كل خير ، وبعد أن استكملت مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام الرازي المخطوط منها والمحقق شرعت بعون الله تعالى وفضله في كتابة موضوعي ، فحرصت على عرض مذهب الإمام الرازي في صورته مكتملة موجزة بذكر بعض الأدلة والبراهين الموضحة لمذهبه المبينة لرأية وذكر بعض الشبهات والرد عليها .

أما مذهب شيخ الإسلام فقد ذكرته مختصراً موجزاً لموافقته لمذهب السلف الصالح ، وذلك أنني خشيت التكرار والتطويل في أمور يعرفها الجميع .

وبعد هذا العرض الموجز عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له ،

أشير إلى محتويات الرسالة ، والتي تشتمل على مقدمة وأربعة أبواب ، يتضمن كل باب على فصلين أو ثلاثة وكل فصل على ثلاثة مباحث ، فكانت المقدمة لبيان أهمية البحث وسبب إختياره وبيان أهداف الموضوع والمنهج الذي سلكته في دراسة الموضوع وكتابته

الباب الأول : ويشتمل على فصلين ضمنتهما حياة العالمان

الإمام فخر الدين الرازي وشيخ الإسلام ابن تيمية .

فكان الفصل الأول : عن حياة الإمام فخر الدين الرازي ، ولادته

ونشأته ، ودراسته وحياته العلمية ، ومنهجه في العلم ومذهبه ، ومدى تأثيره بالفلسفة والمنطق وعودته إلى الحق والهدى ، ووفاته .

والفصل الثاني : عن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية ، نبذة موجزة

عنه ، لما فيها من مؤلفات ورسائل ويات معروفاً لدى الجميع .

الباب الثاني : ويشتمل على ثلاثة فصول كل فصل يحتوى

على ثلاثة مباحث .

فكان الفصل الأول : عن النظر والاستدلال ويشتمل على ثلاثة

مباحث :

المبحث الأول ، النظر والاستدلال عند الإمام الرازي .

المبحث الثاني ، النظر والاستدلال عند شيخ الإسلام .

المبحث الثالث ، موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي .

والفصل الثاني : عن الاستدلال على وجود الله ويحتوي على

ثلاثة مباحث ، وهي :

١ - مذهب الإمام الرازي في الاستدلال على وجود الله .

٢ - مذهب شيخ الإسلام في الاستدلال على وجود الله .

٣ . موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي .

الفصل الثالث : عن التوحيد ويحتوي ثلاثة مباحث هي :

١ - مذهب الإمام الرازي في توحيد الله .

٢ - مذهب شيخ الإسلام في توحيد الله .

٣ - موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي .

الباب الثالث : وهو يتضمن أسماء الله تعالى وصفاته ويشتمل

على ثلاثة فصول .

الفصل الأول : عن أسماء الله تعالى ويشتمل على ثلاثة

مباحث :

١ - مذهب الإمام الرازي في أسماء الله تعالى .

٢ - مذهب شيخ الإسلام في أسماء الله تعالى .

٣ - موقف شيخ الإسلام من الرازي .

الفصل الثاني : في التنزيهات ويشتمل على ثلاثة مباحث :

١ - مذهب الإمام الرازي في التنزيهات .

٢ - مذهب شيخ الإسلام في التنزيهات .

٣ - موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي .

الفصل الثالث : في الصفات الثبوتية ويشتمل على ثلاثة

مباحث :

١ - مذهب الإمام الرازي في الصفات الثبوتية .

٢ - مذهب شيخ الإسلام في الصفات الثبوتية .

٣ - موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي .

الباب الرابع : في التأويل والمؤول ويحتوي على فصلين :

الفصل الأول : في التأويل وأحكامه ويشتمل على ثلاثة

مباحث :

- ١ - مذهب الإمام الرازي .
 - ٢ - مذهب شيخ الإسلام .
 - ٣ - موقف شيخ الإسلام من الرازي .
- الفصل الثاني : في الصفات الخيرية ويشتمل على ثلاث مباحث
- ١ - مذهب الإمام الرازي في نفي الصفات الخيرية .
 - ٢ - مذهب شيخ الإسلام في إثبات الصفات الخيرية .
 - ٣ - موقف شيخ الإسلام من الرازي في تأويل الصفات الخيرية .

تمت الخاتمة ، وقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من دراسة حياة الإمام الرازي ، وشيخ الإسلام « ابن تيمية » ومنهجهما العلمى في العقيدة الآلهية .

والله أسأل أن يكتب لي التوفيق والسداد ، وأن ينفعنى بما تعلمت ، وينفع بعلمى أنه نعم المولى ونعم النصير .
وأخـر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

السلف وعلم الكلام

تمهيد :

قيض الله سبحانه وتعالى لهذا الدين الحنيف من يحفظه بكماله إلى قيام الساعة ، فكان هؤلاء الحفظة هم أهل السنة والجماعة المتمسكون بالعقيدة الصحيحة المتلقاة بالقبول والتسليم والإدراك السليم لكل ما جاء به محمد رسول الله ﷺ .

ولكن التفرقة في الدين والاختصاص في رب العالمين سنة الأمم قبلنا وواقع حالنا بعدهم ، فكان بسبب انشعاق المسلمين إلى فرق ومذاهب ضالة تستمد أصول دينها من علوم الأمم الكافرة الوثنية ، بدء ظهور علم الكلام الذي كان يقصدون به علم التوحيد ، وهو منهج براء . إذ أن علم الكلام كما يزعمون « هو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير والزامه إياها بما يراود الحجج عليها ودفع الشبه عنها » المواقف، فيجعلون الفلسفة العقلية أصل وقاعدة يبنون عليها إثباتهم للعقائد الدينية التي أكمل بيانها القرآن والسنة بما لا يدع مجال لأي إضافة أو نقص عقلاً كان أو نقلاً لأنه من الأمور الغيبية التي لا يدركها العقل وحده بل لا بد من الخبر الصادق الذي يهدي العقل إلى إثبات فيه أو نفياً ولا يكون هذا الخبر إلا من عالم الغيب والشهادة سبحانه وقد ذم السلف علم الكلام لما فيه من ضلالات الفلسفة وانحرافها والذي أدى بأهله إلى نفي الأسماء والصفات الألهمية كلها أو بعضها وتأويل نصوص الكتاب والسنة بما يوافق عقولهم وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ذم السلف لعلم الكلام وبين السبب في

ذمهم حيث قال : « أتفق سلف الأمة وأئمتها على ذم - علم الكلام -
والنهي عنه وتجهيل أصحابه وتضليلهم ، حيث سلكوا في الاستدلال
طريقاً ليست مستقيمة ، واستدلوا بقضايا متضمنة للكذب ، فلزمهم بها
مسائل خالفوا بها نصوص الكتاب والسنة وصرائح المعقول ، فكانوا
جاهلين كاذبين ظالمين في كثير من مسائلهم ورسائلهم وأحكامهم
ودلائلهم » ^(١) .

فقد انحرفوا بهذا العلم عن منهج السلف الصحيح في العقيدة ،
فابتدعوا بدعاً ليس لها أصل من كتاب ولا من سنة فيزعمون أن أصول
الدين تعرف بمجرد العقل ، أما مالا يعرف بمجرد العقل فهي
الشرعيات ، وكفروا من يخالفهم في هذا الأساس ، وقد أبطل شيخ
الإسلام زعمهم هذا بقوله : « هذا الكلام يتضمن شيئين : أحدهما أن
أصول الدين تعرف بالعقل المحض دون الشرع ، والثاني أن المخالف
لها كافر . »

وكل من المقدمتين ، وإن كانت باطلة فالجمع بينهما متناقض ،
وذلك أن مالا يعرف إلا بالعقل لا يعلم أن مخالفة كافر الكفر
الشرعي ... لأن الكفر الشرعي يكون بتكذيب الرسول ﷺ فيما أخبر
به ، أو الامتناع عن متابعتة مع العلم بصدقه ^(٢) .

فجهل هؤلاء بالدين الإسلامي وأصوله وكمالها هو الذي دفعهم
إلى الأخذ بهذه الأصول الدخيلة الباطلة ووقعهم في ضلالاتها
وانحرافها .

(١) درء تعارض العقل : ج ٧ ص ١٤٤ .

(٢) المرجع السابق : ج ١ ص ٢٤٢ .

فالرسول ﷺ لم يترك شيء من الوحي الالهي له دون تبليغه وبيان
مراد الله تعالى من هذا الأمر أو هذا التشريع ، أو هذا الحكم ، بل بلغه
بصدق وأمانة ، فلا نحتاج مع هذا التبليغ الأمين الصادق إلى إضافة
أي اعلم أو طريقة أو وسيلة توصلنا بزعمهم إلى الإيمان بالله عقيدة
وشريعة ، ولكن رغم ادعاءاتهم المضللة إلا أن الله تعالى أعان أهل
السنة والجماعة بنصره وتأييده على إظهار الحق وإبطال الباطل بالدلائل
النقلية والعقلية من الكتاب والسنة ، وبيان عظمة الدين وكماله وصلاح
تطبيقه إيماناً وعملاً في كل مكان وزمان .

الباب الأول

نبذة مختصرة
عن حياة العالمين الكبيرين
الإمام فخر الدين الرازي
وشيخ الإسلام ابن تيمية

الفصل الأول :

عن حياة الإمام الكبير فخر الدين
الرازي

الفصل الثاني :

عن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية

○○○○○

الفصل الأول

حياة الإمام

فخر الدين الرازي

ودراسة منهجه وأرائه الكلامية

تمهيد

المبحث الأول :

(١) مولده ونشأته .

(٢) شيوخه ومعلموه .

(٣) أفاقه العلمية .

المبحث الثاني :

(٤) منهجه وأراؤه العلمية

المبحث الثالث :

(٥) موقفه من الفلسفة .

المبحث الرابع :

(٦) مؤلفاته .

(٧) وصيته .

(٨) وفاته .

○○○○○

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

الإمام فخر الدين الرازي

تمهيد :

ولد الإمام فخر الدين الرازي في مدينة العلم والعلماء مدينة الري^(١) نشأ فيها وترعرع بين أحضان العلماء وعلى صفحات الكتب في شتى مجالات العلم والمعرفة .

فقد كانت الري مسرحاً كبيراً لمختلف الآراء والمذاهب الكلامية والفقهية والفلسفية واللغوية « دخلها العرب في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب رضى الله عنه بعد فتح نهاوند بشهرين ، وذلك سنة ٢٠ هـ »^(٢) .

وكانت الري من أهم المدن وأعمرها بعد بغداد بخيراتها الكثيرة وثمارها الوفيرة ، وهى من أمهات البلاد وأعلام المدن وقيل بناها راز ابن فرسان^(٣) لأن النسبة إليها رازى^(٤) .

(١) الري : « إقليم قديم من بلاد فارس جنوب طهران وعاصمة بلاد العراق العجمى شرقى سلسلة الجبال الايرانية »

انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠٥ .

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ٣٠٥ .

(٣) انظر روضات الجنات ج ٨ ص ٤٧ .

(٤) وقيل الرازي نسبة إلى (الري) على غير قياس ، وقيل انهم أضافوا الزاى إلى الري فأصبحت الرازى ، كما اضافوا الزاى إلى (مرو) فقالوا المروزي .

انظر روضات الجنات ج ٨ ص ٤٧ .

ودور المدينة كلها تحت الأرض مظلمة صعبة المسالك لكثرة ما يطرقهم من عساكر الأعداء ^(١) .

وقد أبيت مدينة الري بفعل التتار ، وأصبحت آثاراً باليه الآن بعد أن وصلت أوج مجدها العلمي بظهور العلماء فيها ومنها خلال القرون الأولى وحتى نهاية القرن السادس ، حيث احتضنت العلماء والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ومناهجهم .

وساعد على ازدهار العلم فى القرنين الخامس والسادس اهتمام الملوك والأمراء بالعلماء ، وتشجيعهم على طلب العلم والاستزادة منه ، بإغداق العطايا عليهم وتقريبهم منهم ، لتنمية الثقافة فى شتى المجالات العلمية وفى جميع علوم المذاهب الكلامية والفقهية ، فكثرت بذلك العلماء وتنوعت العلوم ، حتى لم يبق علم من العلوم ولا فن من الفنون إلا ونبع فيه رجال بلغت شهرتهم الآفاق ، ومن الطريف ما حكاه الإمام ابن فارس أبو الحسين الرازي ^(٢) الفقيه الشافعى الذى تحول إلى المالكية .

(١) انظر : روضات الجنات : ج ٨ ، ص ٤٧ .

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوى الفقيه .

توفى سنة (٣٩٥ هـ) .

فقال : « دخلتني الحمية لهذا الإمام المقبول على جميع
الأسنة - يقصد الإمام مالك رضى الله عنه - أن يخلو مثل هذا البلد
عن مذهبه فعمرت مشهد الانتساب إليه ، حتى يكتمل لهذا البلد
فخره » (١) .

كما أن المذاهب باختلافها شاعت وانتشرت في ذلك العهد فنرى
الغزالي (٢) ، وأبا هاشم بن عساكر (٣) ثم والد الإمام ضياء الدين عمر (٤)
خطيب الرى في الجيل الأسبق للإمام فخر الدين الرازى .

(١) انظر : الوفيات : ج ١ ص ١١٨ ، ونزهة الأولياء : ص ٣٩٢ ، ودائرة المعارف : ج ٤ ص ١٤١ .
(٢) الإمام الغزالي : هو محمد بن محمد بن أحمد الإمام زين الدين وحجة الإسلام ، أبو حامد
الطوسي الغزالي ، الفقيه الشافعى ، جد واجتهد حتى تخرج في مدة قريبة ، وأكمل القرآن ،
رصار أنظر أهل زمانه . ولد بطوس من مدن خراسان في سنة (٤٥٠ هـ) .
لازم إمام الحرمين وتلقى منه جميع الفنون الدينية . اشتغل بالتدريس والتأليف في المدرسة
النظامية ، وحين توفى إمام الحرمين تصدر الغزالي للأفتاء والشرح والتبيان .
توفى يوم الاثنين الرابع عشرة من جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة بوطنه طوس (٥٠٥ هـ) .
انظر شذرات الذهب ج ٤ ص ١٠ .

(٣) ابن عساكر : هو الإمام الجليل حافظ الأمة . علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين المعروف
بابي هاشم بن عساكر ، إمام أهل الحديث في زمانه ، جمع بين معرفة المتن والاسانيد ، صحيح
القراءة متبثاً محتاطاً ، من تصانيفه : التاريخ الكبير ، المواقفات ، فضل اصحاب الحديث ، ولد
سنة تسع وتسعين وأربعمائه للهجرة . وتوفى عام احدى وسبعين وخمسمائه هجريه (٥٧١ هـ) .
انظر شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٣٩ .

(٤) ضياء الدين : هو عمر بن الحسين البكرى التميمي الطبرستاني الرازى والد الإمام العلامة فخر
الدين الرازى وكان خطيباً فصيح اللسان قوى الجنان نقيهاً شافعيهاً أصولياً متكلماً صوفياً
متحدثاً أديباً له نشر في غاية الحسن تكاد تحكي ألفاظه مقامات الحريري من حسنه وحلاوته
ورشاقة سمعه .

وللإمام ضياء الدين والدين الرازى مؤلفات في علم الكلام من أهمها : « غاية المرام في علم
الكلام » وذكر ابن السبكي انه من أنفس كتب أهل السنة وأشدّها تحقيقاً . وله مؤلفات في
الفقه .

انظر : عيون الانبياء : ج ٢ ، ص ٢٥ ، طبقات السبكي : ج ٤ ، ص ٢٨٥ مخطوطة
الحسين .

أما علماء زمان فخر الدين فممنهم القاضي أبو الوليد المعروف
بـ « ابن رشد »^(١). والعلامة أبو الحسن علي المعروف بـ « سيف
الدين الأمدى »^(٢). وابن الأثير^(٣). وعز الدين محمد السلام^(٤)

(١) ابن رشد الحفيد : وهو العلامة أبو الوليد محمد بن أحمد ابن العلامة المفتي أبو الوليد بن أحمد
بن رشد القرطبي المالكي .

ولد ابن رشد الحفيد عام ٥٢٠ هـ بقرطبة ونشأ فيها وتفقّه ، وبرع ، وسمع الحديث ، وأتقن
الطب ، وأقبل على علم الكلام والفلسفة حتى صار يضرب به المثل من مؤلفاته : « تهافت
التهافت » و « منهاج الأدلة » . وتوفي ابن رشد في صفر بمراكش عام ٥٩٥ هـ .

انظر شذرات الذهب : ج ٤ ص ٣٢٠ .

(٢) سيف الدين الأمدى : هو العلامة أبو الحسن علي بن علي بن محمد الحنبلي . ثم الشافعي
المتكلم العلامة صاحب التصانيف العقلية المعروف بسيف الدين الأمدى .

ولد بعد الحسين والخمسمائة « بآمد » .

قرأ القراءات والفقه الحنبلي ثم الشافعي وبرع في الخلاف ، وتفقّه في علم النظر والكلام والحكمة
من تصانيفه المشهورة . الأحكام في أصول الأحكام وأبكار الأفكار في أصول الدين .

توفي سنة إحدى وثلاثين وستمائة هجرية .

انظر : شذرات الذهب : ج ٥ ، ص ١٤٤ .

(٣) ابن الأثير : العلامة مجد الدين أبو السعادات بن الأثير المبارك ابن محمد الشيباني الجزري ثم
الموصل الشافعي الكاتب مصنف « جامع الأصول » و « النهاية في غريب الحديث » .

قال ابن خلكان في الوفيات كان فقيها محدثاً أديباً نحويّاً عالماً بصناعة الحساب والانشاء ورعاً
عالماً مهيباً ذا يدا وإحسان .

توفي سنة ست وستمائة هجرية .

انظر شذرات الذهب : ج ٥ ، ص ٢٢ .

(٤) عز الدين عبد السلام : شيخ الإسلام أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم بن
الحسن الإمام العلامة وحيد عصره سلطان العلماء المسلم الدمشقي ثم المصري الشافعي .

قرأ الأصول على الأمدى وبرع في الفقه والأصول العربية رفاق أقرانه في التفسير والحديث
والفقه وبلغ رتبة الاجتهاد .

توفي سنة (٦٠٦ هـ) .

انظر : شذرات الذهب : ج ٥ ، ص ٣٠١ .

وغيرهم من العلماء المعاصرين لفخر الدين ، وقد اشتهر كل
منهم بحبه للعلم والسعي لطلبه في أشهر المدن علماً ومن أوثق العلماء
حكمة .

وكان لتنقلات الرازي بين المدن المجاورة له الأثر الأكبر في غزارة
علمه وسعة إطلاعه ، وذلك بما كان من مناظراته مع علماء العصر في
تلك المناطق التي زارها .

ففي خوارزم أول رحلاته جرت مناظرة بينه وبين المعتزلة أدت إلى
خروجه منها .

وفي بلاد ماوراء النهر عقد مع علمائها مناظرات في الفلسفة
والكلام ، وأصول الفقه ، والفقه ، وذهب أيضاً إلى غزنة حيث ناظر
الكرامية هناك ، ثم رحل إلى خراسان وسمرقند ، واستقر في هراة فترة
وجيزة مالبث أن خرج منها بسبب ملاقاة من الحنابلة ^(١) .

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٥٠ .

المبحث الأول :

مولد

الإمام فخر الدين الرازي
ونشأته وشيوخه ومعلميه
وآفاقه العلمية

المبحث الأول

حياة الإمام فخر الدين الرازي

مولده ونشأته :

في مدينة الري كان مولد الإمام العلامة نادرة زمانه وأعجوبة عصره إمام المتكلمين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي^(١). البكري الطبرستاني الرازي الملقب بفخر الدين المعروف بابن الخطيب الفقيه الشافعي وقيل انه أبو الفضل محمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازي ، ويكنى بأبي عبد الله وأبي المعالي . وأبي الفضل وابن الخطيب ، وبراغي ابن خلدون الدقة حين يطلق عليه الإمام ابن الخطيب ، تمييزاً له عن كثيرين اشتهروا بهذه الكنى .

وذكر إسماعيل بن حسين المروزي في كتابه : « الفخرى » الذي أوصل فيه نسب الإمام فخر الدين الرازي إلى قريش أبيات ابن عنين^(٢) في مدح الإمام الرازي تنص على عرويته ، قال فيها :

(١) التيمي : نسبة إلى بني تيم بطن من بطون قريش منهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه .
انظر طبقات المفسرين : ج ١ ، ص ٣٩ ، رومضات الجنات : ص ٦٩٩ ، الأعلام : ج ٧ ، ص ٢٠٣ .

(٢) ابن عنين : هو شرف الدين أبو المحاسن محمد بن نصر بن الحسين لقي الرازي بالري وحضر دروسه ومدحه وأطال الشناء عليه ، توفي بدمشق سنة ٦٣٠ هـ وقد اشتهر ابن عنين بتعصبه الشديد للعرب وغمزه لمن لم يكن عربى .
انظر وفيات الأعيان ج ٤ ص ١١٠ .

ريح الشمال عساك أن تتحمل
 خدم إلى المولى الإمام الأفاضل
 وقف بواديه المقدس وانظري
 نور الهدى متألقا لا يأتلم
 من دوحه فخرية عمرية
 طابت مغارس مجدها المتأثل
 مكية الأنساب ذاك أصلها
 وفروعها فوق السماك الأعزل^(١)

ففى أسرة اشتهرت بالعلم والفضل ولد الإمام فخر الدين فى
 الخامس والعشرين من رمضان سنة أربع وأربعين وخمسائة هجرية على
 الأرجح . وقيل ولد عام اثنين وأربعين وخمسائة هجرية .
 وكان والده الشيخ ضياء الدين عمر خطيب الري إماماً جليلاً
 مقدماً فى العلم والمعرفة وخاصة فى علم الكلام . رزق بولدين هما ركن
 الدين وفخر الدين .
 اهتم الوالد الشيخ بتربية ابنه فخر الدين وتنشئته دينياً وعلمياً
 وخلقياً ، فأخذ يوجهه إلى ما ينبغى العلم به من العلوم المفيدة ، ويرويه
 من معين الثقافة الإسلامية الخالص ، وكان الفخر يقر لوالده بالفضل
 فى كثير من علومه ويطلق عليه فى كتبه « الشيخ الوالد ، والأستاذ
 الوالد ، والإمام السعيد^(٢) » .

(١) ديوان ابن عتير ص ٥٣ .

(٢) انظر مواضع كثيرة من التفسير منها : ج ٤ ، ص ١٥٣ ، ج ٥ ، ص ١٨٤ ، وانظر لواضع

البيانات ص ٢٤٠ .

فاهتم فخر الدين الرازي بجميع فروع العلم والثقافة ، قرأها واستوعبها ونبغ فيها بما وهبه الله من عقل واع وذكاء حاد .

شيوخه ومعلموه :

كان أبوه أول شيوخه وأجلهم تأثر به ولازمه طول حياته فأراؤه دائماً موافقة لآراء أبيه فهو ينقل عنه بإعجاب لحكمته وبلاغته ، فقد تتلمذ على علم أبيه الأصول الأشعرية والفروع الشافعية فذكر الإمام فخر الدين الرازي ذلك في كتابه تحصيل الحق حيث قال : إنه اشتغل في علم الأصول على علم والده ، ووالده على أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري ^(١) ، وهو على إمام الحرمين أبي المعالي ^(٢) .

(١) أبو القاسم الأنصاري : العلامة سلمان بن ناصر بن عمران النيسابوري الشافعي المتكلم .

تلميذ إمام الحرمين وصاحب التصانيف ، وكان صديقاً زاهداً من أصحاب القشيري .

قال ابن شهاب : « كان فقيهاً إماماً في علم الكلام والتفسير زاهداً ورعاً يكتسب من خطه لا يخالط أحداً » ، شرح « الأرشاد » للإمام وله كتاب الغنية .

وتوفي في جمادى الآخر من عام اثني عشر وخمسمائة هجرية .

انظر : شذرات الذهب : ج ٤ ، ص ٣٤ .

(٢) أبو المعالي الجويني : هو عبد الملك بن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الحيويني

أبو المعالي الجويني الفقيه الشافعي ، ضياء الدين .

أحد الأئمة الأعلام تفقه على علم والده في صباه ولكنه لم يرض بتقليد والده ، وسلك طريق

المباحثة والمناظرة ، وكان يتردد إلى المشايخ في أنواع العلوم حتى ظهرت براعته في المناظرة

للمبتدعة ، فشاع ذكره ثم خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم ثم خرج إلى المدينة

فجاور بها أربع سنين ينشر العلم ولهذا قيل له « إمام الحرمين » . صنف كتباً كثيرة لم يصنف

أحد في المذهب مثلاً ، منها : « الشامل » و « الأرشاد » ، « العقيدة النظامية »

وغيرها . ولد عام (٤١٩ هـ) . وتوفي سنة (٤٧٨ هـ) .

انظر شذرات الذهب : ج ٣ ، ص ٣٥٩ .

وهو على الأستاذ أبي إسحاق الأسفرايني^(١) ، وهو علي الشيخ
أبي الحسن الباهلي^(٢) . وهو على شيخ السنة أبي الحسن علي بن
إسماعيل الأشعري^(٣) ، وهو علي أبي علي الجبائي^(٤) أولاً ثم رجع
عن مذهبه ونصر مذهب أهل السنة والجماعة^(٥) .

(١) الأسفرايني : هو إبراهيم بن محمد بن مهران الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني الأصولي المتكلم
الأشعري الفقيه الشافعي الإمام ، أحد الاعلام ، وصاحب التصانيف الكثيرة .
إمام أهل خراسان ، ركن الدين ، أحد من بلغ رتبة الاجتهاد ، وبنى له الحاكم مدرسة لم يبن
مثلاً مدارس . له تصانيف مفيدة . صنف : « كتاب جامع الحلى في أصول الدين - والرد على
المللحدين » . في خمس مجلدات كان لا يجوز الكرامات ، وله تعليقة في أصول الفقه . توفي
يوم العاشر من محرم عام (٤١٨ هـ) .

انظر الوافي بالوفيات : ج ٦ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) الباهلي : هو أبو الحسن الباهلي البصري المتكلم الأشعري أخذ عن أبي الحسن الأشعري علم
النظر ويرع فيه ، كان مع تقدمه في العلوم تقياً ورعاً .
قال الياقوتى : « كنت أنا والأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني والأستاذ ابن خورك معاً في درس أبي
الحسن الباهلي ، فكان يدرس في كل جمعة مرة » . توفي عام (٣٧٠ هـ) .
انظر : الوافي بالوفيات : ج ١٢ ، ص ٣١٢ .

(٣) الأشعري : هو علي بن اسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن عبد الله بن موسى بن بلال بن
أبي برك بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ ، وكان أبوه إسماعيل بن إسحاق من أهل
السنة والجماعة وأصحاب الحديث .
انظر : طبقات الشافعية : ج ٧ ، ص ٣٤٩ .

(٤) الجبائي : أبو علي الجبائي بالضم والتشديد نسبة إلى جبين بالقصر . قرية بالبصرة .
وهو محمد بن عبد الوهاب البصري شيخ المعتزلة وأبو شيخ المعتزلة أبي هاشم ، وعن أبي علي
أخذ شيخ زمانه أبو الحسن الأشعري ثم رجع عن مذهبه .

توفي أبو علي الجبائي سنة (٣٠٣ هـ) .

انظر : شذرات الذهب : ج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٥) انظر وفيات الأعيان : ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

كما ذكر في كتابه أيضاً أنه تتلمذ في الفروع الشافعية على علم والده الشيخ ضياء الدين فقرأ عليه المذهب الشافعي ، ووالده علي أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ^(١) ، وهو على القاضي حسين المروزي ، وهو على القفال المروزي ^(٢) ، وهو على أبي زيد المروزي ^(٣) وهو على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي ^(٤) .

(١) البغوي : هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي الملقب بـ « محي السنة » وكان هذا الشيخ إماماً بارعاً عديم النظير في علم التفسير وأحاديث الرسول ﷺ ، وكان معاصراً لحجة الإسلام الإمام الغزالي ، وكان البغوي فقيهاً شافعيّاً محدثاً مفسراً بارعاً في العلوم تفقه على القاضي حسين المروزي ، توفي في شوال سنة (٥١٦ هـ) .

انظر : روضات الجنات : ج ٣ ، ص ١٨٧ .

(٢) المروزي : هو القاضي الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي شيخ الشافعية في زمانه وأحد أصحاب الوجوه ، تفقه على أبي بكر القفال ، وكان من أنجب تلاميذه وكان يلقب بحبر الأمة . وقال النووي في تهذيبه « وله التعليق الكبير وما أجزل فوائده وأكثر فوائده المستفادة وله الفتاوى المشهورة وكتاب أسرار الفقه وغير ذلك » . توفي عام (٤٦٢ هـ) .

انظر : شذرات الذهب : ج ٣ ، ص ٣٠١ .

(٣) القفال المروزي : هو الفاضل الفقيه والكمال النبيلة أبو بكر عبد الله ابن أحمد بن عبد الله الشافعي الملقب بالقفال المروزي . كان وحيد زمانه فقهياً وحفظاً وورعاً وزهداً ، وله في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه من الآثار ما ليس لغيره من أبناء عصره ، وتخليجه جيدة والزماته لازمته ، توفي عام (٤١٧ هـ) .

انظر : ومضات الجنات : ج ٥ ، ص ١٠٢ .

(٤) هو أبو إسحاق المروزي : إبراهيم بن أحمد شيخ الشافعية وصاحب ابن سريج ، وذو التصانيف أنتهت إليه رئاسة مذهب الشافعية ببغداد ، كان إماماً جليلاً ورعاً زاهداً أخذ عن ابن سريج .

انتقل في آخر عمره إلى مصر وتوفي بها في رجب من عام (٣٤٠ هـ) .

انظر : شذرات الذهب : ج ٢ ، ص ٣٥٥ .

وهو على أبي عباس ابن سريج ^(١) ، وهو على أبي القاسم الأنطاقي ^(٢)
وهو على أبي إبراهيم المزني ^(٣) ، وهو على الإمام الشافعي ^(٤) رضي الله عنه
وبعد وفاة والده تتلمذ فخر الدين على علم الكمال السمعاني ^(٥) وتفقه عليه
مدة من الزمن ، كما ذهب إلى مرندو وأقام بمدرسة والد محي الدين قاضي
ودرس الفقه على علم والد محي الدين وكان يشتغل به عنه ^(٦) .

(١) ابن سريج : هو الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج الفقيه الفارسي الشيرازي أحد
المجتهدين على مذهب الشافعي كان يقال له البار الأشهب ، ولي القضاء في شيراز ، أخذ الفقه
عن أبي القاسم الأنطاقي وعنه أخذ فقهاء الإسلام .
توفي سنة (٣٠٦ هـ) ببغداد .

انظر : ومضات الجنات : ج ١ ، ص ٢٠٦ ، وشنرات الذهب : ج ٢ ، ص ٢٤٧ .
(٢) أبو القاسم الأنطاقي : هو أبو القاسم عثمان بن سعيد بن بشار الأنطاقي الفقيه الشافعي ، كان
من كبار الفقهاء ، أخذ الفقه عن المزني والربيع بن سليمان الراوي ، كان هو السبب في نشاط
الناس للأخذ بمذهب الإمام الشافعي ببغداد .
توفي سنة (٢٨٨ هـ) .

انظر : شنرات الذهب : ج ٢ ، ص ١٩٨ . وانظر : وفيات الأعيان : ج ٣ ، ص ٢٤١ .
(٣) المزني : هو الفقيه أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المصري صاحب الإمام الشافعي
الذي قال فيه : « المزني ناصر مذهبي » كان زاهداً عابداً . صنف الجامع الكبير والصغير
ومختصره والمنثور والمسائل والترغيب في العلم وكتاب الوثائق وغيرها ، تولى غسل الشافعي
يوم وفاته ، وقيل عاونه الربيع ودفن إلى جنبه بالترافة الصغرى .
وتوفي المزني سنة (٢٦٤ هـ) . ودفن بجانب الشافعي .
انظر : شنرات الذهب : ج ٢ ، ص ١٤٨ .

(٤) هو محمد بن أدرس بن عباس بن شافع بن سائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبدالمطلب
الإمام الشافعي المعروف رضي الله عنه
انظر : وفيات الأعيان : ج ٢ ، ص ٢٦٨ .

(٥) قيل هو كمال السمعاني
انظر : وفيات الأعيان : ج ٢ ، ص ٢٦٦ . وطبقات الشافعية الكبرى : ج ٥ ، ص ٣٥ .
(٦) انظر : عيون الأنباء : ص ٤٦٢ .



وبعد أن عاد إلى الري اشتغل على المجد الجيلي صاحب محمد بن يحيى الفقيه ، أحد تلامذة الإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي ، وكان مجد الدين هذا من أفاضل العلماء في زمانه وله تصانيف جليلة في الفلسفة والحكمة والمنطق وقد لازمه فخر الدين ولم ينفك عن الاستفادة منه حتى في أسفاره ولما رحل المجد الجيلي صحبه فخر الدين وقرأ عليه مدة طويلة علم الكلام والحكمة وفلسفة الفارابي وابن سينا وبنفرد الصفدي في ذكر أن فخر الدين الرازي قرأ عليه الطبسي صاحب « الحائر في العلم الروحاني »^(١) .

هذا وقد شغف فخر الدين بالعلم وأكب على التحصيل ، وحرص على أن لا يضيع من حياته أي وقت في غير التعليم والعلم فكان يتمنى لو استطاع أن يستغني عن كثير من الحاجات الطبيعية ليجعل وقته المصروف فيها في طلب العلم ، فيقول : « والله إنني لأتأسف في الفوات عن الاشتغال في طلب العلم في وقت الأكل ، فإن الوقت والزمان عزيز »^(٢) .

آفاقه العلمية :

لم يكتف فخر الدين الرازي بالدراسة والتفقه على يد كبار علماء عصره ، بل اعتمد على ما حباه الله به من عقل واع ، وذاكرة عجيبة

(١) انظر : الوافي بالوفيات (ج ٣ ، ص ٢٨٢) ، (ج ٤ ، ص ٢٤٩) .

وانظر : مرآة الجنان : ج ٤ ، ص ٨ .

(٢) انظر : الوفيات : ج ١ ، ص ٦٧٧ . انظر : مرآة الجنان : ج ٤ ، ص ١١ .

وانظر : عيون الأنباء : ج ٢ ، ص ٣٣ .

وذهن وقاد وذكاء خارق واستعداد للتعليم قل أن يتيسر لغيره ، فتميز حتى لم يوجد في زمانه أحد يضاهيه ، فقرأ كل ما وقع في يده من كتب الحكماء المبرزين ، ومن تراث الأئمة السابقين ، معتمداً في ذلك على قدراته العقلية النادرة الممتازة في فهم كل ما يقرأه .

يقول ياقوت الحموي : « سألت والده ضياء الدين عمر خطيب الري ، فقلت : له على من قرأ ولدك فخر الدين العلوم ؟

فقال : ليس له شيخ مشهور ، إلا أنه رحل إلي أذربيجان وكان بها رجل يقال له مجد الدين الجيلي ، فقرأ عليه ثم فتح الله عليه فتحاً كبيراً ، وأخذ من الكتب » ^(١) .

حتى قيل أنه حفظ الشامل لإمام الحرمين والمعتمد لأبي الحسن البصري ، والمستصفى للغزالي ^(٢) .

فاهتم بدراسة العلوم العقلية بحثاً عن حقائق العلم وفنون المعرفة وطلباً لمزيد العلوم والثقافة في جميع المجالات العلمية ، فقال « ما أذن لي في تدريس علم الكلام حتى حفظت اثنتي عشر ألف ورقة » ^(٣) .

ويرى الإمام فخر الدين الرازي أن تعلم العلوم واجب شرعي لذلك أحب العلوم وأقبل على تعلمها بدون تفريق بينها إلا لما يكون من فرق بين الفاضل والمفضول ، فالعلوم في نظره لا تخرج عن كونها واجباً

(١) تلخيص مجمع الأدب : ابن الفوطي ج ١ .

(٢) طبقات الشافعية ج ٥ ص ٣٥ .

(٣) المحصول : ج ١ ، ص ٣٧ .

وذاك لأنني عارف بفنانها

ومستيقن ترحالها وإنطالها

أروم أمورا يصفر الدهر عندها

وتستعظم الأفلاك طرأ وطالها^(١)

كما درس الفقه وأصوله وكتب فيهما . ففي الفقه له كتاب شرح
« الوجيز للغزالي »^(٢) وفي الأصول كتاب المحصول الذي جمع فيه
علم الأصول من الأسبقين له في هذا العلم كإمام الحرمين والغزالي وأبو
الحسين البصري وغيرهم وأبدع الرازي في هذا الفن من العلوم الأساسية
في الدين وتناولها بأسلوب فلسفي وصاغها بمنهج كلامي جمع فيه علم
من كتب في هذا قبله فهماً وتحقيقاً ودراسة^(٣)، وأضاف إليه ما يدل
على غزارة علمه وعمق تفكيره وأصالة منهجه

وتعلم الطب وبرع فيه ، يقول ابن صبيعة : « إن فخر الدين
الرازي كان قوي النظر في صناعة الطب » وقد شرح قانون ابن سينا في
الطب ، وسمى هذا الشرح باسم « السرخي » اعترافاً منه بجميل
ضيافته له^(٤) .

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٥٧ .

(٢) وقد فقد هذا الشرح ، ولم يعد بين أيدينا من كتابات الرازي في الفقه إلا ما جاء في تفسيره

لآيات الأحكام التي تتعلق بمسائل الفقه .

انظر فلاسفة الإسلام ص ٢٩٧ .

(٣) انظر فلاسفة الإسلام ص ٣٠٠ .

(٤) طبقات الاطباء ج ٢ ص ٢٣ .

كما درس التاريخ ، وأشتغل بالكيمياء ، وعرف الفراسة والقيافة ، وتعلم السحر ، كما عرف الهندسة وعلم المناجم ^(١) .

فكان فخر الدين بحق مفخرة العلم والعلماء ، فتفوق في كل العلوم ، وبرع فيها حتى فاق أهل زمانه في تحصيل العلم وفهمه وتحقيقه ، والإبداع فيه ، يقول الصفدى : « اجتمع - لفخر الدين الرازى - خمسة أشياء ما جمعها الله تعالى لغيره فيما علمته من أمثاله ، وهى سعة العبارة فى القدرة على الكلام ، وصحة الذهن والاطلاع الذى ماعليه مزيد ، والحافظة المستوعبة ، والذاكرة التى تعينه على مايريد فى تقرير الأدلة والبراهين ، وكان فيه قوة جدلية ونظرة دقيقة ^(٢) » .

لذا أتقن الإمام الرازى كل علم وصل إليه سمعه أو امتد إليه بصره ، وبرز فيه ، وكان من خير علمائه علماً وعملاً ، فكان فى دروسه ومناظراته يتمتع بقوة علمية وروعة منطقية وقدرة كبيرة على الجدل والإقناع ^(٣) .

هذا وقد ذكر الشاعر ابن عنين أبياتاً من الشعر فى مدح الإمام الرازى يقرر فيها أنه كان حرباً على البدع والمبتدعة وأهل الزيغ والضلال وأن غايته كانت نصره الإسلام يقول الشاعر : -

(١) فخر الدين الرازى ، فتح الله خليف ص ١٢ .

(٢) الوافى بالوفيات ج ٤ ص ٢٤٨ .

(٣) انظر وفيات الاعيان ج ٣ ص ٢٥١ ، وطبقات الشافعية ج ٨ ص ٨٥ .

كانت به بدع عماد عمرها
 دهرها وكاد ظلالها لا ينجلي
 فعلا به الإسلام أرفع هضبة
 ورسا سواه في الحضيض الأسفل
 غلط أمرؤ بأي علم قاسه
 هيهات قصر عن مداه أبو علي
 لو أن رسطا ليس يسمح لفظه
 من لفظه لعرفته هزة أفكل
 ولجار بطليموس لو لاقاة من
 برهانه في كل شكل مشكل
 ولو أنهم جمعوا لديه تيقنوا

أن القضية لم تكن للأول^(١)

حتى خصومه شهدوا له بالحكمة والقوة الكلامية والفتنة يقول
 الشهرزوري : « أنه كان شديد الاستعداد قوي النفس في إستخراج
 اللطائف والفوائد من كلام الحكماء »^(٢) .

ولم يكن الإمام فخر الدين الرازي مقلداً لأحد من علماء الكلام أو
 الفلسفة بل نهج منهج خاص به فكتبه تبين طريقته وتؤكد أنه كان
 أشعرياً في قالب فلسفي ، فقد كان معتداً بنفسه كثير الإشارة بها
 والتحدث عنها معترفاً بفضل الله تعالى عليه أن حباه هذه النعم فيقول

(١) انظر : مقدمة التفسير الكبير : ج ١ ص ط .

(٢) فلاسفة الإسلام ، فتح الله خليفة ص ٢٧٥ .

لا بد منه لتحقيق الإيمان بالله وتوحيده أو لمصلحة دنيويه أو لمعرفة
ضرر واجتنابه

فدرس اللغة العربية وآدابها ، واللغة الفارسية وأسرارها وكان
يكتب باللغتين ويخطب بهما ، فقد كان يعظ باللسانين العربي
والعجمي « (١) .

ويعرض الشعر أحيانا بهما يقول : الصفدي « لفخر الدين شعر
بالعربي ليس في الطبقة العليا ولا السفلى ، وشعر بالفارسي لعله
يكون مجيداً فيه . فمن شعره باللغة العربية :

يا طالب التوحيد والایمان

أبشر بكل كرامة وأمان

وأعلم بأن أجل أبواب الهدى

تقرير دين الله بالبرهان (٢)

ويقول أيضا :

فلو قنعت نفسي بميسور بلغه

لما سبقت في المكرمات رجالها

ولو كانت الدنيا مناسبة لها

لما استحققت نقصانها وكمالها

ولا أرمق الدنيا بعين كرامة

ولا أتوقم سوءها واختلالها

(١) المحصل : ص ٦ .

(٢) الرافى بالوقيات ج ٤ ص ٢٤٩ .

في كتابه الأربعين : « فهذا هو الكلام في هذه المقدمة ، مع أنه ليس لأحد من المتقدمين ولا من المتأخرين خوض فيها بالتقرير والأشكال وبالله التوفيق » ^(١) .

هذا وقد ترك لنا الفخر الرازي مكتبة ضخمة من الكتب العظيمة المتنوعة في جميع العلوم الشرعية والعقلية ، فكانت حصيلة فكرية ودينية وفلسفية ولغوية تمثل ذروة ما بلغه الفكر الإسلامي في عصر الإمام .

فهذا الانتاج العلمي الضخم للإمام الجليل يدل على عبقرية عالم واسع الاطلاع حاد الذكاء .

أحب العلم وأقبل عليه ، فكان مثلاً للباحث المدقق ، والعالم المحقق ، يتعمق في فهم المسائل ودقائقها ومشكلاتها ، حتى يصل إلى خفاياها فيظهرها ومجاهيلها فيبرزها . وبين غموضها ، أيماناً منه بمكانة العقل الذي وهبه الله للبشر ، وله صبر على تتبع المسائل للوصول إلى العلم والمعرفة كبير .

فقد درس كل علم وكتب فيه وأجاد كل الأجاد وكأنه لم يعمل بغيره ، ولم يكتب سواه .

وذلك لأحتوانه لجميع جوانب كل علم بالتمحيص والتدقيق فالمتتبع لمنهج الإمام فخر الدين في كتبه يلحظ الدقة في العرض والنقد ويلحظ حرصه على التجديد في الأسلوب وطريقة الاستنباط ويبتهد في تحري

(١) في علم الكلام : ج ٢ ، ص ٢٨١ .

الصواب والحق في كل مسألة يتعرض لها بالدراسة والنقد فيؤكد ما يوافق رأيه وينقد ما يخالفه نقداً علمياً بأدلة يرى فيها الصواب والحق وإن كانت باطلة مخالفة لمنهج السلف .
ورغم إعجابه بالفلسفة إلا أن ذلك لا يحول دون تقديمه فيما خالفوا فيه العقائد الإيمانية .

وقد شهد الصفدي للإمام فخر الدين بالتجديد والابداع في كتبه ، حيث قال : « وهو - الإمام الرازي - أول من اخترع هذا الترتيب في كتبه وأتى فيها بما لم يسبق إليه لأنه يذكر المسألة ويفتح باب تقسيمها وقسمه فروعها ، ويستدل بأدلة السير والتقسيم . فلا يشذ منه عن تلك المسألة فرع لها به علاقة فانضبطت له القواعد وأنحصرت معه المسائل » ^(١) .

فكان بزعمهم إمام المتكلمين في علم الكلام ، وفقهياً من أبرز فقهاء الشافعية ، مفسراً ومبدعاً من أفاضل من تعلم وكتب في علم التفسير . أصولياً من كبار الأصوليين . كان أديباً شاعراً وخطيباً . لما رزقه الله من نعمة الجدل التي هي أحسن ، لذا لُقّب من قبل العلماء « بالإمام » .

فعلم الكلام من أهم العلوم وأولها عند الإمام فخر الدين . لأنه يرى أن علم الكلام من أشرف العلوم وأجلها وقد أستدل على شرفه بأدلة عقلية في أول كتابه « نهاية العقول » يقول فيه : « ولا شك أن الفرض الأهم والمطلوب الأعظم من علم الكلام معرفة الله تعالى وصفاته وكيفيه أفعاله ولا شك أنه سبحانه وتعالى أشرف المعلومات وأعظمها .

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٤٩ .

ويؤكد الإمام فخر الدين في أهمية علم الكلام والاستدلال على شرف هذا العلم ومكانته بين العلوم الأخرى وذلك ببيان فساد ضده وأنه كفر وبدعه ، فشرف الشيء يمكن معرفته بمعرفة قبح ضده ، فعلم الكلام إيمان ويقين وضده كفر ومعصية ، لذا وجب أن يكون إصابة الحق فيه من أشرف وأول وأهم العلوم .

أما علم الأصول فالمطلوب منه معرفة ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله جل ثنائه . ومعرفة أقسام المعلومات من المعدومات والموجودات أشرف الأمور ولا شك ، وأما الحاجة إليه فشديدة لأن الحاجة أما في الدين وإما في الدنيا ، ففي الدين فالحاجة شديدة لأن من عرف ربه حق المعرفة بأسمائه وصفاته وأفعاله أستوجب الثواب العظيم ومن جهلها إستوجب العقاب الأليم .

وأما في الدنيا فلأن مصالح العالم إنما تنتظم عن الإيمان بالصانع والبعث والحشر وإذا لو لم يحصل هذا الإيمان لوقع الهرج والمرج في العالم^(١).

(١) الإمام فخر الدين الرازي ص ٥٦ - ٥٧ .

المبحث الثاني

منهج

الإمام فخر الدين الرازي

و آراؤه العلمية

:

المبحث الثاني

منهج الإمام فخر الدين الرازي وآراءه الكلامية

اعتمد الإمام الرازي في منهجه العلمي على العقل المجرد وقدمه في كثير من استدلالاته على النصوص الشرعية ، وبرهن على يقينية الدلائل العقلية ، وجعل الدلائل النقلية ظنية لا تفيد اليقين إلا إذا صدقها دليل عقلي .

واتخذ لنفسه قانوناً كلياً يسير عليه في تقديم العقل على النقل فبين إن الدلائل العقلية القطعية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدت أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ... فإما أن يجمع بينهما وهو محال لأنه جمع بين النقيضين ، وإما أن يردها جميعاً ... وإما أن يقدم السمع وهو محال لأن العقل أصل النقل ، والقدر في الأصل قدح في الفرع ، فالقدح في العقل قدح في السمع ، فوجب تقديم العقل ... ثم النقل إما أن يأول المعنى إلى ما يوافق العقل ، وإما أن يفوض معنى الدلائل النقلية ويكتفى بالدليل العقلي ، فبهذا كان من القائلين بتأويل المتشابه الذين يصرفون الالفاظ عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات ، فقال في معنى التأويل : « هو صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى المعنى المرجوح بوجود قرينة » ولا يشترط في القرينة أن تكون نقلية بل قد يتخذ قرينة عقلية تصرف اللفظ إلى المعنى المراد وتأويله وقد جاء كتابه « أساس التقديس » شامل لهذا القانون ، فقد استدلل على وجود الله تعالى فيه بدلائل العقل أولاً ثم النقل ، ثم ذكر

الصفات المأولة والتي يظن أنها تشعر بالجسمية كاليد والوجه والعين والساق ... كما أنه بين صفات الافعال التي لله تعالى والتي يدعى أنها لا تليق بالله ، لذا وجب تأويلها كالمحبة والرضا والغضب والسخط والمكر والاستحياء .

ورغم تقديم الإمام الرازي للعقل على النصوص الشرعية في كثير من الموضوعات إلا أنه لا ينكر قدسيته وتقديمها على العقل في بعضها ، كاستدلاله على صفتي السمع والبصر وإثبات الرؤية لله تعالى وأحوال الجنة والنار والمعاد ، وفي هذا يقول : « ومعلوم ان خبر الشارع عن ثبوت الشيء يفيد العلم به ... ولولا صحة هذه الطريقة للزمنا القطع بعدم وقوع جملة الممكنات التي لا طريق تؤدي إلى العلم بوقوعها إلا إخبار الشارع نحو مقادير السموات والكواكب وأحوال الجنة والنار ومقادير الثواب والعقاب وحضور الملائكة ... »^(١) .

سلك بهذا المنهج طريق المتكلمين فكان كما وصفه السبكي « إمام المتكلمين ذا الباع الواسع في تعليق العلوم ، والاجتماع الشاسع من حقائق المنطوق والمفهوم »^(٢) .

ويطالب الإمام فخر الدين بإقامة الأدلة القوية والبراهين البينية في إثبات وجود الله تعالى وصفاته ، ويوجب صحة هذه الأدلة وسلامتها ويداهتها فيقول « ولا شك أن الأدلة المستعملة في مباحث هذا العلم يجب أن تكون مؤلفه من علوم ضروريه تأليفاً يعلم صحته بالضرورة

(١) نهاية العقل : ٥ / أ .

(٢) طبقات الشافعية : ج ٨ ص ٨١ .

ونعلم بالضرورة لزوم المطلوب منه ذلك هو النهاية في قوة الدليل ووثاقة الاستدلال « كما يرى أن علم الكلام هو أول العلوم وأن جميع العلوم محتاجة إليه .

فيقول : « لأنه لو لم يثبت أن للعالم صانعاً عالماً قادراً حياً فكيف يتمكن المفسر والمحدث والفقيه من الشروع في علومهم ، فإذا ما عدا هذا العلم من علوم الدين محتاج إليه مع إستغنائه عنه . وذلك يوجب زيادة شرفه على شرف غيره » (١) .

فكان من أبرز معالم منهجه : « قدرته الفائقة على جمع اطراف الموضوع وتقديمه في نسق منظم فإذا عرض لمسألة كلامية أو مشكلة فلسفية استعرض الآراء المختلفة للمسألة وربط بينها بإحكام دون أن ينفلت منه زمام الموقف ، وهو يناقش وجهات النظر التي يعرض لها ويحدد موقفه الذي يعتقد أنه الحق ويدافع عنه » (٢) .

ويرى الإمام فخر الدين الرازي أن أهمية علم الكلام تبدو في مواضع أدلة القرآن الكريم والسنة الهادية ، والتي لا يتطرق إليها النسخ والتفنيذ ، ولا تختلف باختلاف الأمم والضواحي على خلاف سائر العلوم ، فأدلتها قد تختلف من مكان لمكان أو من زمان لزمان فدل ذلك على شرف العلم وجلاله بشرف دلائله القطعية اليقينية ، كما أن معظم الآيات في الاستدلال على وجود الله تعالى وإثبات صفاته والدعوة إلى توحيد الله تعالى الخالص من شوائب الكفر والألحاد وإثبات

(١) انظر نهاية القول ج ١ . ١/أ .

(٢) في علم الكلام : ج ٢ ص ٢٨١ .

أسمائه وصفاته العظيمة الكاملة ، حتى آيات قصص الأنبياء
فمعظمها دليل لبيان قدرة الله وحكمته ورحمته وعظمته ، قال تعالى :

﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ .^(١)

واليك بعض هذه الأدلة القرآنية التى تؤكد أهمية علم الكلام
وشرف المعلوم به كما يزعم الإمام الرازى .

قال سبحانه جل شأنه :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ .^(٢)

وقال تباركت أسمائه :

﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ .^(٣)

وقال عز من قائل :

﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ .^(٤)

فهذه عين أدلة المتكلمين التى يستدلون بها على احكام الأفعال
وإتقانها ، ومنها يستدلون على علم الله تعالى ، أما استدلالهم على
توحيد الله الذى لا إله سواه فهو ، قوله جل ثنائه :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ .^(٥)

(١) سورة يوسف : آية : (١١١) .

(٢) سورة آل عمران : آية : (٥) .

(٣) سورة الملك : آية : (١٤) .

(٤) سورة آل عمران : آية : (٦) .

(٥) سورة الأَخْلَاص : آية : (١ - ٢) .

وقوله تبارك وتعالى :

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) .

وقوله جل ثنائه :

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي

الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تقدست ذاته :

﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ

كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا

يَصِفُونَ ﴾ ^(٣) .

وغيرها كثير ، فعلم الكلام والاستدلال فيه على وجود الله تعالى

كما يراه الإمام الرازي من سنن المرسلين ونهجهم في الدعوة إلى الله .

ولم يكتف الإمام الرازي بالاستدلال على أهمية علم الكلام بسرد

الأدلة العقلية والنقلية ، بل أورد شبه المخالفين له في أهمية هذا العلم

ورد عليهم بما يراه حق .

وبرى الإمام فخر الدين أن علم الكلام يهدف إلى إثبات الحق

والدفاع عنه ، ورفض الباطل والقضاء عليه ، وإحلال اليقين محل

(١) سورة الأنبياء : آية : (٢٢) .

(٢) سورة الأسراء : آية : (٤٢) .

(٣) سورة المؤمنون : آية : (٩١) .

الشك عن طريق المناظرة والاستدلال بالحجة وإقامة البراهين المؤكدة لصحته ، لأنه العقيدة الدينية التي جاء الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لتأكيدھا .

قال تبارك وتعالى :

﴿ قَالُوا يَلُونُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْفَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ ﴾ . (١)

ومعلوم أن الجدل هنا هو لتقرير التوحيد وإثبات النبوة ، وقد اتخذ نوح عليه السلام أسلوباً ومنهجاً .
وإبراهيم خليل الله عليه الصلاة والسلام ، واستدلاله على وجود الله تعالى بأقوال الكواكب ومناظرته للنمرود في قدرة الله تعالى دليل آخر على أهمية علم الكلام والدعوة إليه .

قال تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ مَاتَهُ اللَّهُ الْمَلَكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَأَيْنَ اللَّهُ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظّٰلِمِينَ ﴾ . (٢)

(١) سورة هود : آية : (٣٢) .

(٢) سورة البقرة : آية (٢٥٨) .

وقال جل ثناؤه :

﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (١) .

وموسى عليه السلام ومجادلته لفرعون في إثبات وجود الله تعالى .

قال تبارك وتعالى :

﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى • قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى • قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى • قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى • الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ ثُبَاتٍ شَتَّى ﴾ (٢) .

ورسول الهدى سيدنا محمد ﷺ ومجادلاته ومناظراته مع اليهود والنصارى والمشركين .

قال جل ثناؤه وتقدست ذاته :

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (٣) .

(١) سورة الأنعام : آية : (٨٠) .

(٢) سورة طه : آية : (٤٩ - ٥٣) .

(٣) سورة النحل : آية : (٤٩ - ٥٣) .

فهذا أمر من الله تعالى لرسوله الكريم بالمجادلة الحسنة للمخالفين
لما جاء به من عند الله تعالى .

وقد حاول الإمام الرازي جاهداً بما وهبه الله تعالى من قوة العقل
وعمق التفكير وسلامة الإدراك أن يوسع مدركات العقل في حدود
الشرعة الإسلامية فمع تأثره بالفلسفة التي تعلمها وأجاد فيها وأستدل
في كثير من علومه باستدلالاتها ، إلا أنه كان يرد الشبه
الفلسفية المخالفة للإسلام عقيدة وشرعة ، فكان يرد على شبه اليهود
والنصارى والوثنيين والفرق الضالة كالدهرية والقدرية والمجسمة وغيرهم
بأدلة قرآنية وإستدلالات عقلية بما في الكون من آيات وآثار دالة على
وجود الله تعالى وقدرته وتوحيده وأفعاله وعلى البعث والنبوة والقدر .

لأن الإمام يرى أن الرسول ﷺ وصحابته عرفوا الله بالدليل
وأستخدموا في معرفته النظر والاستدلال ، وأنهم لم يسكتوا عن علم
الكلام إلا من حيث هو علم له مصطلحات منطقية خاصة كالجوهر
والعرض وغيره .

وإن كان الإمام فخر الدين الرازي يرى أن أهمية علم الكلام
لأثبات أشرف العلوم وأجلها وهو توحيد الله تعالى ، وبعض العلوم
الأخرى المتعلقة به صواباً .

إلا أن العلوم الأخرى كالفقه وأصوله لم تسلم من استدلالاته
الفلسفية وبراهينه المنطقية فرغم أن الفقه وأحكامه لا يحتاج دائماً في
إثبات أحكامه إلى النظر والاستدلال ، فالله تعالى وضع أحكاماً لا

يمكن مجادلتها أو مناقشتها في كل الأحوال بالعقل البشري ، فلو كانت هناك أمور قد تحتل القياس والاستدلال إلا أن ذلك لا يمكن تطبيقه على كل الأحكام الفقهية . وليبيان ذلك نذكر تعليل الإمام فخر الدين الرازي لحق الوكيل ، لنرى مدى صعوبة المسائل الفقهية حينما يطبق عليها الاستدلالات المنطقية والمناظرات الفلسفية ، فتحول المسألة الفقهية البسيطة الواضحة إلى مسألة نظرية معقدة يصعب على المسلم فهمها ، يقول الإمام الرازي في مناظرته مع الرضى النيسابورى : « الوكيل بالبيع المطلق لا يملك البيع بالغبن الفاحش والدليل عليه أن التوكيل بالبيع لا يتناول هذا البيع لا بلفظه ولا بمعناه ، موجب أن لا يصلح هذا البيع .

إنما قلنا أن التوكيل لا يتناول هذا البيع لأنه وكله بالبيع . والتوكيل بالبيع لا يكون توكيلاً بهذا البيع ، أما أنه وكله بالبيع فظاهر ، وأما أن التوكيل بالبيع لا يكون توكيلاً بهذا البيع ، فلأن مسمى البيع مفهوم مشترك بين البيع بثمن المثل وبين البيع بالغبن الفاحش ، وما به المشاركة مغاير لما به الممايزة وغير مستلزم له . فثبت أن التوكيل بالبيع لا يتناول بالغبن الفاحش بحسب اللفظ ... » ^(١) . ويتابع الإمام فخر الدين كلامه في الاستدلال على أن الوكيل لا يملك أن يبيع بالغبن الفاحش « بالمصطلحات المنطقية فيقول : « أما أنه لا يتناوله بحسب المعنى فالدليل عليه أن الإفادة بحسب المعنى عبارة

(١) فلاسفة الإسلام ص ٢٩٨ .

عما إذا دل اللفظ على شيء ولذلك الشيء لازم خارج عن ماهيته لزوماً دائماً أو لزوماً أكثرية . فاللفظ الدال على المستلزم يفيد ذلك اللازم إفادة بحسب المعنى ، وهنا الأمران مفقودان أما أن قيد كونه واقعاً بالغبن الفاحش ليس من لوازم مسمى البيع لزوماً دائماً فظاهر ، لأن مسمى البيع مفهوم مشترك بين البيع لزوماً دائماً . والا لحصل ما به المبينة أينما حصل ما به المشاركة ، وحينئذ يصير ما به المبينة مشتركاً فيه ، وذلك متناقض ... » ^(١) .

أما في علم أصول الفقه فقد أبدع الإمام فخر الدين وكان في مقدمة أهل التحقيق من الأصوليين .

فبعد أن استوعب كتب السابقين في علم الأصول أخذ الإمام الرازي يكتب في هذا العلم دون أن يكون مقلداً لأحد منهم ولم يجمع ما قالوا ثم لخصه وقرره . بل نظر فيما جاء في كتب السابقين نظرة الفاحص المدقق ، والناقد البصير وملاحظاته على من سبقه تدل على أهم ما امتازت به كتاباته في علم أصول الفقه ، فكثيراً ما يستدرك على إمام الحرمين الشريفين والغزالي وأبي الحسين والقاضي عبد الجبار وغيرهم ويتعقب أقوالهم ويختار منها ، وأحياناً يستدرك عليهم جميعاً ليختار هو ما يراه الأنسب أو الأقوى وأحياناً يتعجب منهم فيقول : « والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلالة على خبر الواحد

(١) فلاسفة الإسلام : ص ٢٩٨ .

أنه حجة في الشرع ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا أولى لأن إثبات اللغة كالأصل للتمسك بخبر الواحد ... » (١) .

فالإمام الرازي أصولي على طريقة المتكلمين وفقه شافعي ومفسر مبدع » وضع لنفسه منهجاً في تدوين التفسير ، اعتبر غريباً غير مألوف من قبل إذ جمع في التفسير كل علم من نحو وبلاغة وعلم وفلسفة في الرأي .

فهو أول من استحدث التفسير الكوني للآيات مستعيناً بالفلسفة والمنطق والعلم ، يصرف القول ويشقق المسائل ، وينتصر للمذهب الشافعي في آيات التشريع ، فجمع في تفسير الكبير مختلف العلوم من المباحث العقلية » (٢) .

فلو اطلعنا على تفسيره الكبير لوجدنا الإمام الرازي لم يترك مسألة من مسائل الكلام الا وعرض لها وفصل القول فيها . فقد عرض للأدلة على وجود الصانع ووحدانيته في أكثر من موضع في التفسير وفصل القول في صفات الله وفي أفعاله وفي ما يجوز عليه وما لا يجوز من الأسماء والصفات والأفعال ، وتكلم في أفعال العباد وفي عصمة الأنبياء وشفاعتهم وفي الكفر والإيمان ، وناقش المعتزلة في ماهية المعدوم وخلق القرآن وصفات المعاني ورؤية الله والوعد والوعيد وخلق أفعال العباد ، ورد على كثير من الفرق الكلامية كالكرامية

(١) المحصول في علم الأصول الفقهية ج ١ ص ٤٠ .

(٢) في علم الكلام ج ٢ ص ٢٧٨ .

وغيرها ^(١) . فنرى أن الإمام فخر الدين يتناول الآية بالشرح والتفصيل من جميع جوانبها الكلامية والفقهية واللغوية والبلاغية والفلكية ، ويذكر سبب نزولها ، وآراء المفسرين ، وهذا مما يشهد للإمام بسعة الاطلاع وعمق التفكير وغزارة العلم .

وهذا ما ذكره تاج الدين السبكي في كتابه بقوله : « بأن تفسير الإمام الرازي : فيه كل شيء مع التفسير » .

كما ان كتبه الأخرى تذخر ببراهين الفلاسفة وأدلة المتكلمين في كثير من مبادئه وأرائه ، فيفصل أمر حدوث العالم تفصيلاً لم يسبق له نظير ، فقال : بإمكان الذوات وإمكان الصفات ، ويحدث الذوات ويحدث الصفات ليتوصل بالحدث إلى المحدث وليتوصل بالمخلوقات إلى الخالق ^(٢) ، وقد استدلل بكل الدلائل في تفسيره لقوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَّيَّاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(٣) .

(١) فلاسفة الإسلام ص ٣١٦ .

(٢) انظر المطالب العالمة ج ١ ص ٦٦ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٦٤ .

المبحث الثالث :

موقف الإمام
فخر الدين الرازي
من الفلسفة

المبحث الثالث

موقف الإمام فخر الدين الرازي من الفلسفة

نبغ الإمام فخر الدين الرازي في دراسة الفلسفة وفهم أصولها ومبادئها ، فكان لهذا التفوق أثر كبير على أسلوبه ومنهجه ، الذي سلكه وامتاز به في مناظراته ومؤلفاته على اختلاف موضوعاتها ، فقد حرص الإمام الفخر على إيراد أقوالهم وحججهم في معظم كتبه ، فذكرها تحقيقاً وتحليلاً لكل مسألة فيؤيد ما يراه موافقاً للشرع والعقل ويرد ما يخالف الشرع ويبطل ما يعارض العقل بدليل أقوى وحجة أجلى ، ويرد عليهم بأساليبهم الفلسفية وأصولهم الكلامية ، فقد كان الرازي « واسع العلم حسن التلخيص لآراء الفلاسفة مقتدرًا على التمييز بين أقوال الفرق ثم هو متكلم شديد الجدل عنيف على مناظريه ، بارع في الرد على الفلاسفة »^(١) والمطلع على مؤلفات الإمام الرازي يلاحظ تأثره الكبير بالفلسفة محاولاً عدم الخروج على أصول الدين والشرع بل نجده يرد على الفلاسفة ويبطل أقوالهم مثل قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، وأن العلم الألهي بالكليات دون الجزئيات ، وإنكار المعاد الجسماني ، ونظرية الفيض والعقول العشرة ، ووصف الباري بأنه عقل وعقل ومعقول فإعجابه بالفلسفة لم يخرج عنه كونه متكلمًا بناصر مذهب السلف بالتوفيق بين الفلسفة والدين .

(١) تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون ص ٥٤٣ .

فنجده الإمام الرازي في كتابه المباحث المشرقية يقول : « والعجب أن الشيخ ذكر في الشفاء في باب إثبات أنه تعالى عقل وعاقل ومعقول ، لم يبين أن تعلقه للأشياء يستدعي حضور صورة الأشياء عنده ثم تلك الصور أما أن تكون قائمة بذاته أو بشئ آخر ، أو لا في محل ثم اختار القسم الأول وأبطل القسمين الآخرين ، ثم لما شرع في شرح صفات واجب الوجود زعم أن كونه عالماً وصف سلبي مع أنه ليس بين الفصلين إلا شئ قليل وهذه مناقضة عجيبة » (١) .

أما القول بإعادة الجسم الذي أنكر إعادته الفلاسفة فيقول الإمام الرازي بعد عرضه لجميع أقوال الفلاسفة والمتكلمين : « أن من خاض في علم التفسير علم أن ورود - إثبات المعاد الجسماني - في القرآن ليس قابلاً للتأويل » (٢) ، بما يوافق رأي الفلاسفة في إنكاره ، بل هو جائز عقلاً وثابت شرعاً ويدل على جوازه عقلاً قدرة الله تعالى على جميع الممكنات ، وعلمه بجميع المعلومات فهو قادر على إعادة المعدوم قادر على تركيب الأجزاء التي تفرقت ، عالم بكل ما تفرق ، ومن ثم لا يستعصي عليه حشر الأجساد لأن حشرها أهون عليه من خلقها (٣) ، قال تعالى :

﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ
وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ ﴾ (٤) .

(١) المباحث المشرقية ج ٢ ص ٤٦١ .

(٢) كتاب الأربعين : ص ٢٨٨ .

(٣) فلاسفة الإسلام ص ٤٠٣ .

(٤) سورة الروم : آية (٢٧) .

المبحث الرابع :

مؤلفات الإمام
فخر الدين الرازي
وصيته ووفاته

مؤلفات الإمام فخر الدين :

لقد ترك الإمام فخر الدين الرازي لطلاب العلم والمعرفة ثروة علمية كبيرة تتمثل في كل ما كتبه ودونه من العلوم المختلفة والفنون المتنوعة ، والتي تشهد له بالعقل الكبير والعلم الغزير والإدراك الواسع والمكانة العلمية التي احتلها بين أقرانه العلماء ، وحررها التاريخ فموجها حضارياً علمياً .

هذا وقد حظيت مؤلفاته باهتمام بالغ من قبل العلماء وطلاب العلم أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن خلدون وغيرها .

ونقد علم الإمام الرازي ليس فيه تقليل من شأنه أو علمه . بل هذا يؤكد أهمية العلوم التي كتب فيها فالناقد له لا ينكر ذكاءه وغزارة علمه ووعيه المتقدم وصحة معظم أقواله في الإلهيات والتفسير لمعظم الآيات القرآنية .

ولا يسعني في هذا البحث ذكر جميع كتب الإمام الرازي وسأكتفي بذكر أهمها وهي :

١ - التفسير الكبير - مفاتيح الغيب وهو من أهم المؤلفات للإمام فقد ضمنه كل العلوم اللغوية والكلامية والفلسفية والفقهية والطبيعية . كان من التفسيرات الجامعة لشتى العلوم الإسلامية ^(١) ويعد موسوعة إسلامية كبيرة حوت الكثير من علوم المنطق والفلسفة واللغة والفقه وأصوله ، كتب كل ذلك تحت ظل القرآن الكريم ^(٢) .

(١) نصر الدين الطوسي - والغزوني في كتابه المفصل « تلخيص المحصل » .

(٢) ابن تيمية - محمد أبو زهرة ص ١٦٠ .

أما كتبه في علم الكلام فأهمها :

- ١ - المسائل الأربعون أو كتاب الأربعين في أصول الدين .
- ٢ - أساس التقديس أو تأسيس التقديس .
- ٣ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين .
- ٤ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين ، أو المحصل من نهاية العقول في علم الأصول وهو من أهم كتب الإمام الرازي الكلامية .
- ٥ - الخمسون في أصول الدين (مخطوط)
- ٦ - نهاية العقول في دراية الأصول (مخطوط)
- ٧ - أجوبة المسائل البخارية أو منظرات الفخر الرازي في بلاد ما وراء النهر .

٨ - لوامع البينات في شرح أسماء الله والصفات .

٩ - عصمة الأنبياء .

١٠ - البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان .

١١ - المطالب العالية من العلم الآلهي .

وكتبه في الفلسفة :

- ١ - الحكمة المشرقية .
 - ٢ - المباحث المشرقية وهو من أهم كتبه الفلسفية في شرح العقائد .
 - ٣ - لباب الأشارات - وهو تلخيص كتاب الأشارات لأبن سينا .
 - ٤ - شرح عيون الحكمة - وشرح الشفاء ، وكلها لأبن سينا .
- وله كتب في علوم أخرى كالمنطق والفقه والأصول الفقهية وغيرها ومنها :

- ترجيح مذهب الشافعي وأخباره .

- المحصول في علم أصول الفقه .

- شرح الكليات في القانون .
 - رسالة في التنبيه على الأسرار المودعة في بعض سور القرآن .
 - الآيات البينات في المنطق - ومباحث الوجود .
- وغيرها كثير في كل علم وكل فن ، فهو كما قال الصفدي في مدحه بأبيات من الشعر يقول فيها :

قد كنت يا ابن خطيب الرمي معجزة
 بذهنك المشرق الخالي من الكدر
 دخلت في كل علم للإمام وقد
 حررتَه بدقيق الفكر والنظر
 إذا انتصرت لراي أو لمسألة
 ترجحت لاوالم الألباب والفكر
 وكل علم لك الفضل المبين به
 فأنت حقا جمال الكتب والسير^(١)

وصية الإمام :

حين مرض الفخر الرازي رحمه الله تعالى وأحس بدنو الأجل أُملى
 وهو في شدة مرضه على تلميذه ابراهيم ابن أبي بكر بن علي
 الأصفهاني وصيته وذلك في يوم الأحد الحادي والعشرين من شهر
 محرم عام ست وستمائه هجرية وامتد مرضه حتى توفاه الله .

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٥٠ .

نص الوصية :

يقول العبد الراجي رحمه ربه ، الواصل يكرم مولاه ، محمد عمر بن الحسين الرازي ، وهو في آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة ، وهو الوقت الذي يلين فيه كل قاس ، ويتوجه إلى مولاه كل آبق . إني أحمد الله تعالى بالمحامد التي ذكرها أعظم ملائكته في أشرف أوقات معارجهم ، ونطق بها أعظم أنبيائه في كل أكمل أوقات مشاهداتهم ، بل أقول كل ذلك من نتائج الحدوث والإمكان ، فأحمده بالمحامد التي تستحقها ألوهيته ، ويستوجبها كمال ربوبيته ، عرفتها أو لم أعرفها ، لأنه لا مناسبة للتراب مع جلال رب الأرباب وأصلي على الملائكة المقربين والأنبياء والمرسلين وجميع عباده الصالحين .

وبعد ذلك أقول : اعلّموا أخواني في الدين وأخواني في طلب اليقين أن الناس يقولون : الإنسان إذا مات انقطع تعلقه عن الخلق وهذا العام مخصوص من وجهين :

الأول : أنه إن بقى منه عمل صالح صار ذلك سبباً للدعاء والدعاء له أثر عند الله .

الثاني : ما يتعلق بمصالح الأطفال والأولاد والعورات وأداء المظالم والجنايات .

أما الأول ،

فاعلموا أنني كنت محباً للعلم ، فكنت أكتب في كل شيء لأقف على كميته وكيفيته ، سواء كان حقاً أو باطلاً أو غشاً أو سميناً ، إلا أن الذي نظرته في الكتب المعتبرة لي : أن هذا العالم المحسوس

تحت تدبير مدبرٍ منزّه عن مماثلة المميزات والأعراض موصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة .

ولقد اختبرت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم ، لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى ويمنع عن التعمق في أيراد العارضات والمناقضات .

وما ذاك إلا العلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة ، والمناهج الخفية .

فلهذا أقول : كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والأزلية والتدبير والفعالية فذاك هو الذي أقول به ، وألقى الله تعالى به .

وأما ما انتهى الأمر فيه إلى الدقة والغموض فكل ما ورد في القرآن والأخبار الصحيحة المتفق عليها بين الأئمة المتبعين للمعنى الواحد فهو كما والذي لم يكن كذلك .

أقول ،

يا إله العالمين إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين ، فكل ما مر به قلبي أو خطر ببالي ، فأستشهد علمك وأقول : إن علمت مني أني أردت به تحقيق باطل أو إبطال حق فافعل بي ما أنا أهله ، وإن علمت مني أني ما سعت إلا في تقرير ما اعتقدت أنه الحق ، وتصورت أنه الصدق ، فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلتي ، فذاك جهد المقل ، وأنت أكرم من أن تضايق الضعيف الواقع في الزلة .

فأغثنني وارحمني واستر زلتي وامح حويتي . يا من لا يزيد ملكه
عرفان العارفين ولا ينتقص بخطأ المجرمين . وأقول : ديني متابعة سيد
المرسلين - صلوات الله عليه وأزكى التسليم - وكتابي هو القرآن
العظيم وعويلي في طلب الدين عليهما .

اللهم يا سامع الأصوات ، ويا مجيب الدعوات ، ويا مقيل
العثرات ويا راحم العبرات ، ويا قيام المحدثات والممكنات ، أنا كنت
حسن الظن بك ، عظيم الرجاء في رحمتك ، وأنت قلت : « أنا عند
ظن عبدي بي » ^(١) وأنت قلت :

﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ ^(٢) .

وأنت قلت :

﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ
الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ^(٣) .

فهب : أنني ما جئت بشيء فأنت الغني الكريم وأنا المحتاج
اللئيم .

وأعلم أنه ليس لي أحد سواك . ولا أجد محسناً سواك وأنا
معترف بالزلة والقصور ، والعيب والفتور فلا تخيب رجائي ، ولا ترد
دعائي واجعلني آمناً من عذابك قبل الموت وعند الموت وبعد الموت

(١) حديث قدسي متفق عليه رواه أبو هريرة مرفوعاً . صحيح مسلم ج ١٧ ص ٢ ، وأحمد بن حنبل
ج ٢ ص ٢٥١ .

(٢) سورة النحل : آية (٦٢) .

(٣) سورة البقرة : آية (١٨٦) .

وسهل علي سكرات الموت وخفف عني نزول الموت ، ولا تضيق علي
بسبب الآلام والأسقام فأنت أرحم الراحمين .

وأما الكتب العلمية التي صنفتها ، أو استكثرت في إيراد
السؤالات على المتقدمين فيها ، فمن نظر في شيء منها فإن طابت له
تلك السؤالات فليذكرني في صالح دعائه على سبيل التفضل والإنعام
وإلا فليحذف القول السيئ فإني ما أردت إلا تكثير البحث ، وتشحيد
الخطأ ، والاعتماد في الكل على الله .

وأما المهم الثاني : « وهو إصلاح أمر الأطفال والعورات ،
فالاعتماد فيه على الله تعالى ثم على نائب الله محمد علاء الدين
نكش ^(١) اللهم اجعله قرين محمد الأكبر في الدين والعلو إلا أن
السلطان الأعظم لا يمكنه أن يشتغل بإصلاح مهمات الاطفال فرأيت
الأولى : أن أفوض وصاية أولادي إلى فلان وأمرته بتقوى الله تعالى :
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ ^(٢) .
وأوصيه ثم أوصيه بأن يبالغ في تربية ولدي أبي
بكر فإن أثار الذكاء والفتنة ظاهرة عليه ولعل الله تعالى يوصله إلى
خير » . ^(٣)

(١) محمد علاء الدين نكش : هو السلطان محمد علاء الدين نكش ، تلميذ فخر الدين الرازي .

انظر الكامل ج ١٢ ص ١٥٣ .

(٢) سورة النحل : آية (١٢٨) .

(٣) عيون الأنباء ج ٢ ص ٢٧ - ٢٨ .

طبقات الشافعية ج ٨ ص ٩٠ .

وفاته رحمه الله :

لقد اشتد عداؤه خصومه الكرامية له فقبل أنهم رجموه يوماً على المنبر وأرسلوا إليه من يدس السم فسموه فمات والله أعلم .

فذكرت مصادر ترجمته أن وفاته كانت عام ست وستمائه هجرية ١٢١٠م وقيل في أول يوم عيد الفطر في شوال من نفس السنة وقيل غير ذلك ^(١) .

كما أن الفخر أوصى تلامذته بإخفاء خبر موته عن كل الناس . وأن يكفونه ويدفونه على شرط الشرع ويحملوه إلى الجبل المصائب لقريّة « مزداخان » ويدفونه هناك وإذا وضعوه في اللحد قرأوا عليه ما تيسر لهم من القرآن ثم ينثرون التراب عليه وبعد تمام الدفن يقولوا : « يا كريم جاءك الفقير المحتاج فأحسن إليه ^(٢) » .

(١) وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٥٢ ، وطبقات المفسرين ج ٢ ص ٢١٥ ، وطبقات الشافعية ج ٨ ص

٩٣ .

(٢) عيون الأنباء ج ٢ ص ٢٨ .

طبقات الشافعية ج ٨ ص ٩٣ .

الفصل الثامن

حياة

شيخ الإسلام ابن تيمية

تمهيد

البحث الأول :

- (١) مولده ونشأته .
- (٢) مكانته العلمية .

البحث الثاني :

- (٣) منهجه وأراؤه العلمية .
- (٤) مؤلفاته .

○○○○○

الفصل الثاني

شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة

تقديم :

عالم جليل أعجز الأقلام عن وصف عبقريته ، وإمام فضيل أدهش العقول بغزير علمه وحدة ذكائه ، وشيخ نبيل دعا الجميع لاحترامه وتقديره .

إنه العلامة الكبير شيخ الإسلام : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن أبي عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن علي بن عبد الله الحراني .^(١)

الملقب بتقي الدين أبي العباس ابن الشيخ شهاب الدين^(٢) أبي المحاسن المفتي الحنبلي^(٣) .

وجده الشيخ مجد الدين أبو البركات وعبد السلام ابن عبد الله الحراني^(٤) الفقيه الحنبلي والإمام المقرئ المحدث والمفسر الأصولي .

(١) انظر الوافي بالوفيات .

انظر شذرات الذهب : ج ٦ ، ص ٨٠ .

(٢) شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تیمیة نزيل دمشق الحنبلي ابن مجد الدين . ووالد شيخ الإسلام أحمد ابن تیمیة ، ولد سنة سبع وعشرون وستمائة هجرية ، تفقه على يد والده وتفقه في الفضائل ، درس وأفتى وصنف وصار شيخ البلد بعد أبيه . وكان إماماً محققاً كثير الفنون له يد طولی في الفرائض والحساب والهيئة متواضعاً حسن الخلق جواداً .

انظر : شذرات الذهب : ج ٥ ، ص ٣٧٦ .

(٣) كان من أعيان المذهب الحنبلي

- الشيخ عبد الحلیم بن عبد السلام - باشر بدمشق مشيخة دار الحديث السكرية .

(٤) مجد الدين أبو البركات جد إمامنا شيخ الإسلام أحمد ابن تیمیة ، فكان شيخ الإسلام وأحد الحفاظ الأعلام وفقهه وقته . قال الشيخ جمال الدين بن مالك : « ألين للشيخ مجد الدين الفقه كما ألين الحديد لداود » فكان عديم النظير رأساً في الفقه وأصوله بارعاً في الحديث ومعانيه . له معرفة في القراءات والتفسير . له تصانيف كثيرة اشتهر بها . توفي في حران يوم عيد الفطر من عام اثنان وخمسين وستمائة هجرية .

انظر : شذرات الذهب : ج ٥ ، ص ٢٧٥ .

البحث الأول :

مولد شيخ الإسلام
ابن تيمية ونشأته
ومكانته العلمية

المبحث الأول

حياة شيخ الإسلام ابن تيمية

مولده ونشأته :

ولد إمامنا الجليل تقي الدين ابن تيمية بحران^(١) في بلاد الشام في اليوم العاشر من ربيع الأول سنة واحد وستين وستمائة هجرية ، في أسرة كريمة ، طاهرة اشتهرت بالفضل والكرم ، وارتقت بالدين والتقوى وسمت بالعلم والنهي ، فكانت ولادته خيراً ونصراً للإسلام والمسلمين في عصر تاه فيه الحق بين الفرق الضالة والمذاهب المنحرفة والآراء المنحرفة المخالفة . عاشت الأسرة الكريمة بحران بضع سنين إلى أن أغار التتار على حران ، فانتقلت بعد ذلك إلى دمشق وهناك عاش الإمام ابن تيمية في رعاية والده وجده ينهل من فضلها وعلمهما منذ طفولته .

حفظ القرآن الكريم على يد والده الشيخ شهاب الدين ثم بعد ذلك اتجه لحفظ الحديث فبرع فيه ، ونظر في الرجال والطبقات ونبغ في تخريج الأحاديث .

فقد سمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات وسمع الكتب الستة ومعجم الطبري الكبير وما لا يحصى من الكتب والأجزاء . وقرأ بنفسه وكتب بخطه جملة من الأجزاء ، وحفظ منها الكثير .

(١) هي بلدة قديمة كانت من أهم مراكز الديانات القديمة ، وتقع شمال شرق تركيا قرب « اورفه » من أرض الجزيرة بين دجلة والفرات ، وهي من بلاد الاناضول ، وهي الآن بلدة عامرة بعد الحروب التي أصابها باحتلال التتار لها .

انظر الاعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام بهامش ص ١٨ .

حياة شيخ الإسلام هامش ص ٨ .

كما نبغ في تفسير القرآن الكريم فغاص في بحر معانيه ، واستخراج حقائقه وبين إعجازه وأظهر بلاغته . قال الذهبي في معجم شيوخه : « وبرع في تفسير القرآن ، وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال وخاطر وقاد ، إلى مواضع الأشكال ميال واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها » (١) .

أتقن اللغة العربية وفنونها لفظاً ومعنى ، فعنى بها عناية كبيرة ، وكانت له ملكة قوية في اللغة العربية استخدمها في حياته العلمية واعتمد عليها في كتاباته ومباحثه ومناظراته فقد درس كتاب سيبويه بنظر ناقد وعقل واع فأظهر بعض مواضع ضعفه وبين ما يخالفه فيه وأيد صحيحه وانتقد ضعيفه .

ودرس أيضاً جزء كبيراً من كلام العرب ونثرهم وشعرهم واطلع على أحوال الجاهلية والعرب قبل الإسلام وبعده وتوسع في دراسة التاريخ الإسلامي فأفاد من هذه الدراسات ، وكان سبباً كبيراً لتفوقه العلمي واهتم تقي الدين ابن تيميه بدراسة العلوم الدينية اهتماماً بالغاً ، فانكب على دراسة الأصول العقائدية على مذهب السلف الصالح ثم تابع بعد ذلك دراسة المذاهب المخالفة لهم - أصحاب علم الكلام - والذين اعتمدوا في إثبات الأصول على الاستدلال العقلي والبرهان المنطقي فاتقن الفلسفة والمنطق ورد على أهلها كما فاق في معرفة الفقه وأصوله ، جميع من كان في عصره على اختلاف مذاهب الفقه الشافعي والحنبلي والمالكي والحنفي ، فأقبل على دقائقه وأمعن

(١) انظر : شذرات الذهب : ج ٦ ، ص ٨١ .

النظر في مباحثه ودلائله وحفظ قواعده واستوعب حججه وإجماعه حتى بلغ مرتبة الاجتهاد^(١) وتعلم الجبر والحساب والمقابلة والهندسة والكيمياء وعلم النفس والفلك إلى غير ذلك من العلوم والفنون فكان مبدعاً لا مقلداً ، ومتبعاً لأصول السلف لا مبتدعاً وكان الإمام ابن تيمية مطلعاً على أمور الحياة والمجتمع خبيراً بأحوال المدينة وعادات الناس وأخلاقهم ، وكان واسع النظر عميق الدراسة للحياة والمجتمع^(٢) .

فإنه جل شأنه قد جمع للإمام ابن تيمية كل العوامل الطيبة التي ساعدته على التفقه والتعلم والدراسة لجميع أنواع العلوم وفنونه ، وصيرته عالماً عظيماً قريداً في عصره فكان من أهم العوامل البيئية الصالحة ، والوراثة الطيبة والعقل النير ، والذكاء الفذ ، والإدراك الواعي ، والحافظة القوية ، والشجاعة النادرة في مواجهة الباطل ، وإرادة قوية في إظهار الحق بالحق .

يقول الشيخ فتح الدين بن سيد الناس عن ابن تيمية : « أنه أحد الحفاظ المعروفين ... وأنه كان يستوعب السنن والآثار حفظاً ، إذا تكلم في التفسير فهو حامل رايته ، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته ، أو ذاكر الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته ، أو حاضر بالنحل والملل لم تر أوسع من نحلته ولا أرفع من درايته ، برز في كل فن على أبناء جنسه »^(٣) .

(١) انظر شذرات الذهب ج ٦ ص ٨٢ .

(٢) رجال الفكر والدعوة : ج ٢ ، ص ٣٢ .

(٣) انظر : شذرات الذهب : ج ٦ ، ص ٨٣ .

فبعد أن عكف الإمام ابن تيمية على هذه الدراسة العميقة للعلوم
وتبحر فيها ، أدرك مواطن الخطأ فيها وحددها .

ومواضع الضعف وأبرزها ثم تصدى للرد عليها وانتقاد الأصول
التي اعتمد عليها أصحابها والمخالفين للكتاب والسنة وقد أثنى عليه
الشيخ أثير الدين أبي الحيان بأبيات قال فيها :

لما رأينا تقي الدين لاح لنا

داع إلى الله فردا ماله وزر

علم محياه من شيما الأول صحبوا

خير البرية نور دونه القمر

حبر تسربل منه دهره حبر

بحر تقاذف من أمواجه الدرر

قام ابن تيمية في نصر شرعنا

مقام سيد تيم إذا عصت مضر

فأظهر الدين إذ آثاره درست

وأحمد الشرك إذا طارت له شرر^(١)

وهكذا أخذ الإمام تقي الدين ابن تيمية من كل مناهل العلم
والمعرفة وجمع فنون الثقافة حتى أصبح مثلاً في الإمام بجميع العلوم ،
منقولها ومعقولها .

(١) انظر : شذرات الذهب : ج ٦ ، ص ٨٣ .

انظر : الدرر الكامنة : ج ١ ، ١٦٢ .

واحترار العلماء في وصف علمه وخلقه ، فقد اشتهر عنه كل خلق كريم وعلم غزير منذ حداثة سنه .

قال الذهبي عنه : « نشأ - الإمام ابن تيمية - في تصون وعفاف وتأله وتعبد وزهد في الملبس والمأكل ، وكان يحضر المدارس والمحافل في سفره ، ويناظر ويفهم الكبار ، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم ، فأفتى وله تسع عشرة سنة بل أقل وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت »^(١) .

حتى الاعتقال لم يضعف من همة الإمام في الدراسة والتأليف ، فقد كان الاعتقال فرصة طيبة له حيث انقطع للعبادة والتلاوة ثم بالمطالعة أو المذاكرة على كل ما يعلمه ويتعلمه ، فكان أكثر ما كتب في الاعتقال التفسير وعلومه لكثرة تلاوته وتدبره للقرآن ، فقد قيل أنه ختم القرآن في إحدى اعتقالاته كما كان يجيب على كل ما يرد عليه من استفتاء وهو في الحبس ، فكان كما وصفه الذهبي : « كان آية في الذكاء وسرعة الإدراك رأساً في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف ، بحراً في النقلات هو في زمانه سيد عصره علماً وزهداً وشجاعة وسخاء وامراً بالمعروف ونهياً عن المنكر ... نبغ في جميع علوم الإسلام وأصولها وفروعها ، ودقها وجلها ، سوى علم القراءات »^(٢) .

(١) العقود الدرية : ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق ، وانظر أصول الفقه لابن تيمية ص ٧٧

وصدق القائل الشيخ محمود بن علي بن محمود الدقوقي في
رثائه :

جمعت علوم الأولين مع التقى
إلى الورع الشافي الذي صاح حمده
وكنيت تقي الدين معني وصورة
قؤولاً ، وخير القول عندك جده ^(١)
ويقول آخر : وهو الشيخ قاسم بن عبدالرحمن بن نصر :
وله الزهادة والعبادة منهج
وبسنة الهادي له استبصار
حاز العلوم : أصولها وفروعها
وبكل ما يروى له آثار ^(٢)

ولم يكن الإمام ابن تيمية عالماً جليلاً وإماماً تقياً فحسب بل كان
مجاهداً شجاعاً قوياً في محاربة الأعداء بالسيف ، فمواقفه الخالدة
ضد التتار - والتي أبلى فيها البلاء الحسن في نصرته الحق وإزهاق
الباطل تشهد له بالبطولة والكرم والشجاعة والإقدام ، فقد قام شيخ
الإسلام بحض الناس على الجهاد ومحاربة الأعداء وحماية الإسلام
ودياره في المساجد ومساحات العلم ، يذكرهم بآيات الله تعالى وأقوال

(١) العتود الدرية : ص ٢٧٢ .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٧٥ .

الرسول ﷺ في وجوب الجهاد وفضله ، وجعل من نفسه قدوة صالحة لهم في القول والعمل ، فحمل السلاح وحارب معهم في موقعة - شقحب - مع جيش نائب السلطان في معسكر الشام ضد التتار ، فحارب شيخ الإسلام كأفضل مجاهد في ساحات الحرب يقاتل ببسالة نادرة وبعزيمة صادقة وهمة عالية وإيمان صادق بنصر الله » فما كان حمله السيف مجاهداً إنصرافاً عن العلم ليحترف القتال ، بل كان تطبيقاً للعلم وتقوية له بالعمل به أسوة بعلماء الصحابة الذين كانوا فرساناً مجاهدين ، فتقدم للميدان مقتدياً بهم مقتفياً آثارهم ليتحقق العلم والعمل « (١) .

مكانته العلمية :

بلغ الإمام ابن تيمية بعلمه المكان الرفيع ، والمجد العريق ، فكان إماماً يقتدى به في حياته وبعد مماته ، اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على أصولها . فبجده الذي لا يعرف الكلل ، وذكائه الحاد في فهم دقائق الأمور ، وذاكرته الحافظة المستوعبة لكل ما يسمعه ، وسرعة إدراكه ، وصل إلى هذه المكانة العظيمة من العلم والتقوى والشجاعة (٢) .

يقول السيوطي في وصف الإمام ابن تيمية : « فوالله ما وقعت عيني على أوسع علماً ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له ابن تيمية (٣) » . أسند

(١) ابن تيمية محمد أبو زهرة : ص ١٢٠ .

(٢) النجوم الزاهرة ج ٩ ، ص ٢٧٢ .

(٣) انظر مقدمه موافقة صحيح المنقول : ج ١ ص ٩ .

إليه التدريس بعد وفاة والده وهو في سن الثانية والعشرين وقد حضر
الدرس الأول له كبار علماء دمشق وفضلاؤها ، كالقاضي بهاء الدين بن
الزكي^(١) ، والشيخ تاج الدين الفزاري^(٢) ، والشيخ زين الدين ابن
المنجا^(٣) . وغيرهم من كبار العلماء ، فترك ذلك في أنفسهم أثراً عميقاً

(١) بهاء الدين بن الزكي : هو القاضي بهاء الدين أبو الفضل يوسف بن القاضي محي الدين يحيى
بن القاضي محي الدين أبي المعالي محمد بن القاضي زكي الدين علي بن محمد بن يحيى
القرشي الدمشقي الشافعي .

ولد سنة ٦٤٠ هـ .

برع في العلم بذكائه المرمط وقدرته على المناظرة ، وقد جمع له أجل مدارس دمشق .

توفي في الحادي عشر من ذي الحجة سنة ٦٨٥ هـ .

شذات الذهب ج ٥ ص ٣٩٤ .

(٢) تاج الدين الفزاري : هو شيخ الإسلام برهان الدين إبراهيم بن شيخ الشافعية تاج الدين عبد

الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري المصري .

ولد في شهر ربيع الأول سنة ٦٦٠ هـ .

له تعليقة على مختصر ابن الحاجب في الأصول وغيره ، وله دراية بعلوم الحديث ، كان حسن

السمت والتواضع ورع .

توفي بالبادرنية في جمادى الأولى سنة ٧٢٩ هـ .

شذرات الذهب ج ٦ ص ٨٨ .

(٣) زين الدين ابن المنجا : هو العلامة زين الدين أبو البركات المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا

التنوخى الدمشقي الحنبلي ، أحد من انتهت إليه رئاسة المذهب اصولاً وقرواً ، مع التبحر في

العربية والنظر والبحث وكثرة الصيام والصلاة والوقار .

ولد في العاشر من ذي القعدة سنة ٦٣١ هـ .

من تصانيفه شرح المتنعي في أربع مجلدات ، وتفسير القرآن .

توفي يوم الخميس الرابع من شعبان سنة ٦٩٥ هـ .

شذرات الذهب ج ٥ ص ٤٣٣ .

من التقدير والاحترام وجعلهم يعترفون بغزارة علم الإمام الشاب وعمق إدراكه ، ورجاحة عقله وفصاحة لسانه يقول الحافظ ابن كثير عن هذا الدرس الأول لشيخ الإسلام : « وكان درساً هائلاً وقد كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطه لكثرة فوائده وكثرة ما استحسنته الحاضرون ، وقد أطنب المستمعون له في شكره على حداثة سنه وصغره »^(١) .

ثم جلس شيخ الإسلام ابن تيمية يوم الجمعة أيضاً بعد صلاة الجمعة لتفسير القرآن الكريم ، فأبتدأ فيه بالتفسير وصار يجلس كل جمعة ليتابع التفسير ، فاجتمع عنده الخلق الكثير يستمعون له ويستفيدون منه لكثرة ما يورد من العلوم المتنوعة المحررة مع الديانة والزهادة والعبادة فشاع علمه بين الناس وتناقلت أخباره بين الأقطار والبلدان ، لأن الإمام ابن تيمية كان يحب التفسير ويجله فيجمع من أقوال مفسري السلف الذين يذكرون الأسانيد في كتبهم وكان رحمه الله يقول : « ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ، ثم أسأل الله تعالى الفهم ، وأقول يا معلم آدم وإبراهيم علمني » .

فحرص شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في التفسير على نقل أقوال السلف ، كما هي دون نظر أو استدلال عقلي لأنه يرى أن القرآن العظيم فيه ما هو بين بنفسه ، وفيه ما قد يبينه المفسرون في بعض الكتب .

(١) البداية والنهاية : ج ١٣ ص ٣٠٣ .

أما ما أشكل تفسيره على بعض العلماء المفسرين أو لم يتمكنوا من توضيح المراد من الآية ، فقد حاول الإمام ابن تيمية توضيح ما أشكل فهمه بالدليل العقلي .

هذا وقد قيل أن الإمام ابن تيمية ندم على ضياع وقته في علوم أخرى غير تفسير القرآن والوقوف على معانيه الجليلة وألفاظه الحكيمة .

أما السنة فقد حفظ شيخ الإسلام كل ما يتعلق بها من أحاديث المصطفى ﷺ متناً وسنداً ، فقد كانت له خبرة تامة بالرجال وطبقاتهم ، يقول : الحافظ الذهبي عنه « ما رأيت أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه ، وكانت السنن بين عينيه وعلى طرف لسانه »^(١) .

فكان إمام شيخ الإسلام ابن تيمية بالحديث وعلومه كبيراً لم يعرف له مثيل في حفظه وتمييزه لصحيح الحديث وضعيفه . ولرجالها ودرجاتهم . حتى قيل عنه « كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث »^(٢) .

أما الفقه فعلى الرغم من أن الإمام ابن تيمية بلغ مرتبة الاجتهاد وفي الأحكام الفقهية والمسائل القضائية إلا أن معظم فتواه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وبعضها يتفق مع اجتهادات الأئمة المشهورين - مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة - وغيرهم من أئمة الاجتهاد وله

(١) العقود الدرية : ص ٢١ .

(٢) القول الجلي ص ١٠١ .

اجتهادات في بعض المسائل الفقهية خاصة به إلا أنه لم يخرج عن أصول الفتوى والاجتهاد ومصدرهما الكتاب والسنة والقياس والاجماع - والذي حرص دائماً على رد كل الأصول والفروع إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ واستدل على ذلك بقوله تعالى :

﴿ فَإِنْ تَفَلَّحْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (١) .

وقال الذهبي في وصف شيخ الإسلام ابن تيمية : « كان يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف واستدل ورجح ، وكان يحق له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه ، وما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه . ولا أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه . كأن السنة نصب عينيه ، وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة وعين مفتوحة ، وكان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه ، وأما أصول الديانة ومعرفة أقوال المخالفين فكان لا يشق غباره فيه » (٢) .

فابن تيمية العالم الجليل شيخ الإسلام بحر من العلم يزخر بجميع أنواع العلوم وفنونها ، وكنز من المعرفة لا مثيل له ، كان فصيح اللسان بديع البيان حاضر البديهة حاد الذكاء ، سريع الجواب ، يحتج بالقرآن وآياته ، والحديث ورجاله ، والمنطق ورسومه ، فيدهش الأتباع ، ويحير الأعداء ، ويسكت البدعة ويخمد الضلالة .

(١) سورة النساء : آية : ٥٩ .

(٢) انظر : الدرر الكامنة : ج ١ ، ص ١٦٣ .

المبحث الثاني :

منهج شيخ الإسلام ابن تيمية
وأراؤه العلمية
مؤلفاته

المبحث الثاني

منهج شيخ الإسلام ابن تيمية وآراءه العلمية

اعتمد شيخ الإسلام ابن تيمية في عقيدته وآرائه على كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى ﷺ وجعلهما المصدر الذي يستقي منه علمه وتعقله ، فهما أصل كل علم ومعرفة في الدين وعلومه وفي العقل ودلالاته لذا اتخذ الإمام القرآن العظيم والسنة الهادية ، مع ما صح عنده من أقوال الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - من إجماع على رأي أو اجتهاد أو قياس ، منهجاً قوياً ، وأسلوباً صحيحاً لعقيدته وعلومه على تنوعها .

أما العقل فشيوخ الإسلام لا يغفل مكانته ولا يبخس حقه ولكن يرى « أنه لا يكون مستقيم الإدراك في الوصول إلى حقائق الدين منفرداً بل لابد أن يكون معه من النقل اليقيني الذي جاء به الوحي الأمين على سيد المرسلين ﷺ من الكتاب والسنة - فالعقل محكوم بالقرآن ومقدماته في الاستدلال ، لا حاكماً على أدلة القرآن » (١) .

لأن القرآن العظيم والسنة الكريمة جاءت بالأدلة العقلية الهادية ، والبراهين القطعية الراشدة والتي تبين أصول الدين وحقائقه « كما بينها الرسول ﷺ أحسن بيان ودل الناس عليها وهداهم إليها فيها يعلمون المطالب الآلهية ، وبها يعلمون إثبات ربوبيته تعالى ووحدانيته وصفاته وصدق الرسول ، والمعاد وغير ذلك مما يحتاج إلى معرفته بالأدلة العقلية بل وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية وإن كان لا يحتاج إليها ، فإن كثيراً

(١) ابن تيمية : ص ٢١٥ .

من الأمور يعرف بالخبر الصادق ، ومع هذا فالرسول بيّن الأدلة العقلية الدالة عليها فجمع بين الطريقتين السمعي والعقلي « (١) .

وهكذا حدد شيخ الإسلام ابن تيمية أصوله الإيمانية ومناهجه العلمية لتثبيت عقيدته الإسلامية وتأييد آرائه السلفية في الأصول والفروع بالدليل النقلى والعقلي .

لأنه يرى : « أن أصول الدين أما أن تكون مسائل يجب اعتقادها ويجب أن تذكر قولاً وتعمل عملاً ، كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل .

أما الأول : - فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله تعالى ورسوله ﷺ . بياناً شافياً قاطعاً للعذر ، وشاملاً لكل الدلائل المبيّنة لأصول الدين ، الموافقة للفطر السليمة ، والعقول الصريحة » (٢) .

ولقد أكد شيخ الإسلام هذا الأمر في كل ما ألفه وكتبه من أن حجة العقل الصريح لا تناقض الشرع الصحيح خلافاً لما يدعيه الفلاسفة والمتكلمون من تقديم العقل على النقل إذا كان هناك ما يشعر بالتعارض أو الاختلاف لذلك يرد شيخ الإسلام ابن تيمية على المتكلمين والفلاسفة بمنطقهم واسلوبهم في إثبات مذهبه السلفى الذي يوفق به بين دلائل القرآن المتضمنه للبراهين العقلية وبين الآيات الكونية الدالة على وجوده سبحانه وتعالى ووحدانيته وصفاته وصدق رسوله ﷺ

(١) حياة شيخ الإسلام : ص ٩٦ .

(٢) المصدر السابق .

كما بين أصول الدين وكيفية الاستدلال على إثباتها من القرآن العظيم والسنة المطهرة ، ورد على باطل علمهم بعلمهم فيظهر الحق ويبطل الباطل من ذلك ما قاله في إثبات عدم تعارض الدليل العقلي والنقلي إن كانا قطعيين : « إذا تعارض دليلان سواء أكانا سمعيين أو عقليين أو أحدهما سمعياً والآخر عقلياً ، فالواجب أن يقال : لا يخلو إما أن يكونا قطعيين أو يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً ، فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما سواء كانا عقليين ، أو سمعيين أو أحدهما عقلياً والآخر سمعياً ، وهذا متفق عليه بين العقلاء لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله ولا يمكن أن تكون دلالة باطله ، وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان وأحدهما يناقض مدلول الآخر للزم الجمع بين النقيضين وهو محال ، بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي ، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين ، وإن كان أحد المتعارضين قطعياً دون الآخر فإنه يجب تقديمه بإتفاق العقلاء سواء كان سمعياً أو عقلياً فإن الظن لا يدفع اليقين ، وأما إن كانا ظنيين فإنه يصار أي طلب ترجيح أحدهما فأيهما ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعياً أو عقلياً »

وبهذا التفصيل المحقق المتفق عليه بين العقلاء يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل العقلي والمسمعى والجزم بتقديم العقلى معلوم الفساد بالضرورة وهو خلاف ما أتفق عليه العقلاء ^(١) .

(١) طريق الوصول : ص ٤٥ - ٤٦ .

وانتقد شيخ الإسلام ابن تيمية الفلاسفة نقداً شديداً وأبطل كل أقوالهم بأقوالهم وأساليبهم ، وبين ضعف استدلالاتهم التي بنوا عليها مبادئهم وأصولهم . فأضعف أصولهم ودلائل أنتمهم وزعمائهم ، أرسطو وأفلاطون وسقراط وطاليس وغيرهم ، فزعزع قواعدهم وزلزل أركانهم التي اعتمدوا عليها حيث يقول : « صرح أساطين الفلسفة أن العلوم الآلهية لا سبيل فيها إلى اليقين ، وإنما يتكلم فيها بالأحرى والأخلق ، فليس لهم إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً » (١) .

كما حاول فلاسفة الإسلام شرح الأصول العقائدية والحقائق الغيبية بالعلوم الفلسفية الجاهلية ، وتركوا الحق الذي جاء به الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - فضلوا وأضلوا أتباعهم حتى المتكلمون الذين اتخذوا الفلسفة والمنطق منهجاً وطريقاً لهم في إثبات الشرع عقيدة وشرعية ووقعوا في بعض ضلالات الفلسفة ، وقد تناولهم الإمام ابن تيمية بالنقد وإبطال كل ما يخالف ما جاء به السلف الصالح متابعة للرسول ﷺ وموافقة للفطرة العقلية والشرعية الآلهية .

وامتاز منهج شيخ الإسلام بعمق التفكير ، وسعة الاطلاع ، ووضوح العبارة وكثرة الاستدلال على البيان من كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه مستعيناً على تفصيل مجمله بأقوال الرسول الأمين ﷺ القائل : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً كتاب الله وسنتي » (٢) .

(١) الرد على المنطقيين : ص ١٨٧ .

(٢) رواه مالك بن انس في الموطأ ج ٤ ص ٢٤٦ .

فكان يرد على كل مسألة علمية بجميع ما يرد فيها من الأدلة
النقلية والعقلية فيستشهد بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ،
وأقوال الصحابة وما تؤكده الدلائل العقلية من صحة مذهبه ورأيه في
تلك المسألة .

كما يرى أن مخاطبة أهل الكلام والفلسفة باصطلاحاتهم ليس
مكروهاً ، إذا احتاج إليه المخاطب وقد كره ذلك الأئمة .

مؤلفات شيخ الإسلام :

أهدى شيخ الإسلام ابن تيمية للفكر الإسلامي روائع فكره وبدائع
قوله بلسان فصيح وعقل صريح ، فقدم منهجاً إيمانياً قويمًا ، ورسم
طريقاً سلفياً مستقيماً فيما خلفه من كتب ورسائل في كل علم وفن
كتب فيه شيخنا الجليل من التفسير وعلومه والعقيدة وأصولها والفقه
وأحكامه وعلم الكلام وفلسفته والمنطق وقواعده والحديث ورجاله
مالايحصى من الرسائل والمجلدات التي تشهد بجودة تفكيره وحكمة
تدبره لشريعة الإسلام لفظاً ومعنى .

ما كتبه في التفسير :

رسائل تضمنت تفسير بعض آيات القرآن التي رأى أنها قد تكون
بياناً لغيرها من الآيات قد جمعها د / محمد السيد الجليلند في كتاب
يسمى « دقائق التفسير » جمعها من اثنين وتسعين رسالة لبعض آي
القرآن .

ولقد قال المؤرخون ، ناقلين عن تلاميذه : « أنه جمع قدراً كبيراً في
تفسير القرآن الكريم ، وقالوا إنه يقع في أكثر من ثلاثين مجلداً .

ربما دون أصحابه بعضه وكثير منه لم يكتبوه أو لعل الباحثين
يعثرون على ذلك التفسير كاملاً فإن الذي أثر عنه هو نماذج جيدة
للتفسير السلفي قد إختلط بعمق النظر وسلامة الذوق ، من غير أن
يطغى النظر على الأثر ، أو يضيع الفكر بين الروايات « (١) .

مؤلفاته في العقيدة :

- ١ - كتاب الإيمان : ضمنه تعريف الإيمان لغة واصطلاحاً
حسب أقوال جميع المذاهب والفرق والرد عليهم ، وهل الإيمان يزيد
وينقص ووثق رأيه بالدلائل القرآنية والأحاديث النبوية وإجماع السلف .
- ٢ - الاستقامة .
- ٣ - واقتضاء الصراط المستقيم .
- ٤ - الفرقان .
- ٥ - شرح العقيدة الأصبهانية .
- ٦ - رسائل الحمويه - التدمرية - الواسطية - الكيلانية
البغدادية - والبعلبكية - والأزهرية - والإكليل
ومعارج الوصول - والسؤال عن العرش - ورسالة
القضاء والقدر ... وغيرها من الرسائل في العقيدة
السلفية والرد على كل المخالفين من أهل الزيغ والضلال .
- وله في المنهج الاستدلالي العقلي كتباً ومؤلفات لها شأنها العلمي
بين مؤلفات الإمام .

(١) ابن تيمية : محمد أبرزهر ، ص ٥١٠ .

- ١ - نقض المنطق / والرد على المنطقيين .
- ٢ - منهاج السنة النبوية .
- ٣ - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول .
- ٤ - تنبيه الرجل العاقل على تهويه الجدل الباطل .
- ٥ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح .
- ٦ - النبوات .

مؤلفاته في الفقه وأصوله :

وقد ترك الإمام ابن تيمية آثاراً فقهية جليلة منها فتاويه المختلفة في مصر والشام وله اجتهادات فقهية عميقة الفكر ، في كل المسائل الفقهية وضع لها قواعد وضوابط على منهج السلف .
ومن هذه القواعد ، قواعد في الوقف والوصايا ، وقاعدة في الاجتهاد والتقليد ، وقاعدة شمول النصوص ، وقاعدة القياس ، وقواعد السفر ، وقواعد في الجهاد والترغيب فيه وغير ذلك من قواعد الفقه ^(١) .

أما الأصول الفقهية فقد وضع ابن تيمية لنفسه منهجاً اعتمد عليه في الاستنباط والقياس والإجماع والتعليل هو في الجملة منهج الإمام أحمد بن حنبل فهو يعتمد رحمه الله تعالى على كتاب الله ، وما صح

(١) ابن تيمية : محمد أبو زهرة : ص ٥٢٠ .

عنده من أحاديث الرسول ﷺ ، ويرى أن الزيادة على النص ليست نسخاً بحال ، وأن القول فيها كالقول في تخصيص العموم وتقييد المطلق ويرى أنه لا ينسخ القرآن إلا قرآن، وغير ذلك من الأصول التي اعتمد عليها في مذهبه الذي ذهب إليه في أصول الفقه ^(١) .

موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول :

وهو من أهم كتب شيخ الإسلام ، حافل برده على الفلاسفة والمتكلمين . وبيان أن العقل الصريح موافق للنقل الصحيح ، فلا تعارض بينهما ولا تناقض ولا تضاد ، كما يزعم الفلاسفة والمتكلمون ، بل إن مراد الرسول ﷺ يمنع وجود أي تعارض بينهما في كل ما جاء به الوحي الأمين فيمتنع تقديم العقل على النقل ، لذا امتاز أسلوب الكتاب بقوة الحجة ، وكثرة الاستدلال ، فقد استغل الشيخ الأدلة المنطقية والأصطلاحات الفلسفية والكلامية في الرد عليهم ليقوم الحجة عليهم وبيّن تناقض أدلتهم ويؤكد لهم أن في القرآن من الأدلة القطعية على كل المطالب الديني ما يملأ القلب بنور الهدى ويغمر الروح بأشراق الإيمان الصحيح .

(١) أصول الفقه ص ١٩٠ .

(٢) انظر : مقدمة الكتاب / عبدالرحمن الوكيل .

الفرقان بين الحق والباطل :

وهو آخر كتب الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أودع فيه خلاصة فكره وعلمه الذي أسهب فيه في مصنفاته السابقة عن آراء الفرق الإسلامية ، فكان موجزاً في عرض الأفكار والرد عليها . كأنه خاطب به من عنده إطلاع واسع وإمام كبير بمذاهب الفرق وأفكارهم ، لذلك جاءت عباراته غامضة مبهمة .

وكانت من أهم الموضوعات في الكتاب بيان أن السلف أولى بالاتباع من الفرق الضالة المنحرفة والتي نشأت منذ عهد الإمام على رضى الله عنه . حتى عهد ابن تيمية . فذكر كل فرقة مالها ، وما عليها وبين أن أصل الإنحراف عندهم ناشئ عن سوء فهمهم لنصوص القرآن .

الفتاوى :

وهي من أعظم كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، فهي موسوعة علمية دينية فريدة في جمعها لعلوم الإسلام وشمولها لمعارف الحق والصواب لذا نجد الفتاوى غنية بالتفسير وعلومه ، والتوحيد وأركانه والفقه وأصوله ، والحديث وعلومه كما أنها مليئة بالرد على أهل الزيغ والطغيان ، القائلين بالحلول والاتحاد ، والنفى ، والتأويل ، والتعطيل ، والإنكار ، ... من أهل الأهواء والملل المنحرفة الضالة .

وقد جمعت الفتاوى في خمسة وثلاثين مجلداً ملحقة بمجلدين فيها فهارس لجميع ما جاء في الفتاوى .

وقد بدأ الشيخ عبدالرحمن بن قاسم جامع الفتاوى بكتاب
« توحيد الألوهية » ثم بكتاب « توحيد الربوبية » ، ثم بكتاب
« مجمل اعتقاد السلف » . ثم بكتاب « مفصل الاعتقاد » ثم بكتاب
« الأسماء والصفات » ثم بكتاب « الإيمان » ثم بكتاب « القدر » ثم
بكتاب « المنطق » ثم بكتاب « علم السلوك » ثم بكتاب « التصرف »
ثم بكتاب « القرآن كلام الله حقيقة » .

ثم بكتاب « مقدمة التفسير » ثم « ما فسر من أول القرآن حتى
سورة الإخلاص » فى ثلاث مجلدات ثم بكتاب « الحديث » ثم
« بأصول الفقه » ثم « الاتباع » ثم « التمذهب » ثم كتب « الفقه
وأبوابه » .

الباب الثاني

الاستدلال على وجود الله تعالى وتوحيده

الفصل الأول :

النظر والاستدلال وحكمه وافادته للعلم

الفصل الثاني :

الاستدلال على وجود الله تعالى

الفصل الثالث :

توحيد الله تعالى

الفصل الأول

النظر والاستدلال وأحكامه

المبحث الأول :

النظر والاستدلال عند الإمام فخر
الدين الرازي .

المبحث الثاني :

النظر والاستدلال عند شيخ الإسلام ابن
تيمية .

المبحث الثالث :

موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي
في النظر والاستدلال .



المبحث الأول :

النظر والاستدلال
عند الإمام فخر الدين الرازي

الفصل الأول

المبحث الأول

النظر والاستدلال عند الإمام فخر الدين الرازي

يذهب الإمام فخر الدين الرازي في تعريف النظر مذاهب المتكلمين حيث يعرفه بقوله : النظر لغة : الفكر .

واصطلاحاً : هو عبارة عن ترتيب العلوم الضرورية على وجه يلزم من حصولها حصول العلم النظري ^(١) . وفي موضع آخر يقول : « النظر هو عبارة عن ترتيب تصديقين ليتوصل بها إلى تصديق آخر ^(٢) ، ولم يذكر التصور في تعريفه لأن التصورات في اعتقاده ضرورية غير مكتسبة ^(٣) .

والمراد من التصديق إسناد الذهن أمراً إلى أمرٍ بالنفي أو الإثبات إسناداً جازماً أو ظاهراً ، ثم التصديقات التي هي الوسائل ، إن كانت مطابقة لمتعلقاتها فهو النظر الصحيح وإلا فهو النظر الفاسد ^(٤) إذن فالنظر الصحيح لا بد فيه من مطابقة كل واحد من تصديقاته لما في

(١) نهاية العقول : ١٨/أ .

(٢) المحصل : ص ٥٦ .

(٣) ذكر الإمام الرازي في إحدى كتبه قوله : « لأن كل تصديق فلا بد فيه من تصور ولا ينعكس » .

(٤) المحصول : ج ١ ص ١٠٥ .

نفس الأمر وحسب الترتيب المطلوب ، ويوضح الإمام الرازي مذهبه في النظر بضرب الأمثلة على كيفية ترتيب المقدمات أو العلوم الضرورية والتي يحصل من ترتيبها على علم آخر .

مقدمة أولى	العالم متغير	بالمشاهدة
مقدمة ثانية	كل متغير حادث	بديهية

النتيجة أو التصديق الناتج من المقدمتين الضروريتين العالم حادث ^(١) . ومثال آخر .

مقدمة أولى	الخشبة قد مستها النار	بالمشاهدة
مقدمة ثانية	كل خشبة مستها النار فهي محترقة	ضرورية

النتيجة أو التصديق الناتج من المقدمتين الضروريتين الخشبة محترقة ^(٢) .

فها هنا تصديقان أوليان علميان ضروريان توصلنا من ترتيبهما هذا إلى تصديق آخر ضروري ، إذ لا معنى لفكر الأماحضر في الذهن من التصديقين المستلزمين للتصديق الناتج ثم إذا كانت المقدمتان يقينيتين كان التصديق الحاصل منهما يقينياً كذلك وإن كانتا ظنيتين أو أحدهما كان التصديق الناتج ظنياً ^(٣) .

فحاصل الكلام في النظر أنه التفكير بترتيب أفكار معلومة بالضرورة في الذهن ليتوصل بها إلى علم مجهول ، ويقول الرازي : « إن حصول العلم في الذهن بالمقدمتين الضروريتين يوجبان علماً آخر ،

(١) معالم أصول الدين : ص ٢١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) معالم أصول الدين : ص ٢٣ . المحصول : ج ١ ، ص ١٠٦ .

فالتوصل بذلك الموجب إلى ذلك الموجب المطلوب هو النظر وذلك الموجب هو الدليل «^(١) . والدليل في رأي ابن الخطيب « هو الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول ويكون عقلياً محضاً أو سمعياً محضاً أو مركباً منهما »^(٢) . وفي موضع آخر يقول في تعريف الدليل : « اعلم أن كل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر كان دليلاً على ذلك الشئ »^(٣) . ويفرق الإمام الرازي بين الدليل والأمانة من حيث النتيجة إذ الدليل عنده يؤدي إلى اليقين والأمانة تؤدي إلى الظن فيقول :

« الدليل : هو الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر منه إلى العلم .

والأمانة : هي التي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيها إلى الظن^(٤) .

وفي موضع آخر يقول : « الدليل : هو الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول »^(٥) .

(١) معالم أصول الدين : ص ٢٢ .

(٢) المحصل : ص ٧٠ .

(٣) يبين الرازي طريقة التلازم بقوله : « إنه إذا كان شيئان يكون أحدهما لازماً للآخر أمكن الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم وعدم اللازم على عدم الملزوم ولا يبطل اللزوم ، لكن لا يمكن الاستدلال بعدم الملزوم على عدم اللازم ويوجد اللازم على وجود الملزوم لاحتمال كون اللازم أعم من الملزوم » .

انظر : نهاية العقول : ٥/أ . وانظر : المحصل : ص ٧٢ .

(٤) المحصول : ج ١ ص ١٠٦ .

(٥) المحصل : ص ٧٠ .

ويقول : « العلم بذات الدليل مغاير للعلم بذات المدلول ومستلزم له » (١) .

والأمانة : هي التي تلزم من العلم بها ظن وجود المدلول (٢) . وقد قسم الإمام الفخر الدليل إلى أقسام منها ما هو عقلي ومنها ما هو سمعي ومنها ما هو مركب منهما .

أما الدليل العقلي : وهو ما يلزم من وجوده وجود المدلول أنه لا بد من مقدمتين ، « لأن كل مطلوب فلا بد فيه من موصوف وصفة والمطلوب حصول تلك الصفة لذلك الموصوف وإذا كان ذلك الحصول مجهولاً فلا بد من ثالث ينتسبان إليه انتساباً معلوماً لتصير تلك النسبة المجهولة بواسطة النسبتين المعلومتين معلومة ، وحينئذٍ يحصل من انتسابها إليه مقدمتان وتكون المقدمتان الحاصلتان قريبتين إذا وجد الشيء الذي تنتسب إليه الصفة والموصوف انتساباً يلزم من العلم به العلم بذلك الاتصاف ويحصل المطلوب . وإن لم يحصل المطلوب كانت المقدمتان بعيدتين عن الانتساب إلى ذلك المجهول (٣) . وفي موضع آخر يذكر الإمام فخر الدين الرازي أن الدليل العقلي أو الأمانة العقلية لا لا بد وأن يلزم من وجوده وجود المدلول ، فاللزوم حاصل لا محالة من هذا الطرف فإن لم يحصل من الطرف الآخر فهو الاستدلال بالمشروط على الشرط . كاستدلال بالغلم على الحياة وإن حصل من الآخر فهو

(١) المحصل : ص ٦٩ .

(٢) المحصل : ص ٧٠ .

(٣) انظر : نهاية العقول : ٥/أ .

الاستدلال بالعلة المعينة على المعلول المعين والمعلول المعين على العلة المطلقة أو المعينة إن ثبت التساوي بدليل منفصل أو بأحد المعلومين على الثاني وهو مركب من الأولين أو بأحد المتلازمين على الآخر كالمتضايقين ^(١) .

أما الدليل السمعي أو المركب منهما :

فيرى الإمام فخر الدين أنه يفيد العلم اليقيني إذا علم صدق القائل به عقلاً ، أما إذا لم يعرف صدق القائل عقلاً فلا يفيد إلا الظن لذا يقول : « أما السمعي المحض فمحال لأن خير الغير مالم يعرف بالعقل صدقه لم يفد » ^(٢) . وفي موضع آخر يقول : « وأما الأدلة السمعية فهي قول النبي ﷺ أو ما يسند إليه » ^(٣) .

وفي موضع آخر يذكر الإمام الرازي أن الدلائل الظنية إذا اكثرت قويت وقد تصل إلى اليقين وهذا ما بينه بقوله : « إن الدلائل قد تكون قطعية وقد تكون إقناعية والاستكثار من الدلائل الأقناعية قد ينتهي إلى إفادة القطع وذلك لأن الدليل الإقناعي الواحد يفيد الظن ، فإذا أنضم إليه دليل ظني ثان قوى الظن . وكلما سمع دليلاً آخر ازداد الظن قوة ، وقد ينتهي بالآخره إلى حصول الجزم واليقين . وهذا ما أكده صاحب المنطق في تعليم قوانين الجدل حيث قال : « لأن القوانين الجدلية

(١) المحصل : ص ٧١ .

(٢) المصدر السابق ، والمحصل : ص ٧٠ .

(٣) نهاية العقول : ص ٥/ب .

وإن أفادت الظن ، إلا أن تلك الظنون إذا قويت فقد تنتهي إلى حد اليقين» (١) .

ثم يذكر الإمام أن للمتكلمين طرق أخرى وتقسيم آخر لأفادة الأدلة لليقين أو الظن . نذكر منها على سبيل المثال : « أنهم - أي المتكلمين - متى حاولوا نفي شئ غير معلوم الثبوت بالضرورة قالوا أنه لا دليل عليه ، وكل ما لا دليل عليه وجب نفيه أما أنه لا دليل عليه . فذلك إنما يثبتونه بنقل أدلة المثبتين لذلك الشئ ثم بيان فسادها وضعفها وقد يقيمون الدلالة على حصر وجود الأدلة ثم يكتفون في بيان إنتقائها بعدم وجدانهم لها» (٢) .

ويعترض الإمام على هذا الزعم بقوله : « والأول أولى لأنه إذا كان لا بد في آخر الأمر من التعديل على عدم الوجدان فلأن نتمسك به ابتداء ، حتى نسقط عن أنفسنا مؤنة بيان حصر وجوه الأدلة أولى» (٣) .

ويتابع الإمام فخر الدين بإبطال زعمهم بقوله : « من الجائز أن يكون على ثبوت ذلك الشئ دليل وأن لم يقف عليه المثبت له على ذلك الدليل ... فمن الجائز أن يوجد ما يدل عليه من أخبار الشرع عنه ومعلوم أن خبر الشارع عن ثبوت الشئ يفيد العلم به ... ولولا صحة هذه الطريقة للزمنا القطع بعدم وقوع جملة الممكنات التي لا طريق تؤدي

(١) المطالب العالية : ج ١ ، ص ٢٣٩ .

(٢) انظر : نهاية العقول : ه ب .

(٣) انظر : المرجع السابق : ٥٠/أ .

إلى العلم بوقوعها إلا إخبار الشارع نحو مقادير السموات والكواكب
وأحوال الجنة والنار ومقادير الثواب والعقاب وحضور الملائكة والجن
عندنا « (١) .

حكم النظر عند الإمام الرازي

يرى الإمام فخر الدين الرازي أن واجب لوجوب معرفة الله تعالى
فيقول في كتابه نهاية العقول : « إن معرفة الله تعالى واجبة إجماعاً .
وتحصيل معرفة الله تعالى لا يمكن إلا بالنظر وما لا يكون الواجب
المطلق إلا به كان واجباً ، فيكون النظر واجباً » (٢) . على المكلف
القادر على النظر والاستدلال (٣) ويؤكد الإمام فخر الدين وجوب النظر
بإيجاب الشرع له فقد أمرنا الله تعالى بالتفكير والنظر والتدبر في آياته
والاستدلال بها على وجوده سبحانه وتعالى وجلاله وعظيم قدرته
وربوبيته وألوهيته .

قال تعالى :

﴿ أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا
السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴾ (٤) .

(١) انظر : نهاية العقول : ٥/أ .

(٢) انظر المرجع السابق : ١٨/أ .

(٣) انظر : المحصل : ص ٦١ .

(٤) سورة الطور : آية (٣٥ ، ٣٦) .

وقال جل ثناؤه :

﴿ قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١)

فهذا أمر من الله تبارك وتعالى بالنظر في خلقه يدل على وجوب النظر .

ويذكر الإمام فخر الدين الرازي دلالة القرآن الكريم على وجوب النظر فيقول : « اعلم أنه تعالى لما بين في الآيات السابقة أن الإيمان لا يحصل إلا بتخليق الله تعالى له ومشيبته . أمر بالنظر والاستدلال والتفكير والتغفل في الدلائل حتى لا يتوهم أن الحق هو الجبر المحض ، ويدل ذلك على مطلوبين .

الأول : أنه لا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلا بالتدبر في الدلائل كما قال عليه السلام : « تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق » (٢) .

الثاني : هو أن الدلائل إما أن تكون من عالم السموات أو من عالم الأرض (٣) . لذا يستدل الإمام فخر الدين الرازي بكل آية من كتاب الله تعالى يعتقد أنها تدل على النظر صراحة أو ضمناً ، سواء كانت هذه الدلالة بالإيجاب أو الاستحباب ويعتبر أن ذكر القرآن للنظر والاستدلال يعنى الوجوب ، ويؤكد بها بعض الأحاديث النبوية وبعض آثار السلف الصالح من دلائل وجوب النظر في معرفة الله تعالى وجعله من الواجبات على المكلف لأنها من سنن المرسلين .

(١) سورة يونس : آية : (١٠١) .

(٢) حديث ضعيف . الجامع الصغير ، ج ١ ص ٥١٤ .

(٣) التفسير الكبير : ج ١٧ ص ١٦٩ .

فاستشهد الإمام الرازي باستدلال خليل الله إبراهيم عليه السلام في الوصول إلى معرفة الله تعالى . بأقول الكواكب وهذا ما قاله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام :

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُون مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾ (١) .

فوجب أن يكون المراد من إراءة الملكوت تعريف كيفية دلالتها بحسب تغيرها وإمكانها وحدوثها على وجود الآله العالم القادر الحكيم فتكون هذه الإراءة بالقلب لا بالعين « (٢) .

ويقصد بذلك رؤية الدلائل الدالة على وجود الله تعالى لأجل أن يصير من الموقنين ويتابع الإمام الرازي في بيان استدلال إبراهيم عليه السلام على وجود الله تعالى ببيان ما تضمنته الآيات الكريمات ، قال تعالى :

﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿١﴾ فَلَمَّا رَأَىٰ الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٢﴾ فَلَمَّا رَأَىٰ الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ : يٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٣﴾ إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٣) .

(١) سورة الأنعام : آية : ٧٥ .

(٢) التفسير الكبير : ج ١ ، ص ٤٤ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٧٦ - ٧٩ .

فآيات تدل على أن معارف الأنبياء بربهم استدلالية لا ضرورية وإلا لما احتاج إبراهيم عليه السلام إلى الاستدلال على وجود الله بأقول الكواكب التي لا يجوز أن تكون رباً وخالقاً له ، لأن كون الكواكب آفة يدل على كونها محدثة ، وكونها محدثة يوجب القول بامتناع كونها قادرة على الإيجاد والابداع ولذلك جعل الإمام فخر الدين الرازي هذه الآيات من أقوى الدلائل وأكدها على وجوب النظر والاستدلال عقلاً ونقلًا . فالآية تدل على أن حصول معرفة الله تعالى لا بد فيه من النظر والاستدلال في أحوال مخلوقاته ، وإلا لما عدل إبراهيم عليه السلام إلى هذه الطريقة ^(١) . ويدل على ذلك ما جاء في مجادلة نوح عليه السلام لقومه قال تعالى :

﴿ يٰنُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا ﴾ ^(٢) .

ومعلوم أن تلك المجادلة ما كانت في تفصيل الأحكام الشرعية بل كانت في التوحيد والنبوة . فالمجادلة في نصرته الحق في هذا العلم هي حرفة الأنبياء ^(٣) .

ولا يسعني في هذا البحث حصر الأدلة القرآنية التي استدلت بها ابن خطيب الري على وجوب النظر وسأكتفي بذكر القليل منها .

(١) التفسير الكبير : ج ١٣ ، ص ٥٥ .

(٢) سورة هود : آية : ٣٢ .

(٣) التفسير : ج ٢ ، ص ٨٩ .

فمن دلائل وجوب النظر عند الإمام فخر الدين الرازي قوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَيَّتُ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(١) .

يقول ابن الخطيب الرازي في تفسير الآية « لقد ذكرت الآية ثمانية دلائل على وجود الله تعالى . فاستدل بخلق السموات والأرض ، وتعاقب الليل والنهار ، وجريان الفلك في البحر ، ونزول المطر وإحياء الأرض وسقي التربة وإخصابها وإنبات الزرع ، وخلق الانسان والحيوان ، وتصريف الرياح ، وتسخير السحاب بين السماء والأرض دونما ماسك له وسيره من مكان إلى مكان ، كل هذه الاستدلالات على وجود الله الخالق العظيم المدبر لهذا الكون ، تؤكد أن النظر والاستدلال العقلي واجب شرعي أوجبه الله تعالى بالنص القرآني وأن التقليد ليس طريقاً إلى تحصيل معرفة الله تعالى ووجوده وصفاته » ^(٢) .

وننتقل مع الإمام فخر الدين من دليل إلى دليل آخر يؤكد به وجوب النظر في معرفة الله تعالى بآيات الكتاب المبين حيث أوامر الله عز وجل شأنه ، قال تعالى :

(١) سورة البقرة : آية : ١٦٤ .

(٢) التفسير الكبير : ج ٤ ، ص ١٧٩ .

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ
يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنْزِلُ
مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ
يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنًا بَرَقَهُ يَذْهَبُ
بِالْأَبْصَرِ * يَقْلَبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي
الْأَبْصَرِ ﴾ (١)

ويرى الإمام فخر الدين أن الآيات الكريمة تثبت على جميع
التقديرات أن وجه الاستدلال بهذه الأحوال المذكورة في السموات
والأرض على قدرة الله تعالى وحكمته ظاهرين ، فقوله تعالى :
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَرِ ﴾ .

دلالة لمن يرجع إلى بصيرة في كل ما تقدم ذكره من الاستدلال
بخلق الله على معرفته سبحانه وتعالى ، فيجب على المرء أن يتدبر
ويتفكر في هذه الأمور ، كما يدل ذلك على فساد التقليد (٢) .
ودليل آخر يستدل به الإمام فخر الدين على وجوب النظر هو قوله
جل ثناؤه :

﴿ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا
خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ
فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) .

(١) سورة النور : آية : ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) التفسير الكبير : ج ٢٤ ، ص ١٤ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ١٨٥ .

فيقول الإمام الرازي في تفسير الآية وكيفية الاستدلال بها على وجوب النظر في معرفة الله تعالى: فاعلم أن دلائل ملكوت السموات والأرض الدالة على وجود الصانع الحكيم القدير كثيرة ... وأن الدلائل على توحيده جل وعلا غير مقصورة على السموات والأرض بل كل ذرة من ذرات عالم الأجسام والأرواح فهي برهان باهر ودليل قاهر على التوحيد فمن هذا تبين أن التقليد غير جائز ولا بد من النظر والاستدلال بدليل قوله تعالى :

﴿ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا ﴾

وننتقل مع الإمام فخر الدين الرازي إلى دليل آخر يؤكد به ما يعتقد من وجوب النظر وأنه أمر إلهي .
قال تبارك وتعالى :

﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدُوَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ (١)

فجاء في تفسير الآية أن الله تعالى بعد أن حكى عن الكفار أنهم يعجبون من الوحي والبعث والرسالة أثبت أمرين وهما :

(١) سورة يونس : آية (٣ ، ٤) .

١ - إثبات أن لهذا العالم إلهاً قاهراً قادراً نافذ الأمر .

٢ - إثبات الحشر والنشر والبعث والقيامة .

فدلت الآية على نهاية العظمة وغاية الجلال وتمام القدرة بخلق الله
للسموات والأرض في ستة أيام ، واستوانه على العرش وتدبيره للأمر ،
فما من أمر من الأمور ولا حادث من الحوادث إلا بتقدير الله تعالى
وتدبيره وقضائه وحكمته فهو مبدع جميع الممكنات وإليه تنتهي
الحاجات وقوله تعالى :

﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾

دليل صريح وواضح على وجوب التفكير والتدبر في تلك الدلائل
القاهرة الباهرة والاستدلال بها على وجوده سبحانه ومعرفته ذاتاً ووصفاً
كما أن ذلك دليل على أن التفكير في مخلوقات الله تعالى والاستدلال
بها على جلاله وعزته وعظمته أعلى مراتب الإيمان وأكمل درجاته .
وآية أخرى يؤكد بها الإمام فخر الدين وجوب النظر يقول جل
ثناؤه :

﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ
الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(١).

ودلالة وجوب النظر في الآية يبينه سبحانه وتعالى بأن الهداية
والفلاح مرتبطان بما إذا سمع الإنسان أشياء كثيرة فإنه يختار منها ما هو

(١) سورة الزمر : آية : (١٨) .

الأحسن والأصوب ، ومن المعلوم أن نميز الأحسن والأصوب عما سواه
لا يحصل بالسمع فقط لأن السماع صار قدراً مشتركاً بين الكل فقوله
تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ﴾

يدل على أن السماع قدر مشترك فيه فثبت أن تمييز الأحسن عما
سواه لا يتأتى بالسمع وإنما بالحجة العقلية ، وهذا يدل على أن
الموجب لاستحقاق المدح والثناء متابعة حجة العقل وبناء الأمر على
النظر والاستدلال ^(١) .

والقرآن الكريم ملئ بالآيات التي تأمر بالنظر والتفكر في كل ما
يدل على وجود الله تعالى وقدرته وحكمته وعلمه وجميع صفاته . منها
قوله تعالى :

﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ ^(٢) .

وقال سبحانه وتعالى :

﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا
وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ ^(٣) .

(١) التفسير الكبير : ج ٢٦ ، ص ٢٦١ .

(٢) سورة محمد : آية : ٢٤ .

(٣) سورة الرعد : آية : ٤١ .

وقال جل شأنه :

﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ
كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ
سُطِحَتْ ، فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ (١) .

وقال تباركت اسماءه :

﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا
تُبْصِرُونَ ﴾ (٢) .

وذكر النظر والتفكر في ملكوت السموات والأرض وإبداعها في
معرض الثناء والمدح كقوله تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ
فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيَجُ
فَتَرَبُّهُ مَصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي
الْأَلْبَابِ ﴾ (٣) .

وقال تبارك وتعالى :

﴿ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي
الْأَبْصَارِ ﴾ (٤) .

(١) سورة الفاشية : آية : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ .

(٢) سورة الذاريات : آية : ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة الزمر : آية : ٢١ .

(٤) سورة النور : آية : ٤٤ .

وقال جل ثناؤه :

﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ
وَلِيَذْكُرَ أَتْلُوا الْإِنشَاءَ ﴾ (١) .

وقال تعالى :

﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَوَّاهُ لَكُمْ فِيهَا
سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْ ثَبَاتٍ
شَتَّى ، كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي
النُّهَى ﴾ (٢) .

وقال جل ثناؤه :

﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ
شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ، يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ
وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً
لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ، وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ
لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٣) .

كما أنه سبحانه وتعالى ذم المعرضين عن التفكير والنظر في آلاء

الله تعالى بقوله جل ثناؤه :

(١) سورة ص : آية : ٢٩ .

(٢) سورة طه : آية : ٥٣ - ٥٤ .

(٣) سورة النحل : آية : ١٠ - ١٢ .

﴿ وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ إِخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ^(١).

وقوله تباركت أسماؤه وصفاته :

﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ^(١).

فيرى الرازي أن ذلك يدل دلالة واضحة على وجوب النظر شرعاً وأن الله تعالى أمر به وامتدح فاعله وذم تاركه . كما أن رسول الهدى محمد ﷺ دعا إلى النظر والتفكر حتى فى أمور الدنيا ليؤكد بذلك وجوب النظر والاستدلال ويحثهم على العمل به ومن أحاديث الرسول ﷺ : ما روي عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنهم قال : « جاء رجل من بنى فزاره إلى النبى ﷺ فقال : إن امرأتى وضعت لي غلاماً أسود ، فقال له ﷺ هل لك من إبل قال الرجل : نعم ، قال ﷺ : ما لونها ؟ قال : حمر فقال ﷺ : فهل فيها من أورك ؟ قال : نعم قال : فأنى ذلك ؟ قال : عسى أن يكون قد نزعه عرق ، قال ﷺ : وهذا عسى أن يكون نزعة عرق » ^(٢).

فهذا دليل على وجوب النظر والاستدلال العقلي بالقياس مثل الحكم في أي أمر .

(١) سورة الأنفال : آية : ٢٢ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الطلاق : ج ٦ ، ص ١٧٨ .

وحديث آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال ﷺ : « قال : قال تعالى كذبني ابن آدم ولم يكن له أن يكذبني ، وشتمني ابن آدم ولم يكن له أن يشتمني ، أما تكذيبه إياي فقله : لن يعيدني كما بداني وليس أول الخلق بأهون علي في إعادته ، وأما شتمه إياي فقول ، إتخذ الله ولدا ، وأنا الله الأحد الصمد لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفواً أحد » ^(١) . متفق عليه .

فانظر كيف احتج الله تعالى في المقام الأول بالقدرة على الابتداء على القدرة على الإعادة ، وفي المقام الثاني احتج بالأحدية على نفى الجسمية والوالديه والمولديه ^(٢) .

وحديث ثالث يؤكد به الإمام فخر الدين الرازي وجوب النظر على المكلفين وهو ما روي عن عبادة بن الصامت أنه عليه السلام قال : من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه » : فقالت عائشة يا رسول الله إنا نكره الموت فذاك كراهننا لقاء الله ؟ فقال عليه السلام : لا ولكن المؤمن أحب لقاء الله فأحب الله لقاءه ، والكافر كره لقاء الله فكره الله لقاءه » ^(٣) . متفق عليه .

(١) رواه البخاري في صحيحه ، في باب بدء الخلق : ج ٤ ، ص ٧٣ .

وجاء فيه أن النبي ﷺ قال : « أراه يقول الله شتمني ابن آدم وما ينفي له أن يشتمني ويكذبني وما ينفي له ، أما شتمه فقله أن لي ولد ، وأما تكذيبه فقله ليس يعيدني كما بداني » برواية أبي هريرة .

(٢) التفسير الكبير : ج ٢ ، ص ٩١ .

(٣) الحديث جاء بروايات متعددة فرواه الإمام البخاري في صحيحه ، كتاب الرقاق ج ٧ ص ١٩١ ، ورواه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الذكر وأدعاء : ج ١٧ ص ٩ ، ورواه النسائي في فيمن أحب لقاء الله باب (ما جاء فيمن أحب لقاء الله) : ج ٤ ص ٩ ، ورواه الترمذي : ج ٤ ص ٣٨٧ .

فكل تلك الآيات وهذه الأحاديث تدل بوضوح على وجوب النظر والتفكر في الدلائل وأننا مأمورون به ^(١) .

ولم يكتف الإمام فخر الدين الرازي بإيراد الأدلة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة على وجوب النظر والاستدلال ، بل عمد إلى إيراد شبه المخالفين لمذهبه القائلين بعدم وجوب النظر والرد عليهم بالدليل العقلي والنقلي ، ومن هذه الشبه :

الشبهة الأولى :

الأمر بتحصيل المعرفة يتناول المكلف حال كونه عالماً بالله تعالى أو حال كونه غير عالم قلنا بل حال مالا يكون عالماً . وإذا لم يكن عالماً بالله تعالى لا يكون عالماً بأمره ، ومن شرط التكليف العلم بالأمر والأمر .

الجواب عن الشبهة الأولى :

يقول الإمام فخر الدين الرازي من الرد على هذه الشبهة : « لا نسلم بأن من شرط التكليف العلم بالأمر والأمر ، بل يكون الشرط في التمكن من العلم به ، وها هنا ألتمكن من العلم حاصل في الجملة لأنه إذا نظر وعرف الله تعالى فبعد حصول المعرفة بالله تعالى يعرف أنه كان مأمور بذلك وإذا كان كذلك كان هذا التمكن كافياً » ^(٢) .

الشبهة الثانية :

إن سلمنا أنه يمكن أن تكون معرفة الله تعالى مأموراً بها فما الدليل على كونها مأموراً بها ، ولا نسلم إنعقاد الأجماع على الأمر بتحصيل المعرفة بل ندعى انعقاد الاجماع على ان ذلك غير مأمور به وأن الأمر ما ورد إلا بالأقرار والاعتقاد فقط وذلك :

(١) التفسير الكبير : ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٢) انظر نهاية العقول : ٢٠/ب .

١ - أن النبي ﷺ كان يحكم بإسلام من نطق بالشهادتين ، حتى الأعرابي الذي لا يفقه في التصور والإدراك يحكم بإسلامه لأحقية هذا الدين .

٢ - لم يخض النبي ﷺ في النظر والاستدلال على إثبات الصانع والصحابة والتابعون رضوان الله عليهم أجمعين لم يتكلموا فيه ومع ذلك إيمانهم أكمل وأتم .

٣ - أمر الرسول ﷺ الصحابة بعدم الخوض في القدر وعدم الجدل فيه .

كل ذلك يؤكد أن معرفة الله تعالى ليست واجبة التحصيل « (١) » .

الجواب عن الشبهة الثانية ،

يقول الإمام فخر الدين الرازي : لا نزاع بين الأمة أنه لا بد من الإقرار والاعتقاد بالدين سواء كان حقاً أو باطلاً . ومن أين لنا أن نعلم أن هذا الدين حق أو باطل ، فنؤمن به إن كان حقاً أو ننكره إن كان باطلاً ، إذن لا بد من تحصيل المعرفة بهذا الدين أولاً ثم الإقرار به والاعتقاد بصحته أو بطلانه ، وسيدنا محمد ﷺ ما كان يأمر بالإقرار بهذا الدين والاعتقاد به إلا لكون هذا الدين حقاً ، أما قولهم : « أن النبي ﷺ حكم بإسلام من نطق بالشهادتين » (٢) .

فالجواب على ذلك : « أنه ثبت بالأدلة القاطعة أنه لا بد وأن يكون المكلف مميزاً بين الدين الحق والدين الباطل ، فيكون حكم النبي ﷺ بإسلام أولئك لأحد أمرين :

(١) نهاية القول : ٢١/أ .

(٢) انظر المرجع السابق .

١ - أن يكون النبي ﷺ قد علم من ذلك الشخص كونه عالماً بأوائل الأدلة في هذه الأصول وذلك القدر كاف في حصول اليقين ولا يلزم من عدم اقتدارهم على التعبير عن تلك المعاني أن لا يكونوا عالمين بها « فالعامي إذا رأى تغير الهواء والرعد والبرق ، قال سبحان الله ، وذلك دليل على أنه يعتقد أن هذه الحوادث لما اختص حدوثها بالوقت المعين مع جواز ذلك قبله أو بعده أسند ذلك إلى فاعل مختار لا محالة فهذا المعنى إذا كان متقراً في عقله كان عالماً بالله تعالى وبديله ، ولا يضره عدم الاقتدار على بيان ذلك وشرحه .

٢ - أن يكون النبي ﷺ قد علم حال ذلك الشخص وأنه غير مستعد لفهم هذه الأشياء فيكون التكليف بذلك ساقطاً عنه لعدم القدرة عليه ^(١) . فيجوز التقليد مع عدم القدرة على النظر أما قول المخالفين : « إن النبي ﷺ والصحابة لم يخوضوا في النظر والاستدلال ... » فيجيب الإمام فخر الدين رداً على زعمهم : « إن جملة أصول الدين والأدلة التي يذكرها المتكلمون في إثبات الصانع والمعاد والنبوة ، مذكورة في القرآن الكريم ،

والرسول ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين كانوا عالمين بتلك الاستدلالات على وجود الخالق القادر العظيم ، وإن قل الخوض فيها في زمانهم ، فذلك لأن الخصوم قليل فلا جرم أن استغنوا عن البسط في تقرير هذه الأدلة - لوجود الرسول ﷺ بينهم يعلمهم

(١) نهاية العقول : ٢١/أ .

ويخيرهم وحي السماء فيؤمنون به - أما في العصور المتأخرة فكثرت الشكوك والشبه ، فاحتجنا إلى مزيد البسط والشرح ^(١).

أما قولهم : « أن النبي ﷺ أمر الصحابة بعدم الخوض في الجدل في أمور القدر وأن هذا يعني عدم وجوب النظر لنهي النبي ﷺ ... »
فيرد الإمام الرازي على هذا القول : كيف ينهي الرسول ﷺ عن النظر وأكثر كتاب الله تعالى مشتمل على هذه الأدلة نذكر منها على سبيل المثال قوله تعالى :

﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ • وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ • قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ، الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقِدُونَ ^(٢) ﴾ ... الخ السورة

فאלله تعالى حكى إنكار المنكرين للاعادة في هذا الموضع مقروناً بحكاية شبههم ، وهي ان العظام التى صارت رميما متفتتة كيف تصير حية وهو المراد من قوله تعالى :

﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾

ثم أنه تعالى لما حكى عنهم شبهتهم احتج على صحة الاعادة بقوله تعالى :

(١) انظر نهاية العقول : ٢١/أ .

(٢) سورة يس : من آية (٧٧ ، ٨٣)

﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾

وهذا هو الذي عليه تعويل المتكلمين من الإعادة مثل الإيجاد وحكم الشيء حكم مثله فلما كان قادراً على الإيجاد وجب أن يكون قادراً على الإعادة « (١) .

النظر يفيد العلم :

إن النظر الصحيح في اعتقاد الإمام فخر الدين لا يفضي إلى العلم اليقيني إلا إذا تمت شروطه وكملت أركانه وسلمت قواعده وأساساته من الفساد والزلل المفضي إلى الجهل لا محالة .

لذا بين الإمام فخر الدين القواعد الأساسية للنظر والاستدلال التي يحصل منها العلم ورتبها بما يفيد حصول العلم لزوماً . فقال :

القواعد .

١ - العلم البديهي بالمقدمات الحاصلة في الذهن على الترتيب -
بمعنى أن يحصل البعض عقيب البعض في أزمنة متوالية ويكون البعض متعلقاً بالبعض على وجه يلزم من حصول تلك العلوم حصول العلم بشيء آخر .

٢ - العلم البديهي بصحة تلك المقدمات .

٣ - العلم البديهي بلزوم المطلوب عن تلك المقدمات المترتبة التي علمت صحتها وصحة ترتيبها بالضرورة .

(١) نهاية العقول : ٢١/أ .

(٢) المرجع السابق : ١٥٠/أ .

٤ - إن ما علم لزومه عن الأمور التي علمت صحتها بالبداهة كان صحيحاً . فمرادنا بالنظر ذلك ، فكل عاقل يعلم ببداهة عقله ان من حصلت له هذه العلوم الاربعة فإنه لا بد وأن يحصل له العلم بصحة المعلوم المطلوب .

فإذن لا بد في النظر من ترتيب المقدمات المعلومة بالضرورة ترتيباً سليماً يؤدي إلى العلم المطلوب .

فثبت أن من تصور حقيقة النظر الذي ندعي إفضائه إلى العلم علم بالضرورة كونه كذلك ^(١) .

فالنظر يفيد العلم لأن من حضر في ذهنه أن هذا العالم متغير وحضر أيضاً في ذهنه أن كل متغير ممكن مجموع هذين العلمين يفيد العلم بأن العالم ممكن ، ولا معنى لقولنا النظر يفيد العلم إلا هذا ^(٢) ، وإفادة النظر للعلم لا تتوقف على العلم بدلالة الدليل على المدلول ولكنه يتوقف على العلم بوجه دلالة الدليل على المدلول ، وفرق بين نفس دلالة الدليل وبين وجه الدلالة . مثاله : « دلالة العالم على الصانع كونه بحال يلزم من ثبوته ثبوت الصانع وهذا أمر إضافي ، فالعلم به لا محالة مسبوق بالعلم بالمضافين وأما دلالته على الصانع فهو الإمكان والعلم به غير مسبوق بالعلم بالصانع بل يجب ان يترتب عليه العلم بالصانع وذلك لا يلزم منه محال » ^(٣) .

(١) انظر : نهاية العقول : ١٥/ب .

(٢) انظر : معالم أصول الدين : ص ٢١ .

(٣) نهاية العقول : ١٧/ب .

ويوضح مذهبه في موضع آخر بقوله : « والحق أن هناك أمور
ثلاثة :

(١) العلم بذات الدليل كالعلم بإمكان العالم .

(٢) والعلم بذات المدلول كالعلم بأنه لا بد له من مؤثر .

(٣) والعلم بكون الدليل دليلاً على المدلول .

أما العلم بذات الدليل فهو مغاير للعلم بذات المدلول ومستلزم
له ، وأما العلم بكون الدليل دليلاً على المدلول فهو مغاير أيضاً للعلم
بذات الدليل والمدلول لأنه علم بإضافة أمر إلى أمر والإضافة بين
الشيئين مغايرة لهما فالعلم بهما مغاير للعلم بهما .

ولا يجوز أن يكون المستلزم للعلم بالمدلول هو العلم بكون الدليل
دليلاً عليه لأن العلم بإضافة أمر إلى أمر يتوقف على العلم
بالمتضايفين ، فالعلم بكون الدليل دليلاً على المدلول يتوقف على العلم
بوجود المدلول ، فلو كان العلم بوجود المدلول مستفاد من العلم بكون
الدليل عليه لزم الدور وأنه محال ^(١) .

وقد إعترض على الإمام الفخر في إفادة النظر للعلم بأعتراضات
كثيرة رد عليها إجمالاً وتفصيلاً نذكر بعضها لتأكيد رأيه وبيان
مذهبه :

فأجاب على ما اعترضوا به إجمالاً بقوله : « إن هذه الكلمات
التي ذكرتموها تارة في الاعتراض وتارة في الاستدلال ، هل أفادتكم
علماً بفساد مذهبنا وصحة مذهبكم ؟ أم لا ؟ فإن أفادتكم بذلك فقد
اعترفتم بأن النظر قد أفاد علماً في الجملة ، وذلك يناقض قولكم أنه

لا يفيد العلم أصلاً ، وإن لم يفدكم شيئاً فقد اعترفتم بسقوط كلامكم بالكلية » ^(١).

إما إبطاله لشبهة الخصوم في إفادة النظر للعلم على التفصيل فسأكتفي بذكر شبهه واحدة والرد عليها خوفاً من الإطالة على القارئ وتكرار القول .

الشبهة الأولى ،

قالوا إن العقلاء بأسرهم اتفقوا على أن تلك العلوم الضرورية لا يجوز أن تفيد علماً نظرياً .

وذلك أن الأشعرية : اتفقوا على أن العلم النظري إنما يحصل بخلق الله تعالى وأنه لا تأثير للعلوم الضرورية فيها .

وأما المعتزلة : فقالوا : إن النظر جنس مغاير للعلم وهم زعموا أن المولد للعلم النظري ليس هو تلك العلوم الضرورية بل ذلك جنس آخر .

والفلاسفة : قالوا : الأنظار أسباب مُعدة لصيرورة النفس الناطقة مستعدة استعداداً تاماً لتلك العلوم فأما حصول تلك العلوم فإنما يكون من العقل الفعّال فثبت أن أحداً من أصحاب المذاهب لم يجعل العلم النظري معلول تلك العلوم الضرورية فيكون ما ذكرتموه على خلاف إجماع العقلاء فيكون باطلاً ^(٢).

(١) نهاية العقول : ١٦/ب .

(٢) انظر المرجع السابق : ١٥/ب .

جواب الإمام فخر الدين على هذه الشبهة :

بعدم التسليم لهذا الزعم لأن حصول العلم عقيب النظر بإجراء العادة هو قول أبي الحسن الأشعري فقط ، أما جمهور أصحابه فيقولون : بأن النظر الصحيح يتضمن العلم .

وفسروا تتضمن بملازمة العلم النظري للنظر وفسروا النظر بالتردد في أنواع العلوم الضرورية والإمام الرازي يقول بهذه الملازمة .
أما أبو الحسين البصري وهو الرجل من المعتزلة ذهب إلى أن العلوم الضرورية توجب العلم النظري فثبت أن الذي اخترناه ليس على خلاف الجمهور^(١).

(١) نهاية القول : ١٧/أ .

وانظر المحصل ص ٦٦ .

المبحث الثاني :

النظر والاستدلال
عند شيخ الإسلام ابن تيمية

المبحث الثاني

النظر والاستدلال عند شيخ الإسلام ابن تيميه

يرى شيخ الإسلام ابن تيميه أن النظر والاستدلال هو التفكير والتدبر في العلوم الضرورية الثابتة في القلب للوصول إلى العلم المطلوب بالنظر حيث يقول :

« لا بد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه ما قد يحتاج حصوله إلى نظر ، فيكون ذلك المعلوم أصلاً وسبباً للتفكير الذي يطلب به معلوم آخر » .^(١)

ولكي نصل إلى النظر الصحيح والتفكير السليم لا بد وأن يكون على علم قاطع بالمقدمات الضرورية التي جعلناها وسيلة للتفكير الذي يطلب به علماً آخر على صدق النتيجة المطلوبة ، فلزم الدليل للمدلول من كمال صحة النظر وصدق النتيجة ، لذا يقول شيخ الإسلام : « الدليل لا بد أن يكون ملزوماً للمدلول . وهذا اللزوم يحصل به الاستدلال بأي وجه حصل به اللزوم ، وكلما كان الملزوم أقوى وأتم وأظهر كانت الدلالة أقوى وأتم وأقوى وأظهر كالمخلوقات الدالة على الخالق سبحانه وتعالى فإنه ما من مخلوق إلا وهو ملزوم بخالقه ولا يمكن وجودة بدون وجود خالقه ، بل ولا بدون علمه وقدرته ومشيئته وحكمته ورحمته وكل مخلوق دال على ذلك » .^(٢)

(١) الفتاوى ج ٤ ص ٣٩ ، وانظر نقض المنطق : ص ٣٥ .

(٢) الفتاوى ج ٩ ص ١٨٩ .

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن النظر لفظ مجمل يدخل فيه الحق والباطل ، فالحق هو النظر الشرعي : وهو النظر فيما بعث به الرسول ﷺ من الآيات والهدى ، كما قال جل ثناؤه :

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) .

وكان خيار الأمة المتبعون للرسول الهادي الأمين صلوات الله وسلامه عليه علماء وعملاً يدعون إلى النظر والاستدلال والاعتبار بالآيات والأدلة والبراهين التي بعث الله بها رسوله الهادي الأمين صلوات الله وسلامه عليه وتدبر القرآن وما فيه من البيان والذكر الحكيم (٢) .

والنظر نوعان :

- أ - نظر في المسائل المطلوبة التي يراد الحكم عليها .
 - ب - نظر في الدلائل المثبتة لها المبرهنة على حقيقة الحكم عليها (٣) .
- وفي موضع آخر يذكر شيخ الإسلام نوعي النظر فيقول :

(١) سورة البقرة : آية : ١٨٥ .

(٢) النبوات ص ٤٧ .

(٣) طريق الوصول ص ١٤٤ .

« والنظر نوعان : أحدهما : النظر في المسألة التي هي القضية المطلوب حكمها ليطلب دليلها ، والذي هو الحد الأوسط مثلاً ، وهذا هو النظر الذي لا يجمع العلم ، بل يضاده ، لأن هذا الناظر طالب للعلم بها ، ولو كان عالماً بها لم يطلب العلم ، لأن ذلك تحصيل الحاصل .

والثاني : النظر في الدليل ، وهو العلم بالدليل المستلزم للعلم بالمدلول عليه ، وهو تصور الحد الأوسط المستلزم لثبوت الأكبر للأصغر^(١) .

فمثلاً : من يعلم أن الخمر حرام وأن كل مسكر خمر ، فيلزم أن يعلم أن كل مسكر حرام .

وهذا النظر هو ترتيب المقدمتين في النفس وهذا النظر هو الذي يوجب العلم ولا ينافي العلم^(٢) .

فالنظر الأول : وهو النظر في الحكم : كالذي ينظر في مسألة لينال دليلها من القرآن والحديث .

والنظر الثاني : وهو النظر في الدليل : كالذي ينظر في القرآن والحديث ، فيعلم الحكم^(٣) .

(١) وليس هذا دليلاً على ان ابن تيمية يرى فائدة المنطق ، حيث يرى أن هذا من الشكل الأول الذي هو فطري ، ولا يحتاج إلى علم المنطق لاستعماله ، والشكل الأول من القياس : هو ان يكون الانتقال منه من الأصغر إلى الأوسط إلى الأكبر ، لذا يكون بينا وبديهما في الانتاج .

(٢) الرد على المنطقيين ص ٣٥٢ .

(٣) طريق الوصول إلى علم المأمول ص ٣٥٣ .

هذا وقد بين الله تعالى في كتابه العزيز من الأدلة العقلية والتي
يحتاج إليها للوصول إلى يقين العلم وصدق المعرفة ، ما لا يُقدر أحد
من الناس قدره .

فالطريق الشرعي للنظر والاستدلال هو التفكير والتدبر فيما جاء
به الرسول ﷺ والاستدلال بأدلته والعمل بموجبها ، فلا بد من علم بما
جاء به وعمل به ، فلا يكفي أحدهما دون الآخر ، فلا علم بلا عمل
ولا عمل بدون علم . بل كل واحد منهما مكمل للآخر للوصول إلى
تحقيق الهداية واليقين .

كما أن هذا الطريق الشرعي في النظر متضمن للأدلة العقلية
والبراهين اليقينية .

فالناظر في مسألة ما يحتاج إلى أمرين أن يظفر بالدليل الهادي ،
وأن يهتدي به وينتفع ، والدليل الهادي هو القرآن الكريم وهدى رسول
الله ﷺ فإذا أراد النظر والاعتبار في الأدلة المطلقة من غير تعيين
مطلوب ، فذلك النظر في كتاب الله تعالى وتدبره ^(١) . كما قال
تعالى :

﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ
اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ، وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى
النُّورِ بِإِذْنِهِ ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٢) .

(١) انظر نقض المنطق ص ٣٣ .

(٢) سورة المائدة : آية (١٥ ، ١٦) .

أما النظر والإستدلال بالمفهوم المنطقي فقد يوصل إلى الحق واليقين وقد يوصل إلى الضلال والفساد يقول شيخ الإسلام : « لا نزاع أن المقدمتين إذا كانتا معلومتين ، وألفتا على الوجه المعتدل : أنه يفيد علماً بالنتيجة » ^(١).

أما إن أختل شرط من شروط صحة النظر بأن وقع في المادة أو الصورة باطل كان النظر الحاصل فاسداً باطلاً . وهذا ما يؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله : « إذا كان النظر في دليل مضل والناظر يعتقد صحته بأن تكون مقدمته أو أحدهما متضمنة للباطل أو تكون المقدمات صحيحة لكن التأليف ليس بمستقيم ، فإنه يصير في القلب بذلك إعتقاد فاسد » ^(٢).

من هذا يتضح أن شيخ الإسلام ابن تيمية يشترط لصحة النظر شروط ويضع لها قواعد ، ولكن قد يعجز البعض عن تحقيقها لقصور في القائل وليس في الدليل ومن هذه الشروط وتلك القواعد :

أولاً : صحة المقدمات وبقينية دلالاتها .

ثانياً : ترتيب المقدمات ترتيباً سليماً يؤدي إلى الوصول إلى تلك المعرفة وتصديق التصور المعلوم . وفي موضع آخر يذكر شيخ الإسلام شرط آخر وهو هداية الله الناظر إلى الحق سواء كان بالنظر والإستدلال الشرعي أو العقلي فيقول « أما النظر في مسألة معينة وقضية معينة لطلب حكمها والتصديق بالحق فيها والعبد لا يعرف ما يدل على هذا أو هذا : فمجرد هذا النظر لا يفيد بل قد يقع له تصديقات يحسبها حقاً

(١) انظر نقض المنطق ص ٢٠٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ ، والفتاوى ج ٤ ص ٣٦ .

وهي باطلة وذلك من إلقاء الشيطان . وقد يقع له تصديقات تكون حقاً وهذا من إلقاء الملك ، وكذلك إذا كان النظر في الدليل الهادي وهو القرآن ، فقد يضع الكلم مواضعه ويفهم مقصود الدليل فيهدي بالقرآن وقد لا يفهمه ، أو يحرف الكلم عن مواضعه فيضل به ، ويكون ذلك من الشيطان » (١).

قال تعالى :

﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ (٢).

وقال تبارك وتعالى :

﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ، فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٣).

فالإنسان الذي يعقل الشئ ويقيده ويضبطه ويعيه ويثبتته في قلبه ، فيكون وقت الحاجة إليه عينياً فيطابق عمله وقوله وباطنه ظاهره وذلك هو الذي أوتي الحكمة . (٤)

(١) الفتاوى ج ٤ ص ٣٧ .

(٢) سورة الاسراء : آية : ٨٢ .

(٣) سورة التوبة : آية : ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤) الفتاوى ج ٩ ص ٣٠٩ .

قال جل ثناؤه :

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولَؤُلَا الْأَلْبَابِ﴾ (١).

ويذهب شيخ الإسلام أن أفادة الدليل لليقين ليست شكلية وإنما هي فيما يتضمنه الدليل من العلم القاطع لذا يقول : « إن إفادة الدليل لليقين أو الظن ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر ، بل بإعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين ، فإن كان أحدهما أشتمل على أمر مستلزم للحكم يقيناً حصل به اليقين ، وإن لم يشتمل إلا على ما يفيد الحكم ظناً لم يفد إلا الظن » (٢).

كما يرى رحمه الله أن جميع الأدلة عقلية لأن العقل إذا تصورهما علم أنها تدل على المطلوب فمن يعقل دلالة الدليل يأتي بالنظر الصحيح ويستدل به متى كان الدليل مستلزماً للمدلول ، على ما يقصده الدال وهذا ما يبينه بقوله : « والأجود أن يقال جميع الأدلة عقلية لمعنى أن العقل إذا تصورهما علم أنها تدل ، فإن الدليل هو مالا يكون النظر الصحيح فيه مقضياً إلى العلم بالمدلول عليه ، وإنما يكون النظر الصحيح فيه لمن يعقل دلالة الدليل ، فمن لم يعقل الدليل مستلزم للمدلول لم يستدل به ومن عقل ذلك إستدل به » (٣).

(١) سورة البقرة : آية ٢٦٩ .

(٢) وقد قال ذلك شيخ الإسلام رداً على قول المنطقيين أن قياس الشمول يفيد اليقين وقياس التمثيل يفيد الظن فرد عليهم بقوله : « إن اليقين يدور مع مادة القياس لا مع نوع القياس » .

الفتاوى ج ٩ ص ١٩٩ .

(٣) انظر النبوات ص ١٢٠ .

كما بين شيخ الإسلام أن دلالة الدليل على قصد الدال أكمل وأدل وأتم من دلالاته بمجرد كونه دليلاً فدلالة الكلام على مقصود المتكلم أحق بالدلالة وأكمل من جميع أنواع الأدلة على المراد ، ولبيان أنواع الأدلة وتقسيمها يقول شيخ الإسلام : « فإذا أريد تقسيمها إلى عقلي ووضعي أي إلى عقلي مجرد وإلى وضعي يحتاج مع العقل إلى قصد من الدال فهو تقسيم صحيح ، فдал يعلم بمجرد العقل وهذا لا يحتاج مع العقل إلى السمع أو غيره وحينئذ إذا قيل في السمعيات أنها ليست عقلية أي لا يكفي فيها مجرد العقل بل لابد من انضمام السمع إليه وكذلك ذكر الرازي وغيره أن السمع المحض لا يدل ، بل لابد من العقل معه ، فهذا صحيح فإن العقل شرط في جميع العلوم التي تختص بالعقل ، والله أعلم » (١) .

ولزوم المدلول للدليل أصل العلم وسبب المعرفة ، فإنه متى استحضر الشخص في ذهنه لزوم المدلول للدليل علم بهذا أن الدليل دال على المدلول ، وقد يكون التلازم واضحاً جلياً فلا يحتاج إلا لمقدمة واحدة وقد تكون خافية على البعض فيحتاج لبيانها إلى وسائط تبين وجه دلالة الدليل على المدلول ، فمن هذا يتبين لنا أنه يمكن الاستدلال على المطلوب بمقدمة واحدة أو أكثر وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام بقوله : « الدليل : هو ما كان مستلزماً للمدلول فالعلة المستلزمة للمعلول يمكن الاستدلال بها ، والوسط الذي يلزم الملزوم ويلزمه اللازم البعيد هو

(١) انظر النبوات ص ١٢١ .

مستلزم لذلك اللازم فيمكن الاستدلال به ، فتبين أنه على هذا التقدير يمكن الاستدلال على المطلوب بمقدمة واحدة إذا لم يحتاج إلى غيرها وقد لا يمكن الاستدلال إلا بمقدمات فيحتاج إلى معرفتهن»^(١).

ومعرفة الله تعالى - وهي أول الواجبات - يمكن حصولها بالشرع فلأن الشرع قد بين الطرق العقلية التي بها يعرف الخالق سبحانه وتعالى فتكون عقلية شرعية ، وهذا ما ذكره شيخ الإسلام وأكدته الدليل حيث قال : « إذا كان الشيء موجوداً في الشرع ، فذلك يحصل بأن يكون في القرآن الدلالة على الطرق العقلية والتنبيه عليها والبيان لها والارشاد إليها ، والقرآن الكريم مملوء من ذلك ، فتكون شرعية بمعنى أن الشرع هدى إليها عقلية بمعنى أنه يعرف صحتها بالعقل ، فقد جمعت الأدلة الهادية في القرآن الكريم وصفي الكمال »^(٢).

قال تعالى :

﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(٣).

فمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد وغيرها ، بينها الله ورسوله بياناً شافياً شاملاً بالنصوص النقلية والدلائل العقلية .

(١) الفتاوى ج ٩ ص ١٨٣ .

(٢) دره تعارض العقل والنقل ج ٩ ص ٣٩ .

(٣) سورة الرعد : آية ١٩ .

النظر وحكمه عند شيخ الإسلام :

يذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى القول بالوجوب المقيد فهو ليس مطلقاً على كل أحد وفي كل الأمور بل النظر فرض كفايه على خواص المسلمين من العلماء في الأصول والفروع في حدود الكتاب الكريم والسنة المطهرة أما ما زاد عن ذلك فليس بواجب وإن كان صحيحاً. يقول شيخ الإسلام : « يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول ﷺ إيماناً مجملاً عاماً ، ولا ريب أن معرفة ما جاء به على التفصيل فرض كفايه ، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله ، ودخل في تدبر القرآن وعلم الكتاب والحكمة ، وحفظ الدعوه إلى سبيل الله والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم ، أما ما وجب على أعيانهم فهو في الأصول التعيينية ويختلف باختلاف قدراتهم العقلية وعلى حسب ما يدركونه من الاستدلالات على معرفة الله تعالى ووجوده وقدرته وعلمه إلى غير ذلك من الأصول » (١).

ويرى شيخ الإسلام أن ما أوجبه الله تعالى من العلم على الخلق فهو واجب كقوله تعالى :

﴿ فَاعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٢)

وقال جل ثناؤه

﴿ أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (٣).

(١) انظر طريق الوصول ص ٤٤ .

(٢) سورة محمد : آية : ١٩ .

(٣) سورة المائدة : آية ٩٨ .

وأيضاً ما أوجبه الله تعالى من الإيمان فهو واجب على الجميع كل بحسب قدرته واستطاعته وهذا ما قررته الشريعة من أن الوجوب معلق باستطاعة العبد فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتي والمحدث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك « (١) .

وبين شيخ الإسلام ابن تيميه وجوب النظر وأنه من أوامر الشرع التي تحقق الهداية واليقين فيقول : « أما النظر المفيد للعلم فهو ما كان دليل هاد - وهو كتاب الله تعالى وسنة نبيه - فإن الذي جاءت به الشريعة من نوعي النظر هو ما يفيد وينفع ويحصل الهدى به ، وهو بذكر الله وما نزل من الحق » (٢) .

فوجوب النظر في الشرع يكون بكل ما يحصل به الإيمان واليقين بالله تعالى وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين ، بل ذلك هو الذي يقدر عليه لا سيما إذا كان مطابقاً للحق ، فالإعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط عنه الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه . (٣)

(١) موافقة صحيح المنقول ج ١ ص ٦٠ .

وانظر طريق الوصول ص ٤٤ .

(٢) الفتاوى ج ٤ ص ٣٨ .

(٣) موافقة صحيح المنقول ج ١ ص ٦٠ .

وانظر طريق الوصول ص ٤٤ .

أما من ترك النظر والاستدلال الذي جاء به رسول الله ﷺ لمعرفة الله جل شأنه فقد ضل ضلالاً بعيداً وهذا ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال : « فكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة قال تعالى :

﴿ قَالَ إهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۚ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً ، وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ۝ ﴾ (١) .

فمن أعرض عن ما جاء به القرآن إتباعاً لهوى أو ارتاب فيما جاء به الرسول ﷺ أو كذب به ، وإن كان من العلماء المجتهدين أو العقلاء المجادلين فقد حكم الله تعالى عليه بالضلال والعذاب ووصفهم بنعوت الكفار والمنافقين .

قال جل ثناؤه :

﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ، كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ۝ ﴾ (٢) .

وقال جل ثناؤه :

﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ۝ ﴾ (٣) .

(١) سورة طه : آية : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) سورة غافر : آية : ٣٥ .

(٣) سورة غافر : آية : ٨٣ .

النظر والاستدلال يفيد العلم :

يبين شيخ الإسلام ابن تيمية أن النظر والاستدلال والتفكير يفيد العلم متى كان النظر في دليل يفيد العلم بالمدلول عليه ، كما أنه لا بد أن يكون عند الناظر علم بديهى ثابت في قلبه يكون أصلاً وسبباً في الوصول إلى نظر وتفكير يؤدي إلى علم صحيح قاطع ، ويجب أن يكون العلم الثابت في القلب صحيحاً سليماً ، ولا يتحقق ذلك إلا بالإيمان بالله الهادى إلى الحق والصواب .

وأول الأسباب الهادية وأجلها هو ذكر الله تعالى وسؤاله الهداية إلى العلم « فالعبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى ، طالب سائل فبذكر الله والأفتقار إليه يهديه الله ويدله ^(١) كما قال جل ثناؤه في الحديث القدسي : « يا عبادي ، كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم » ^(٢) .

فإن الله سبحانه وتعالى يهدي من يشاء ويوفقه للأسباب التي يدرك بها العلم والإيمان . أما الدليل الهادي على العموم والاطلاق فهو ما جاء به سيد الخلق محمد ﷺ - كتاب الله وسنته - فالقرآن يعطي العلم المفصل ويزيد الإيمان ، لأن في القرآن الكريم من الحجج العقلية والبراهين اليقينية ما يفيد بالنظر والاستدلال فيه علماً قاطعاً في أصول الدين كمسائل التوحيد وإثبات الصانع والمعاد وإرسال الرسل وحدوث

(١) انظر نقض المنطق ص ٣٤ .

(٢) حديث قدسي رواه الإمام مسلم في كتاب البر والصلة والآداب : ج ١٦ ص ١٣٢ .

ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده : ج ٥ ص ١٥٤ ، ١٦٠ .

العالم ، وكل ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الدلائل العقلية والبراهين المنطقية الصحيحة الموصلة إلى العلم اليقيني ، قد ذكرها القرآن العظيم بأجود عبارة وأبلغ بيان .

فدلالة القرآن سمعية عقلية قطعية يقينية سالمة من معارضات الشيطان فلا تعتربها الشبهات ولا تطرق إليها الاحتمالات ، فالنظر الصحيح الموصل إلى العلم هو ما كان معلوم حق - وهو الله سبحانه وتعالى - وبدليل حق - وهو ما جاء في كتاب الله تعالى من الدلائل الشرعية العقلية وما جاء في هدي خير العباد ﷺ . ولم يكن بيان الرسول ﷺ مقتصرأ على الخير المجرد فقط بل قد بين للناس الأدلة التي بها تعلم المطالب الإلهية بالنظر والاستدلال وأخبرهم مع ذلك من تفاصيل الغيب ما يعجزون عن معرفته بمجرد النظر والاستدلال .

كما بين شيخ الإسلام أن صحة النظر والاستدلال الموصل إلى العلم أو الاعتقاد الراجح مبني على تلازم الدليل ومدلوله فالحقيقة المتعبرة في كل برهان أو دليل في العالم هو اللزوم ، فلا بد أن يكون العلم بالدليل مستلزماً للعلم بالمدلول ، لذا يقول رحمه الله تعالى : « الضابط في الدليل أن يكون مستلزماً للمدلول ، فكلما كان مستلزماً لغيره أمكن أن يستدل به عليه ، إن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر فيستدل المستدل بما علمه منهما على الآخر الذي لا يعلمه ثم أن كان اللزوم قطعياً كان الدليل قطعياً كدلالة المخلوقات على خالقها سبحانه وتعالى ودالاتها على علمه وقدرته ومشيئته ورحمته وحكمته فإن وجود المخلوق يستلزم وجود الخالق بكل الكمالات ^(١) .

الأنسليم

ويرى شيخ الإسلام أن إفادة النظر للعلم ليست في كل الأحوال وفي كل العلوم ، بل هناك نظر يضاد العلم فيقول : « لكن النظر الذي يستلزم العلم غير النظر الذي يضاده فالنظر الذي يستلزم العلم هو النظر الاستدلالي وهو النظر في الدليل : فإذا تصور الدليل وتصور استلزامه للحكم علم الحكم .

والنظر الذي يضاد العلم هو النظر الطلبي ، وهو نظر في المطلوب حكمه هل يظفر بدليل يدلّه على حكمه أو لا يظفر ؟ كطالب الضالة والمقصود قد يجده وقد لا يجده وقد يعرض عنهما ، فإن الأول انتقال من المبادئ إلى المطالب والآخر انتقال من المطالب إلى المبادئ ^(١) .

(١) انظر الرد على المنطقيين ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

المبحث الثالث :

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية
من الإمام فخر الدين الرازي
في النظر والاستدلال وأحكامه

المبحث الثالث

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإمام الرازي
في النظر والاستدلال وأحكامه

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن النظر والاستدلال بالمفهوم المنطقي الذي قال به الفلاسفة والمتكلمون هو بدعة يؤدي إلى استدلالات باطلة في معظم نتائجها .

كما أن إدخال المنطق في العلوم الصحيحة يطول العبارة ويبعد الإشارة ويجعل القريب من العلم بعيداً واليسير منه عسيراً ، ولا يفيد إلا كثرة الكلام والتشقيق مع قلة العلم والتحقيق (١) .

أما النظر والاستدلال الشرعي والذي أمر الله تعالى به المؤمنين ودعا إليه رسول الهدى ﷺ المتضمن للأدلة العقلية والبراهين القطعية فهو الصراط المستقيم الموصل للحق المبين والهدى واليقين .

قال تعالى :

﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى
وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) .

(١) انظر : طريق الوصول ص ٨٤ .

(٢) سورة الأعراف : آية ٥٢ .

ولمزيد إيضاح لطريق الهدى والصلاح والبعد عن طريق الزيغ والضللال ، يبين شيخ الإسلام طريق الحق ويرشد إليه ، وطريق البدع ويحذر منها ، وينكر على من يوجبها على الخاصة والعامة ، وكيف يأخذ علماء المسلمين من أهل الضلال علماً ، وفي كتاب الله العزيز ما يغني عن كل علم لا يستمد أصوله وقواعده منه .

يقول شيخ الإسلام لمن جعل النظر والاستدلال بالمفهوم المنطقي ، أول الواجبات على المكلف : « هو نظر واستدلال مبتدع ، وليس هو المشروع لا خيراً ولا أمراً وهو استدلال فاسد لا يوصل إلى العلم . فجعلوا أصل العلم بالخالق هو الاستدلال على ذلك بحدوث الاجسام الاستدلال على حدوث الاجسام بأنها مستلزمة للاعراض فلا يخلو عنها ولا ينفك منها ثم استدلووا على حدوث الاعراض ، قالوا فثبت أن الاجسام مستلزمة للحوادث لا يخلو عنها فلا تكون مثلها ، ثم كثير منهم قالوا : ما لم يخل من الحوادث أو ما لم يسبق الحوادث فهو حادث وظن أن هذه مقدمة بديهية معلومة بالضرورة لا يطلب عليها دليل وكان ذلك بسبب أن لفظ الحوادث يشعر بأن لها ابتداء كالحادث المعين والحوادث المحدودة ^(١) . وهذا الاستدلال وإن أوصلهم إلى إثبات وجود واجب الوجود الا أنه يلزمهم القول بتعطيل بعض الصفات الالهية ، لأن الحوادث على مذهبهم لها أول .

وصفات الباري جل ثناؤه كالخلق والكلام والإرادة وغيره من صفات الأفعال قديمة لا أول لها وفعلها وأفرادها الحادثة أيضاً لا أول

لها ، وهي حسب مفهومهم من جنس الحوادث مثل القول مازال متكلماً ، ومازال الله مريداً ، ومازال الله تعالى قادراً على أن يفعل .
يقول شيخ الإسلام : « هناك فرق بين جنس الحوادث وبين الحوادث المحدودة ، فالجنس مثل أن يقال : مازالت الحوادث توجد شيئاً بعد شيء ، أو مازال جنسها موجوداً ، والحوادث المحدودة هي التي لها ابتداء وانتهاء » (١) .

كما يرى شيخ الإسلام أن حصر المناطقة حصول العلم ببراهينهم المنطقية بقياس الشمول والذي لا بد فيه من قضية كلية موجبة قول باطل ، لأنه يمكن حصول العلم بالبرهان المنطقي وبغيره ، كما أن إدعاءهم هذا يؤدي إلى إنكار العلم بالقضايا السالبة والقضايا الجزئية بأي شكل كان وعلى أي صورة حصل ، ولهذا قالوا أنه لا نتاج عن قضيتين سالتين ولا جزئيتين في شيء من أنواع القياس لا بحسب صورته - كالحمل والشرطي : المتصل والمنفصل - ولا بحسب مادته لا البرهاني ولا الخطابى والا الجدلي ، بل ولا الشعري (٢) ولهذا يبطل شيخ الإسلام قولهم هذا بقوله : « إذا كان لا بد في كل ما يسمونه برهاناً من قضية كلية ، فلا بد من العلم بكونها كلية ، وإلا لم يحصل العلم بها إن كانت جزئية أو كانت قضايا مهمة أو مطلقة والتي يحتمل لفظها أن تكون كلية أو جزئية ، والمهمة تكون في قوة الجزئية لأن الحكم فيها على البعض محقق وعلى الكل مشكوك فيه ، فنأخذ المتيقن ونترك ما

(١) انظر النبوات ص ٣٩ ، ٤١ .

(٢) انظر الفتاوى ج ٩ ص ١٠٥ .

يؤدي إلى الشك ، فإذا كان لابد في العلم الحاصل بالقياس الذي يخصونه باسم البرهان من العلم بقضية كلية موجبة ، فيقال أنهم أهل العلم بتلك القضية بديهياً أو نظرياً ، فإن كان بديهياً لزم أن يكون كل واحد من أفرادها بديهياً بطريق الأولى ، وإن كان نظرياً احتاج إلى العلم البديهي فيفضي إلى الدور المعني (١) . أو التسلسل في المؤثرات (٢) وكلاهما باطل « (٣) .

ويؤكد شيخ الإسلام أن كثيراً من القضايا الكلية - كالواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء والضدان لا يجتمعان ولا يرتفعان - يمكن الاستغناء عنها والوصول إلى النتيجة المطلوبة من البرهان بغيرها بقوله : « فما من قضية من القضايا الكلية تجعل مقدمة في البرهان إلا والعلم بالنتيجة ممكن بدون توسط ذلك البرهان » (٤) .

فمثلاً : هذان النقيضان من تصورهما نقيضين فإنه يعلم أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان فكل أحد يعلم أن هذا المعين لا يكون موجوداً معدوماً ، ولا يخلو من الوجود والعدم كما يعلم المعين الآخر ، ولا يحتاج ذلك إلى أن يستدل عليه بأن كل شيء لا يكون موجوداً معدوماً (٥) .

(١) الدور المعني : إذا توقف علم الإنسان على علم منه ، أو علم منه على علم ، فعلمه له مبدأ لأنه نفسه له مبدأ ، مثال : صفات الرب لا تكون إلا مع ذاته / وذاته لا تكون إلا مع صفاته .

(٢) التسلسل في المؤثرات : هو التسلسل في أمور لها مبدأ محدد .

(٣) الفتاوى : ج ٩ ص ١٠٦ .

(٤) المرجع السابق ، والرد على المنطقيين : ج ١ ص ١٠٨ .

(٥) الرد على المنطقيين : ج ١ ص ١٠٨ ، والفتاوى : ج ٩ ص ١٠٧ .

فإن العلم بالقضية الكلية يفيد العلم بالمقدمة الكبرى المشتملة على الحد الأكبر وذلك لا يغني دون العلم بالمقدمة الصغرى المشتملة على الحد الأصغر ، والعلم بالنتيجة الحاصلة - والتي هي أن هذين المعينين ضدان فلا يجتمعان يمكن الوصول إليها بدون العلم بالمقدمة الكبرى والتي هي أن كل ضدين لا يجتمعان ، فلا يفتقر العلم بذلك إلى القياس الذي خصوه باسم البرهان « (١) .

فكل معلوم مطلوب بالنظر يمكن معرفة صحته بالقياس البرهاني ، ويمكن معرفته بدون ذلك القياس .

وهذا ما نراه من اختلاف استدلال العقلاء على المطلوب الواحد فقد يحتاج إلى مقدمة واحدة ، وقد يحتاج إلى مقدمتين أو أكثر كل حسب حاجته وقدرته في الوصول إلى العلم المطلوب حتى أهل المنطق أنفسهم قد يستغنون عن القضايا الكلية بالمعينات ، فإننا نجدهم إذا طلب منهم حصول علم بمقدمتين في غير العلوم الالهية ، فإنهم يستدلون بالمعينات للوصول إلى العلم المطلوب دون أن يحتاجوا في ذلك إلى القضية الكلية فلا يكون العلم بها موقوفاً على البرهان ، والقضايا النبوية لا تحتاج إلى القياس العقلي - البرهان - وما يستفاد بالعقل من العلوم أيضاً لا يحتاج قياسهم البرهاني فيمكن حصول العلم في السمعيات والعقليات بدونه (٢) .

(١) الرد على المنطقيين ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) انظر : الفتاوى : ج ٩ ص ١١٢ .

ومما يؤكد به شيخ الإسلام استدلاله على بطلان حصرهم العلم بالبرهان المشتمل على القضية الكلية الموجبة هو أن القضايا الحسية لا تكون الا جزئية فيقول : « نحن لم ندرك بالحس الا إحراق هذه النار ، وهذه النار ، ولم ندرك أن كل نار محرقة ، فإذا جعلنا هذه قضية كلية وقلنا كل نار محرقة لم يكن لنا طريق نعلم به صدق هذه القضية الكلية علماً يقينياً ، إلا والعلم بذلك ممكن في الأعيان المعنية بطريق الأولى »^(١) .

وهذا ما ذهب إليه الإمام الرازي يقول : وأما الكليات فالحس لا يعطيها البتة « أي لا يمكن الحكم به على كونها كلياً .

أما قول الإمام الرازي وغيره من متأخري أهل الكلام : « إن العقليات ليس فيها قياس ، وإنما القياس في الشرعيات . والاعتماد في العقليات على الدليل الدال على ذلك مطلقاً »^(٢) .

فيرد شيخ الإسلام عليه بقوله : « إن هذا مخالف لسائر نظائر المسلمين لأن القياس يستدل به في العقليات كما يستدل به في الشرعيات فإنه إذا ثبت أن الوصف المشترك مستلزم للحكم كان هذا دليلاً في جميع العلوم كذلك إذا ثبت أنه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثر كان هذا دليلاً في جميع العلوم »^(٣) .

ونجد أن العقلاء من أهل المنطق قد اختلفوا في طرق استدلالاتهم بالقضية الكلية وفي أي العلوم تكون ، وهذا مما يؤيد رأي شيخ الإسلام

(١) الفتاوى ج ٩ ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) المحصل : ص ٣٨ .

(٣) الفتاوى : ج ٩ ص ١١٧ - ١١٨ .

من أن حصول العلم يكون بقياساتهم المنطقية وبغيرها ، فمن أهل المنطق من يقول بقياس الغائب على الشاهد إذا كان المشترك مستلزماً للحكم ، كما يمثلون به ويخالفهم آخرون في القول به لأنه لم يثبت عندهم الحكم في الغائب لأجل ثبوته في الشاهد بل نفس القضية الكلية كافية في المقصود من غير احتياج إلى التمثيل ، فيقال لهم وكذلك في الشرعيات ^(١) كما يستدل شيخ الإسلام على صحة القياس وصحة الدليل بقوله : « أنه متى قام الدليل على أن الحكم معلق بالوصف الجامع لم يحتج إلى الأصل بل نفس الدليل الدال على أن الحكم معلق بالوصف كاف لكن لما كان هذا كلياً ، والكلي لا يوجد إلا معيناً كان يقين الأصل مما يعلم به تحقق هذا الكلي ، وهذا أمر نافع في الشرعيات والعقليات » ^(٢).

فزعمهم أن البرهان لا يفيد إلا العلم بالكليات ، والكليات إنما تتحقق في الأذهان لا في الأعيان ، وليس في الخارج إلا موجود معين لهذا لا يمكن أن يعلم ببراهينهم المنطقية المتضمنة للقضايا الكلية شيء من المعينات فلا يعلم به موجود أصلاً ، بل إنما يعلم به أمور مقدرة في الأذهان ، وهذا ليس علماً تكمل به النفس إذا لم تعلم شيئاً من الموجودات ، ولا صارت عامة بالمعقولات المطابقة للموجودات ، بل صارت عامة لأمر كلية مقدرة لا يعلم بها شيء من العالم الموجود ، وأي خير في هذا فضلاً عن أن يكون كمالاً ^(٣) .

(١) انظر : الفتاوى : ج ٩ ص ١١٨ .

(٢) المرجع السابق . وانظر : الرد على المنطقيين : ج ١ ص ١٠٩ .

(٣) انظر : الرد على المنطقيين : ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

أما ما ذكره الإمام الرازي من كون النظر والاستدلال لا بد فيه من مقدمتين حيث يقول : « لا معنى لفكرة إلا ما حضر في الذهن من التصديقين المستلزمين للتصديق الثالث » ^(١).

فشيخ الإسلام يبطل هذا الحصر في مقدمتين فهو يرى أنه يمكن حصول العلم المطلوب بمقدمة واحدة أو مقدمتين أو أكثر ويختلف من شخص لآخر حسب قدرته العقلية وحسب علمه ونبوغه فمن الناس من لا يحتاج إلا لمقدمة واحدة ومنهم إلى أكثر حتى يصل إلى المطلوب ومنهم من لا يحتاج إلى الاستدلال بكل ذلك بل يعلمه بالضرورة فتخصيص الاستدلال بمقدمتين لا يكون إلا في ما يذكر ، أما العقل فلا يحتاج إلا لثبوت الحكم أو انتفائه لذا يقول شيخ الإسلام : « أما المطلوب الذي لا يزيد على جزئين فذاك في المنطوق به ، والمطلوب في العقل إنما هو شيء واحد لا إثنان ، وهو ثبوت النسبة الحكمية أو انتفاؤها . وإن شئت قلت إتصاف الموصوف نفيًا وإثباتًا ، وأمثال ذلك من العبارات الدالة على المعنى الواحد المقصود بالقضية فإذا كانت النتيجة أن النبيذ حرام أو ليس بحرام أو الإنسان حساس أو ليس بحساس ونحو ذلك . فالمطلوب ثبوت التحريم للنبيذ أو انتفاؤه وكذلك ثبوت الحس للإنسان أو انتفاؤه والمقدمة الواحدة إذا ناسبت ذلك المطلوب حصل بها المقصود ، وقولنا النبيذ خمر يناسب المطلوب ، وكذلك قولنا الإنسان حيوان .

وهذا ما أجمع عليه نظار المسلمين من أن الدليل قد يتوقف على مقدمة تارة وقد يتوقف على مقدمتين تارة ، وعلى ثلاثة تارة أخرى وعلى أكثر من ذلك فما كان من المقدمات معلوماً لم يحتج أن يستدل عليه وإنما يستدل على المجهول . والمطلوب المجهول بعلم بدليله ودليله ما استلزمه . وكل ملزوم فإنه يصح الاستدلال به على لازمه ، وحينئذ فإذا كان المطلوب ملزوم يعلم لزومه له استدلال عليه به ، وكفى بذلك ، وإن لم يكن المستدل يعلم الا ملزوم ملزومه احتاج إلى مقدمتين وإن لم يعلم إلا ملزوم ملزوم لزومه احتاج إلى ثلاث ^(١) .

وإختلاف أهل المنطق أنفسهم في تقدير حصول العلم بمقدمتين أو أكثر يؤكد عدم صحة حصرهم العلم بمقدمتين للوصول إلى النتيجة المطلوبة .

يقول ابن سينا في أحد كتبه : « وأما إذا كانا معلومين على الافتراق ، ولم يقتربا بعد أو لم يخطرا بالبال معاً ، موجهين نحو النتيجة فليس علة بالفعل ولا يلزم معلولها وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل أن يكون إنسان يعلم أن كل بغلة عاقر علما على حده ، ويعلم أيضاً أن هذا الحيوان بغلة ، ويراه فتنفخ البطن فيظن أنه حامل ولو أقترن عنده العلمان لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن أن يتناقض الفكر والوهم ، فإن الوهم يقع للحس فكل خالف المحسوس فإن الوهم إما أن يمنع وجودة وأما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات » ^(٢) .

ويرى شيخ الإسلام أن أصل الاضطراب يفهم دعواهم أن النتائج النظرية تحتاج إلى مقدمتين ، وتكفي فيها مقدمتان فجعلوا لا بد في

(١) انظر الرد على المنطقيين ج ١ ص ٢٩٨ .

(٢) النجاة ، القسم الأول ص (٥٧ - ٥٨) .

كل مطلوب نظري من مقدمتين ، وادعوا أنه يكفي في كل مطلوب نظري مقدمتان وكلا الأمرين باطل لأن العلم يحصل بالعلم بالدليل لمن لم يكن عالماً به قط ، ولمن يذكره بعد نسيان إذا كان قد علمه ثم نسيه ولهذا قال جل شأنه :

﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴾ (١)

فبين سبحانه أن آياته تبصرة وتذكرة فالتبصرة بعد العمى وهو الجهل ، والتذكرة بعد النسيان وهو ضد العلم . فالمدلول لازم للدليل فمتى تصور الإنسان الدليل ولزوم المدلول له ، أمكنه تصور المدلول فإذا تصور أنها بغلة وتصور لازم ذلك وهو نفى الحمل عن البغلة تصور قطعياً نفيه عن هذه البغلة الحمل لأنتفاخ بطنها فأما مجرد الدليل بدون تصور لزوم المدلول له فلا يحصل به العلم ، واللوازم الواضح لزومها للدليل تعلم بمجرد العلم بالدليل ويلزومها له ، واللوازم الخفية التي يفتقر العلم بلزومها إلى وسط وهو دليل ثان على اللزوم يقف على ذلك ، والأذهان في هذا متفاوتة ، فقد يحتاج هذا الذهن في معرفة اللزوم إلى وسط وهو الدليل والآخر لا يحتاج إليه .

فثبت من ذلك كله أن الطالب للعلم بالنظر قد يحتاج إلى مقدمة واحدة أو اثنين أو أكثر .

(١) المحصل ص ٦٨ .

(٢) سورة ق : آية : (٨ ، ٧ ، ٦) .

أما احتجاج الإمام الرازي باستدلال الخليل عليه السلام لوجوب النظر وجعل الأقوال هو بمعنى التغير الذي يؤكد حدوثها فيرد عليه شيخ الإسلام هذا القول ويبطل الاحتجاج به بقوله : « لا نسلم ان الأقوال هو التغير ... وان هذا خلاف اجماع أهل اللغة والتفسير بل خلاف ما علم من بالاضطرار من الدين ... فإن الأقول : هو المغيب يقال : أفلت الشمس تأفل وتأفل أقولاً إذا غابت ، ولم يقل أحد قط أنه هو التغير ولا أن الشمس إذا تغير لونها يقال أنها أفلت ، ولا إذا كانت متحركة في السماء يقال : انها أفلت ، وهذا القول من أعظم الأقوال افتراءً على الله ، وعلى خليل الله ، وعلى كلام الله عز وجل ، وعلى رسوله ﷺ المبلغ عن الأمة .

فقصة الخليل عليه السلام حجة عليكم فانه رأى كوكباً فتحرك إلى الغروب فتحرك ، ولم يجعله أفلاً ، ولما رأى القمر بازغاً رآه متحركاً ولم يجعله آفلاً ، فلما رأى الشمس بازغة علم أنها متحركة ولم يجعلها أفلة .

وإن كان التغير أخص من التحرك على أحد الاصطلاحين : فإن لفظ الحركة قد يراد بها الحركة المكانية ، وهذه لا تستلزم التغير ، وقد يراد به أعم من ذلك كالحركة في الكيف والكم ، مثل حركة النبات بالنمو ، وحركة النفس بالمحبة والرضا والغضب والذكر .

فهذه الحركة قد يعبر عنها بالتغير ، وقد يراد بالتغير في بعض المواضع الاستحالة فالاحتجاج بلفظ الغير إن كان سمعياً فالأقول ليس هو التغير ، وإن كان عقلياً فإن أريد بالتغير الذي يمتنع على الرب محل النزاع لم يحتج به ، وإن أريد به مواقع الاجماع فلا منازعة فيه ^(١) .

(١) الاسماء والصفات : ج ١ ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

○○○○○

الفصل الثامن

الاستدلال على وجود الله تعالى

المبحث الأول :

مذهب الإمام الرازي في الاستدلال
على وجود الله تعالى

المبحث الثاني :

مذهب شيخ الإسلام في الاستدلال
على وجود الله تعالى

المبحث الثالث :

موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي

○○○○○

الفصل الثاني

الإستدلال على وجود الله

توبيخ

ذهب العلماء والحكماء في إثبات وجود الله تعالى مذاهب شتى واستدلوا عليه بدلائل متنوعة ، فمع إجماعهم على اثبات واجب الوجود بنفسه قديم أزلي واحد ، إلا أنهم اختلفوا في الطرق التي سلكوها ، والبراهين التي استدلوا بها على إثبات هذا الوجود لله سبحانه وتعالى فسلك الفلاسفة في البرهنة على وجود واجب الوجود بذاته طريق الإمكان ، فاستدلوا على ذلك بأن هذه الموجودات ممكنة محتاجة إلى مرجح يرجح وجودها على عدم وجودها أو العكس ، وبما أن الدور والتسلسل في العلل محالان إجماعاً ، إذن لابد من الانتهاء بهذه الموجودات إلى واجب الوجود الذي يرجح وجود الممكن أو عدم وجوده .

وقد أوضح الشيخ ابن سينا هذا المسلك في الإشارات حيث قال : « كل وجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره ، فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه ، أو لا يكون ، فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب الوجود من ذاته ، وهو القديم القيوم ، وإن لم يجب فلا يقال : أنه ممتنع لأنه قد فرض وجوده بل إن قرن باعتباره ذاته شرط ، مثل شرط عدم علته صار ممتنعاً ، أو مثل وجود علته صار واجباً ، وإن لم يقرن بها شرط وجوده أو عدمه ، بقي له من ذاته الأمر الثالث ، وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي

لا يجب ولا يمتنع ، فكل موجود إما واجب الوجود بذاته ، أو ممكن الوجود بذاته « (١) .

لذا ذهب الفلاسفة في إثبات وجود الله تعالى إلى تأكيد إحتياج الممكن إلى علة توجده ، فليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن ، كما أنه لا بد من إنتهاء وجود الممكنات إلى واجب الوجود بذاته ، وإلا أدى إلى التسلسل في العلل وهو محال : فكل ممكن محتاج في وجوده إلى غيره ، فإذا كان هذا الغير ممكناً أحتاج في وجوده إلى غيره وهكذا ، فإما أن ينتهي إلى واجب الوجود وهو المطلوب ، وأما يؤدي إلى التسلسل اللانهائي في العلل وهو باطل بالأجماع .

أما المتكلمون فقد بنوا مذهبهم على الإستدلال بالحدوث فقالوا : إن الحدث هو العلة المحوجة إلى المؤثر ، وأنه إذا ثبت أن العالم حادث كان لا بد له من محدث مخالف له في الماهية ذاتاً ووصفاً .

فالعالم حادث كائن يعد أن لم يكن ، والذي يدل على كونه حادثاً عدم خلوه من الحوادث المتغيرة وما لم يخلو من الحوادث فهو حادث .

إذن العالم (٢) . حادث وكل حادث مفتقر في وجودة إلى موجد يوجده بعد العدم ، فيجب أن يكون موجه واجب الوجود بذاته وإلا لزم التسلسل وهو محال .

(١) الاشارات التنبيهات : ج ٣ ص ٤٤٧ .

(٢) العالم : هو كل ماسوى الله تعالى من الموجودات .

ويرى بعض علماء السلف أن هذه الطرق - الإمكان والحدوث -
 في إثبات وجود الله تعالى طويلة واستدلالاتها عسيرة الفهم صعبة
 الإدراك ، وبعض لوازمها باطله تؤدي إلى تعطيل الذات عن أسمائها
 وصفاتها أو بعضها .

أما طريق القرآن العظيم والهدى النبوي الكريم في إثبات وجود
 الله تعالى بالدلائل الشرعية العقلية وغيرها ، فهي أبين للعقول ،
 وأوضح للأفهام ، وأيسر على القلوب ، فالاستدلال بالآيات القرآنية
 والأحاديث النبوية التي تثبت وجود الله تعالى وتصفه بالجلال والإكرام
 والعظمة والقدرة توثقها في القلوب وتؤكددها في العقول الفطرية الإيمانية
 عند الناس ، كما أنها تدعو الخلق للتفكير بآيات الله في آيات الله العليم
 الحكيم القدير في الكون وفي الأفاق وفي الأنفس ، فالاستدلال بكل
 ذلك يكون باحكامه واتقانه فيها ، قال جل ثناؤه :
 ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ ^(١).

المبحث الأول :

منهج

الإمام فخر الدين الرازي
في الاستدلال على وجود الله تعالى

المبحث الأول

الإستدلال على وجود الله تعالى

منهج الإمام فخر الدين الرازي :

ذكر الإمام الفخر الرازي في إثبات وجود الله تعالى واجب الوجود لذاته كل المذاهب الكلامية ، وعرضها في كتبه عرضاً دقيقاً شاملاً لكل الدلائل فيقر ما يراه موافقاً لرأيه وعقله ، وينتقد ما يخالف في اعتقاده الشرع والعقل . لذا عمد الإمام فخر الدين أولاً : إلى عرض أدلة الفلاسفة تفصيلاً وتحليلاً ، وناقش استدلالاتهم نقاشاً علمياً هادفاً ، فأيد ما يراه موافقاً للعقل والشرع وأنتقد ما يخالفهما بإسلوب منطقي وحسب ما تقتضيه الأصول الكلامية والفلسفية .

ثم ذكر أدلة المتكلمين ثانياً : وأسهب في بيانها وتوضيحها ثم أكد الصحيح في رأيه ، وأبطل المخالف أو الذي يؤدي إلى ما يخالف الشرع والعقل .

كما أن الإمام الفخر قد ذكر موافقته لأدلة السلف في إثبات وجود الله تعالى بطريق الأحكام والأتقان وقال : بصحة دلالة الفطرة على وجود الله جل شأنه ، فذكر ذلك في تفسيره بقوله : « أن الإقرار بوجود الصانع بديهى فالفطرة شاهدة بأن حدوث دار منقوشة مبنية متكاملة يستحيل إلا عند وجود بان حكيم ونقاش عالم ، ومعلوم أن آثار الحكمة في تلك الدار المختصرة ، فلما شهدت الفطرة الأصلية

بافتقار النقش إلى نقاش ، والبناء إلى باني ، فبأن تشهد بافتقار كل هذا العالم إلى فاعل مختار حكيم قادر - أولى « (١) .

ويستخلص من هذا أن الإمام الرازي - رحمه الله - اعتمد في منهجه بعد دلاله الفطرة في إثبات وجود الله تعالى على المنهج العقلي مؤكداً صحة منهجه بالأدلة الشرعية العقلية منها والنقلية - السمعية - حيث يقول : في تفسيره : فلا جرم يجوز إثبات كون الله تعالى واحداً بمجرد الدلائل السمعية القرآنية « (٢) .

ومع هذا فقد اهتم الإمام اهتماماً بالغاً بالمنهج العقلي وتقديمه على كل ما يمكن الاستدلال به في إثبات وجود الله تعالى .

وسأكتفي بذكر بعض الأدلة التي ذكرها الإمام فخر الدين الرازي في إثبات وجود واجب الوجود لذاته جل ثناؤه وتقدست ذاته وتعالى صفاته - وهي دلالة الفطره على وجود الله تعالى ، وكيف استدل بها على وجوده سبحانه ، ودلالة الإمكان ، والحدوث والجمع بين دالتيهما ودلالة الإحكام والإتقان على وجود الصانع .

الفطرة ودلالاتها على وجود الله تعالى :

يؤكد الإمام فخر الدين الرازي أن الفطرة الإيمانية بوجود الله تعالى شهادة بافتقار كل هذا العالم إلى فاعل مختار حكيم وهذا ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى :

(١) التفسير الكبير ج ١٩ ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق ج ٧ ص ٢٠٤ .

﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١)
فبقوله تعالى :

﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾

استفهام إنكاري فهم مقرون بالدلالة الدالة على وجود الصانع المختار

﴿ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

وأدخلت همزة الإنكار على الظرف لأن الكلام ليس في الشك وإنما هو في إن وجود الله تعالى لا يحتمل الشك « (٢) .

فيرى الإمام الرازي أن الفطرة مقرة ومعترفة بوجود الله تعالى شاهدة بتوحيده وتنزيهه ، وهذا ما تؤكد دلائل الآيات القرآنية ، والتي تبين أن جميع الخلق مقرون بوجود الله تعالى ، وأحوالهم دليل على هذا الاقرار .

ومن الآيات التي استدل بها الإمام الفخر الرازي على دلالة الفطرة في إثبات وجود الله تعالى قوله جل ثناؤه :

﴿ وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (٣)

وهذا دليل على اعترافهم بوجود الله القادر العالم الحكيم الرحيم والفطرة شاهدة بصحة هذا الدليل لأن من تأمل في عجائب أحوال

(١) سورة إبراهيم : آية : ١٠ .

(٢) التفسير الكبير ج ١٩ ص ٩١ .

(٣) سورة الزمر : آية : ٣٨ .

السموات والأرض وما فيها من أنواع الحكم الغريبة ، والمصالح العجيبة علم أنه لا بد من الاعتراف بالإله القادر الحكيم الرحيم ^(١) .

كما استدل بقوله جل شأنه :

﴿ فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) .

على أن الفطرة هي توحيد الباري جل وعلا فقال : « إذا تبين الأمر ، وظهرت الوجدانية ، ولم يهتد المشرك فلا تلتفت أنت ... يا محمد ... إليهم ، وأقم وجهك للدين والزم فطرة الله وهي التوحيد فإن الله تعالى فطر الناس عليه حيث أخذهم من ظهر آدم عليه السلام وسألهم : « ألسن بربكم ؟ قالوا بلى » وقوله تعالى :

﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾

أي الوجدانية راسخة فيهم لا تتغير ، حتى أن سألتهم من خلق السموات والأرض سيقولون الله ^(٣) .

ودليل آخر للإمام فخر الدين الرازي يؤكد به دلالة الفطرة على وجود الله تعالى الخالق الحكيم الرحيم وهو ما يكون من حال الكافرين عند نزول المصائب والمحن فإنهم يرجعون إلى الفطرة الشاهدة بوجود الله تعالى وتوحيده وقدرته على نجاتهم من الكرب ، وإنقاذهم من العذاب .

(١) التفسير الكبير ج ٢٦ ص ٢٨٢ .

(٢) سورة الروم : آية : ٣٠ .

(٣) التفسير الكبير ج ٢٥ ص ١٢٠ .

قال تعالى :

﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَاوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ
فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (١) .

فالمشركون يعرفون بأن الأمر والخلق بيد الله ، ويعترفون بربوبيته

ولكن لا يعملون بما يعلمون ، وهذا ما يؤيده قوله جل ثناؤه :

﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ
تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِّئِنْ أَنجَيْنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنُكَوِّنَنَّ مِنْ
الشُّرَكِيِّينَ ، قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ
تُشْرِكُونَ ﴾ (٢) .

فالمقصود انه عند اجتماع هذه الأسباب الموجبة للخوف الشديد لا

يرجع الإنسان إلا إلى الله تعالى ، وهذا الرجوع يحصل ظاهراً وباطناً .

لذلك بين الله تعالى أنه إذا شهدت الفطرة السليمة والخلقة

الأصلية في هذه الحالة بأنه لا ملجأ إلا إلى الله ولا تعويل إلا على

فضل الله عز وجل وجب أن يبقى هذا الإخلاص عند كل الأحوال

والأوقات ولكنه ليس كذلك (٣) .

(١) سورة العنكبوت : آية : ٦٥ .

(٢) سورة الأنعام : آية : ٦٣ - ٦٤ .

(٣) التفسير الكبير ج ١٣ ص ٢١ .

الاستدلال علم وجود الله الدلائل العقلية المحضة

الحدوث

لا بد لنا قبل الخوض في الدلائل العقلية وكيفية الاستدلال بها على وجود الله والتي بنيت على حدوث العالم - أعراض وجواهر - من بيان وتفسير لمعنى الحدوث وما يقتضيه من سبق العدم أو أسبقية وجود غيره كما بينه الإمام الفخر الرازي في كتبه علماً ومذهباً حيث يقول : « المحدث من حيث إنه محدث يجب أن يكون وجودة مسبقاً بعدمه ، ولا يجب من حيث هو محدث أن يكون وجوده مسبقاً بوجود غيره ، لأنه ما لم يثبت بالدليل أن المحدث يمتنع أن يحدث إلا لمحدث وموجود ، فإنه لا يثبت أن المحدث لابد وأن يكون مسبقاً بوجود غيره » ^(١) .

وفي موضع آخر يذكر الإمام الفخر في بيان معنى الحدوث وتقسيمه كما يبين ما يقابله عن القدم وأنواعه .

الحدوث وأقسامه :

١ - الحدوث بالقياس :

وهو الشيء الذي يكون ما مضى من زمان وجوده أقل مما مضى من زمان وجود شيء آخر .

٢ - الحدوث المطلق :

أ - الحدوث الزماني : ومعناه حصول الشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق وبهذا التفسير لا يعقل حدوث أصل الزمان لأن حدوثه لا يتقرر إلا إذا سبقه زمان قارنه عدمه ، فيكون الزمان موجوداً عندما فرض معدوماً وهذا خلف .

ب - الحدوث الغير زماني : وهو أن لا يكون للشيء وجود مستند إلى ذاته بل إلى غيره سواء كان ذلك الاسناد مخصوصاً بزمان معين أو كان مستمراً في كل الزمان وهذا هو الحدوث الذاتي^(١) .
كما يرى الإمام الرازي أن الزمان عبارته عن أقسام متلاحقة ، وأجزاء متعاقبة . فنقول : كل واحد من تلك الأجزاء قد حدث بعد عدمه ، وكل ما كان كذلك فهو ممكن لذاته ، وكل واحد من أجزاء الزمان ممكن لذاته وكل ما كان كل واحد من أجزائه ممكناً لذاته ، فإن مجموعة أيضاً ممكن لذاته . وكل ممكن لذاته فله مؤثر فاعل مختار متقدم على فعله . ينتج : أن فاعل الزمان متقدم على وجود الزمان . وذلك التقدم ليس بالزمان وإلا لزم أن يكون الزمان موجوداً حال عدمه .

(١) المباحث الشرقية ج ١ ص ١٣٣ .

وذلك محال . فهذا نوع من التقدم مغاير للتقدم بالزمان ومغاير
لسائر الأقسام . كالعلة والذات والمكان والشرف والزمان وهو
المطلوب ^(١) .

ويقابل الحدوث القدم ، فكما أن الحدوث هو الذي له أول لوجوده
ويسبقه العدم ، فالقديم هو الذي لا أول لوجوده ولا يسبقه العدم والقدم
نوعان :

١ - قدم بالقياس : وهو الشيء الذي يكون ما مضى من زمان وجوده
أكثر مما مضى من زمان وجود شيء آخر .

٢ - قدم مطلق :

أ - القدم الذاتي : بحسب الذات وهو الشيء الذي ليس لوجوده
ذاته مبدأ به وجب ، والقدم بهذا المعنى مرادف لواجب الوجود .

ب - القدم الزماني : بحسب الزمان وهو الشيء الذي لا أول لزمان
وجوده والزمان بهذا المعنى ليس بتقديم لأن الزمان ليس له زمان ^(٢) .
ومتى كان الزمان حادثاً كان عدمه سابقاً على وجوده ، وذلك السبق
ليس بالزمان فقد حصل سبق العدم على الوجود من غير حصول
الزمان ^(٣) .

(١) المطالب العالية : ج ٤ ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) المباحث الشرقية ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) المطالب العالية : ج ٤ ص ١٦ .

حدوث العالم :

يبرهن الإمام الفخر الرازي على حدوث العالم بحدوث الأجسام التي لا تخلو من الأعراض والصفات ، والأعراض حادثه وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، إذن الأجسام حادثه لقيام الأعراض الحادثه فيها ، ويوضح الإمام الرازي مذهبه بقوله : « وإن كل موجود إما أن يكون في محل هو العرض^(١) ، وإما أن لا يكون في محل وهو الجوهر^(٢) ، والذي يكون في المحل الصورة الجسمانية والذي ليس في المحل فلا يخلو أما أن يكون محلاً لشيء مقوم به أو لا يكون فإن كان محلاً فهو الهولي وإن لم يكن محلاً فلا يخلو إما أن يكون مركباً من الهولي والصورة وهو الجسم ، وإما أن لا يكون وحينئذ لا يخلو أما أن يكون له علاقة بالمحل بالتدبير والتحريك وهو النفس وأما أن لا يكون وهو العقل^(٣) . »

ويقول في موضع آخر : « والصورة الجسمية من مقولة الجوهر وقابلية الجوهر للإعراض أمر إضافي نسبي لازمه للجوهر وماهية الجوهر غير محسوسة ولا متصوره تصوراً أولياً ... »

والأعراض التي هي المقادير والأبعاد للأجسام مشتركة في الصورة الجسمية ولكنها غير مشتركة في مادة الجسم^(٤) .

(١) العرض : هو الموجود في شيء غير متقوم به لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ماهو فيه .

المباحث : ج ١ ص ١٣٨ .

(٢) الجوهر : هو الموجود لا في موضوع بمعنى أن ماهيته إذا وجدت كانت لا في موضوع .

المرجع السابق : ج ١ ص ١٤١ .

(٣) المرجع السابق : ج ١ ص ١٣٨ .

(٤) المرجع السابق : ج ١ ص ٥٥٧ .

فالأجسام مركبة من الجواهر والأعراض ، ويمتنع أن يخلو واحد منهما عن الآخر ، وليس أحدهما علة في وجود الآخر ، فعلى هذا يكون الجسم مركباً ، وكل مركب ممكن وكل ممكن حادث : فالأجسام حادثة ولمزيد بيان وتفريع استدلال لإثبات حدوث العالم يذكر الإمام الفخر أن الأجسام لا تخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث يقول في ذلك : « إن الأجسام لا تخلو عن الحوادث لأنها لا تخلو عن الأكوان ، والأكوان حادثة فالأجسام لا تخلو عن الحوادث فهي حادثة ، وبيان ذلك من وجهين :

أحدهما : أن ندعي العلم الضروري بكون الأكوان زائدة على ذات الجسم لأن المفهوم من التحيز مغاير للمفهوم من حصوله في الحيز .

ثانيهما : أن ندعي الاستدلال فيه ، وذلك لأن الجسم لم يكن متحركاً ثم صار متحركاً ، فتبدل الحالتين عليه مع بقاءه مدركاً بالحس ، والمتبدل غير المستمر الذي هو ذات الجسم ^(١) .

وفي موضع آخر يذكر الإمام « الجسم لا يخلو عن الأكوان مبني على أمرين :

الأول : إثبات الأكوان ، والمراد من الكون : حصول الجسم في الحيز وهو أمر زائد على ذاته .

(١) نهاية العقول : ٢٢/ب .

الثاني : بيان أن الجسم لا ينفك عن الأكوان ، وتقريره ظاهر لأن الجسم ما دام يكون جسماً ، فإنه يجب أن يكون حاصلاً في حيز معين . فإذا دللنا على أن حصوله في الحيز المعين زائد عليه ، كان ذلك دليلاً على أن ذات الجسم لا ينفك عن الأكوان ^(١) .

والأكوان حادثة لأن كل كون فإنه يصح عليه العدم ، وكل ما صح عليه العدم إمتنع عليه القدم ، وما أمتنع عليه القدم فهو حادث فثبت أن الجسم لا يخلو عن الأكوان ... فإذاً الجسم لا يخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، إذن الجسم حادث ^(٢) .

كما استدل الإمام فخر الدين على أن الحوادث لها أول ، وأبطل قول من قال بحدوث لا أول لها وذلك من وجوه .

الأول : هو أن كل واحد من الحوادث سبقه عدم لا أول له ، فإذا كان كل واحد منها حادثاً كان مجموع العدمات السابقة عليها حاصلاً في الأزل ولو وجد شيء من الحوادث في الأزل مع هذا الفرض ، مع أن عدمه كان حاصلاً في الأزل لزم أن يكون وجود شيء حاصلاً مع عدمه وأنه محال فثبت أنه ليس شيء من الحوادث موجوداً في الأزل فإذاً لكل الحوادث أول وبداية ^(٣) .

الثاني : هو أن الحوادث إما أن وجد شيء منها في الأزل أو لم يوجد فإن كان الثاني كان لكل الحوادث أول وهو المطلوب وإن وجد شيء منها في الأزل فهو محال .

(١) المطالب العالية : ج ٤ ص ٣٠٩ .

(٢) نهاية العقول : ٢٣/أ .

(٣) المرجع السابق .

أما أولاً : فلأن الأزلية تنافي المسبوقية والحدوث يقتضي المسبوقية وبينهما تناف .

وإما ثانياً : فلأن الذي وجد منه في الأزل إن كان مسبوقاً بغيره لم يكن هو أزلياً وإن لم يكن مسبوقاً بغيره فهو أول الحوادث وهو المطلوب ^(١) .

الثالث : هو أن كل الحوادث لا شك في إحتياجها إلى المؤثر وذلك المؤثر يستحيل أن يكون موجباً ، بل مختار وكل ما كان المؤثر فعل لفاعل مختار فإنه يجب أن يكون مسبوقاً بالعدم فإذاً جملة الحوادث مسبوقه بالعدم وهو المطلوب ^(٢) .

ولبيان ما ذهب إليه الإمام فخر الدين الرازي في الاستدلال على حدوث العالم باحتياج الحدوث إلى المؤثر المختار دون الموجب ، نورد ما ذكره الإمام من اتفاق واختلاف بين الفلاسفة والمتكلمين في إسناد الأثر وتقسيمه ولوازم هذا الأسناد بينهما فيقول : « أعلم أن المؤثر على قسمين .

أحدهما : الفاعل المختار

والثاني : العلة الموجبة .

هذا وقد يثبت إتفاق الفلاسفة المتكلمين على أن إسناد الأثر القديم إلى الفاعل المختار محال ، واتفقوا على أن إسناد الأثر القديم إلى

(١) نهاية العقول : ٢٣/أ .

(٢) المرجع السابق ٢٣/ب .

العلة القديمة غير ممتنع ولما أعتقد الفلاسفة ان إله العالم موجب بالذات
لزم إعتقادهم عدم إمتناع إسناد الأثر القديم إلى العلة القديمة ، لأنهم
يذهبون إلى القول بقديم العالم أما المتكلمون : فالله العالم في
إعتقادهم فاعل مختار يفعل ما يشاء كيف شاء وقت ما شاء ، فعلى
هذا يمتنع في إعتقادهم إسناد الأثر القديم إلى الفاعل المختار لأن فعله
حادث وليس بقديم ^(١) .

والعالم من فعل الله تعالى المختار فثبت أن العالم حادث وليس
بقديم ، كما أن قوانين الحركة والسكون تؤكد حدوث العالم وعدم أزليته
في رأي الإمام الرازي حيث يقول : « إن الحركات الماضية قابلة للزيادة
والنقصان وكل ما كان كذلك فهو متناه . فالحركات الماضية متناهية ،
ومما يثبت زيادة الحركات ونقصانها ، أما إذا أخذنا اليوم مع ليلته شيئاً
واحداً . فلاشك أنه ينقسم إلى ليل ونهار فيكون عدد مجموع الأيام
في الشهر ضعف عدد الليالي وأيضاً ، أنه كلما حدث يوم فإنه تزداد
الجملة الماضية بيوم واحد فكان المجموع الحاصل قبل هذا اليوم ، أنقص
من المجموع الحاصل بعد حصول هذا اليوم ، والزيادة والنقصان حاصلة
أبداً ^(٢) . أن كل ما يقبل الزيادة والنقصان فله عدد متناه . فتقريره :
أن الشئ إنما يكون أنقص من غيره لو أنتهى ذلك الشئ إلى حيث لا
يتبقى منه شئ ، مع أنه بقي من ذلك الزائد شئ ، وكل ما أنتهى عدده

(١) المطالب العالية : ج ٤ ص ٢٣٢ .

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ٢٥٠ .

إلى حيث لا يبقى منه . مع أنه بقي من ذلك الزائد شيء ، وكل ما انتهى عدده إلى حيث لا يبقى منه شيء كان متناهيًا ، وينتج أن كل عدد ناقص فهو متناه ثم إن الزائد إنما زاد على ذلك الناقص المتناهي : بعدد متناه ، والزائد على العدد المتناهي بعدد متناهي يجب أن يكون متناهيًا . فهذا الزائد أيضا يجب أن يكون متناهيًا فالأحوال الماضية والأدوار الماضية : يجب أن تكون متناهية وكل متناه حادث إذن العالم حادث « ^(١) .

الاستدلال على وجود الله تعالى بحدوث الأجسام :

من أهم استدلالات الإمام فخر الدين الرازي وأولها على إثبات واجب الوجود سبحانه وتعالى استدلاله بالحدوث ذاتاً وصفة ، ولتقرير ذلك نذكر مذهبه في الاستدلال فقد ذكرنا سابقاً ضرورة المقدمة الأولى من الاستدلال وهي أن الأجسام محدثة وبيننا كيفية حدوثها والدلائل المؤكدة على ذلك . ونتطرق هنا لبيان المقدمة الثانية والوصول إلى النتيجة المطلوبة ، فالمقدمة الثانية وهي أن كل محدث لابد له من محدث ، والنتيجة هي أن الحوادث محتاجة في وجودها إلى محدث . ولبيان أن الأجسام المحدثة لابد لها من محدث يقول الإمام الرازي : « إن كل محدث فهو جائز الوجود لذاته ، وكل ما كان جائز الوجود لذاته فهو مفتقر إلى المؤثر ، وكان قبل وجوده معدوماً ، ولو لم

(١) المطالب العالية : ج ٤ ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

تكن ماهيته قابلة للعدم لما كان معدوماً . وأيضاً كل محدث فإنه بعد حدوثه موصوف بالوجود ، ولو لم تكن ماهيته قابلة للوجود لما كان كذلك فثبت أن كل ما كان محدثاً فإن ماهيته قابلة للعدم وقابلة للوجود ولا معنى للممكن إلا ذلك « ^(١) .

إذن احتاج الممكن إلى مرجح يرجح وجوده على عدمه أو العكس وليس المرجح الا واجب الوجود لذاته .

كما أن أكثر علماء المتكلمين قالوا : « إن العلم باحتياج المحدث إلى المؤثر - علم ضروري - وقالوا: والذي يدل عليه أن كل من رأي بناء رفيعاً وقصراً مشيداً اضطر إلى العلم بأن له بانياً وصانعاً حتى أن من جوز حدوث ذلك البناء لا عن فاعل ويان كان محكوماً عليه بالجنون « ^(٢) وعلى هذا فكل محدث لابد له من محدث فاعل مختار .. مقدمة ضرورية ، وهذا الدليل يتم إذا قلنا أن ذلك الفاعل ، أن كان محدثاً لزم التسلسل أو الدور ، وأن كان قديماً فهو واجب الوجود لذاته ، وهو المطلوب « ^(٣) .

ولمزيد استدلال بين الإمام فخر الدين الرازي في موضع آخر احتياج المحدث للمحدث في وجوده حيث يقول : « أنه لما ثبت أن العالم ما كان موجوداً ثم كان موجوداً ، فحقيقة العالم قابلة للعدم

(١) الأربعين ص ٨٦ ، وانظر نهاية العقول : ٥٤/ب .

(٢) المرجع السابق ص ٨٩ .

(٣) المطالب العالية ج ١ ص ٢١٥ .

وقابلة للوجود وكلما كان كذلك مرجحان وجوده على عدمه لأجل ترجيح مرجح ، فثبت أن وجود العالم محتاج إلى الموحد المؤثر « (١) .

كما يقسم الإمام الرازي الموجودات إلى واجب الوجود وجائز الوجود أو ممكن الوجود ، ويثبت بالبرهان أنه لا يمكن إثبات موجودين واجبي الوجود وهو محال . فيقول الإمام في ذلك : « أن جميع الموجودات إما واجب وأما ممكن الوجود أو البعض واجب والبعض ممكن لاجتزأ أن يكون الكل واجباً لأنه ثبت بالبرهان القاطع أن إثبات موجودين واجبي الوجود محال ، ولا جائز أن يكون الكل ممكناً لأن جميع الممكنات ممكن بحسب المجموع وبحسب الأجزاء وكل ممكن فهو محتاج في وجوده إلى شيء آخر مغاير بحسب المجموع وبحسب الأجزاء وكل موجود مغاير بمجموع الممكنات البته وكل موجود ليس ممكن الوجود فهو واجب الوجود ، فثبت أن واجب الوجود واحد موجد وثبت أن جملة الممكنات محتاجة في وجودها إلى واجب الوجود فثبت أنه سبحانه وتعالى موجود (٢) .

الإستدلال على وجود الله تعالى بحدوث الصفات :

ويؤكد الإمام فخر الدين الرازي أن العلم بحدوث الصفات يسبق العلم بحدوث الأجسام بل حدوث الذوات مبني على حدوث الأعراض

(١) المطالب العالية : ج ١ ص ٢١٣ ، وانظر الأربعين ص ٨٩ .

(٢) الخمسين ص ٤ .

وذلك لأن حدوث الأعراض - الصفات - يمكن إثباته بالمشاهدة الحسية أما حدوث الذوات فإثباته يكون بعد إثبات حدوث الأعراض لأن الأجسام متماثلة في الجسمية مختلفة في الأعراض القائمة بها لذا يقول الإمام : « الأجسام متماثلة في الجسمية مخالفة في الصفات القائمة بها كما أن بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وبعضها لطيف وبعضها كثيف وبعضها سفلي وبعضها علوي والمؤثر في وجود هذه الصفات المختلفة يمتنع أن يكون جسماً لأن ما به الاشتراك لا يمكن أن يكون لما به الامتياز فلا بد من وجود شئ آخر يؤثر في حصول هذه الصفات المختلفة ثم هذا المؤثر إن كان حسماً عاد الكلام الأول فيه ويلزم التسلسل وهو محال فثبت أن المؤثر في حصول هذه الصفات المختلفة شئ آخر سوى هذه الأجسام وذلك المؤثر إما أن يؤثر بالطبع والإيجاب أو بالقصد والاختيار والأول باطل ، لأن تأثير الموجب بالطبع بالنسبة إلى جميع المتساويات على السوية . فيستحيل أن يكون تأثيره في الجسم بالحرارة وفي جسم آخر بالبرودة في جسم آخر باللطافة في جسم آخر بالكثافة فثبت أن المؤثر في وجود هذه الأشياء ليس بجسم ولا جسماني بل هو فاعل مختار بالقصد والإرادة لا بالطبع والإيجاب وبالله التوفيق » ^(١).

ويتضح لنا من ذلك أن الإمام الرازي يرى أن كل محدث لابد له من محدث مختار بالقصد والإرادة ، فالأجسام متماثلة في الجسمية

(١) المسألة الخمسين ص ٥ .

مختلفة في الأعراض القائمة بها وهذا الاختلاف يؤكد أن محدثه فاعل بالاختيار والقصد لا بالإيجاب والطبع لأنه لو كان بالإيجاب والطبع لتمثلت الأعراض لتمثل الأجسام .

ويعتبر الإمام الرازي الاستدلال بحدوث الصفات من أرجح الاستدلالات وأقواها في إثبات وجود الله تعالى ، لأنها أوقع في القلوب وأكثر تأثيراً في العقول ، وأبعد عن جهات الشبهات والكتب الألهية مملوءة من هذا النوع من الدلائل ، وأجلها ، واعظمها القرآن الكريم الذي يورد الدلائل المقررة بوجود الآله الحكيم وأقواها وآكدها دليل النطفة الذي أجمع العلماء على الاستدلال به .

ويقرر هذا الدليل الإمام فخر الدين بقوله : « إن بنية الأبدان مركبة من أعضاء مختلفة في المقدار والشكل والترتيب والصلابة والرخاوة ثم إن هذه البنية مع اختلاف أجزائها في الصفات والأحوال نراها متولدة من النطفة » ^(١).

ولمزيد بيان وإيضاح يذكر الإمام في موضع آخر « إن كل مركب لا بد وأن يكون مركباً عن أجزاء كل واحد منها يكون بسيطاً في نفس الأمر وفي الحقيقة ، وإذا كان كذلك فكل واحد من تلك الأجزاء يكون قابلاً متشابه الأجزاء في الحقيقة ، وتكون القوة الطبيعية الفاعلة فيها قوة واحدة ، ومتى كان الأمر كذلك وجب أن يكون كل واحد من تلك الأجزاء على شكل كره ، فوجب أن يكون بدن الإنسان على صورة

(١) المطالب العالية : ج ١ ص ٢١٨ .

شكل كرات مضمومة بعضها إلى بعض ، ومعلوم أن الأمر ليس كذلك وأيضاً فالنطفة رطبة رقيقة . وما كان كذلك فإنه لا يحفظ ترتيب الأجزاء ، ولا نسبة بعضها إلى بعض بالترتيب المشاهد بالحس ، ولما كان كذلك علمنا أن تخليق كل واحد من هذه الأعضاء وبقائها على ترتيبها الموجودة عليه لا يكون إلا بفعل خالق قادر عالم حكيم » (١) .

كما أن الاستدلال بتكون البدن من النطفة على وجود الصانع الحكيم من وجهين إما أن تكون هذه النطفة جسماً متشابه الأجزاء في نفس الأمر ، وإما أن تكون متشابه الأجزاء بحسب الحس مختلفة الأجزاء . في الحقيقة حيث ينفصل الجزء اللحمي من اللحم والجزء العظمي من العظم وكذا في جميع الأجزاء والأبعاد ولبيان كيفية الاستدلال على وجود الله الخالق الحكيم من الوجه الأول :

هو كون جسم النطفة متشابه الأجزاء في الحقيقة يقول الإمام الرازي : « إن جسم المنى متشابه الأجزاء في الحقيقة ونسبة حرارة الرحم ، والقوة الطبيعية ، وتأثره بالطبائع والأنجم والأفلاك إلى جميع أجزاء ذلك المنى على السوية .

والقابل إذا كان متشابه الأجزاء كانت نسبة تأثير الفاعل إلى جميع تلك الأجزاء على السوية ، فعلى هذا التقدير يجب أن يكون الأثر متشابهاً وأن يكون الفعل متساوياً وكان يجب أن يكون بدن

(١) الأربعين ص ٩١ .

الإنسان جسماً متشابه الأجزاء من الطبع والطبقة والخاصية ، ومعلوم أنه ليس كذلك « ^(١) فثبت أنه لا بد من فاعل مختار خالق حكيم يفعل ما يشاء .

أما الوجه الثاني :

وهو القول بأن جسم المنى جسم مركب من أجزاء مختلفة الطبائع فيقرره الإمام الرازي من وجهين الأول :

كل مركب فإنه ينتهي تحليل تركيبه إلى البسائط فإذا كان جسم المنى مركباً من أجسام مختلفة الطبائع فكل واحد من تلك الأجسام يجب أن يكون جسماً بسيطاً في نفسه والقوة العاملة في تلك المادة البسيطة لا تقبل الا شكلاً متشابهاً وهو الكره ، وحينئذ يلزم أن يكون جسم الإنسان مشكلاً بشكل كره ، مضموم بعضها إلى بعض ، ولما لم يكن الأمر كذلك ، ^(٢) فقد بطل القول بأن التأثير بالقوة العاملة هو السبب في تخليق الإنسان وثبت أنه لا بد من فاعل مختار قادر حكيم .

الثاني : إن جسم المنى جسم رطب والجسم الرطب لا يحفظ وضع الأجزاء وترتيبها ، فالجزء الذي يكون مادة الدماغ جزء مخصوص ، والجزء الذي يكون مادة القلب جزء آخر ، وإذا كان الجسم الرطب لا يحفظ الوضع والترتيب ، فلعل الجزء الذي هو مادة القلب ، يحصل فوق الجزء الذي هو للدماغ يحصل في الوسط ، وحينئذ يجب أن يتولد

(١) المطالب العالية : ج ١ ص ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٠ .

ذلك الانسان بحيث يصير قلبه فوق دماغه في الوسط ، وحيث لم يكن الأمر كذلك البتة .

علمنا : أن حصول جواهر هذه الأعضاء وحصول ما بها من الترتيب ، إنما بتخليق إله قدير حكيم عليم ، لا بتأثير الطبائع والأفلاك . فإن من لا يكون عليمًا حكيمًا امتنع أن تصدر عنه الأفعال المحكمة المتقنة الموافقة للمصالح ، وهذا دليل قوي كامل . ولقوة ظهوره ، ذكره الله تعالى في القرآن العظيم في أكثر من ثمانين موضع منها قوله تعالى :

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلْسَلَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي قرارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا فَكُسُونَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا ءَاخِرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (١) .

كما يستدل الإمام فخر الدين على وجود الله الخالق المدبر الحكيم بحدوث الصفات واحتياجها وافتقارها في وجودها إلى الخالق القدير العالم بأحوال الأفلاك ، لأنه يرى أن الاستدلال بأحوال ذلك العالم على وجود الآله أظهر وأقوى في الاستدلال كما قال تعالى في كتابه العزيز :

﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ (٢) .

(١) سورة المؤمنون : آية : ١٢ - ١٤ .

(٢) سورة غافر : آية : ٥٧ .

فمن تدبر في أجزاء العالم الأعلى والأسفل ظهر له أن هذا العالم مبني على الوجه الأصلح والأصوب والترتيب الأفضل والأتقن وصرح العقل شاهد بأن وقوع الشيء على هذا الوجه لا يكون الا بتدبير حكيم عالم^(١) .

وهذا النوع من الدلائل كثير جداً والقرآن العظيم بينه أحسن بيان قال جل ثناؤه :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(٢) .

فهذه الآية مشتملة على ثمانية أنواع من الدلائل فالثلاثة الأولى من الدلائل الفلكية : وهي قوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾

والخمسة الباقية من الدلائل هي دلائل العناصر ، وهي قوله جل شأنه :

﴿ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾

ثم ذكر بعده دلائل النبات فقال جل جلاله :

(١) المطالب العالية ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٦٤ .

﴿ وَمَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ

مَوْتِهَا ﴾

ثم ذكر بعده دلائل الحيوان فقال تعالى :

﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾

ثم ذكر دلائل الآثار العلوية وذكر فيها نوعين الرياح والسحاب

فقال جل ثناؤه :

﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسُّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ

وَالْأَرْضِ ﴾

ولما ذكر جل شأنه هذه الدلائل الثمانية قال :

﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾

ومن هذا يبين الإمام الرازي أن دلائل الحكماء والمتكلمين وإن كانت كاملة وقوية إلا أن هذه الطريقة المذكورة في القرآن العظيم هي المؤدية إلى الحق والصواب وذلك لأن دلائل الحكماء والمتكلمين دقيقة انفتحت بسبب دقتها أبواب الشبهات وكثرت السؤالات . أما طريق القرآن الكريم فتمنع من التعمق مع حمل الفهم والعقل على الاستكثار من دلائل العالم الأعلى والأسفل، وتدعو إلى ترك التعصب ، فطريقة الاستدلال التي ذكرها القرآن العظيم أنفع وفي القلوب أرجح ^(١) .

كما ذكر الإمام فخر الدين الرازي ما ذهب إليه المتكلمون من الاستدلال على حدوث الأعراض وافتقارها إلى المحدث بإبطال القول

بوجود حوادث لا أول لها ، لأنه يجب انتهاء الحوادث إلى موجد ليس
بحدث أوجدها ، ودليلهم على ذلك :

» أن ماهية الحركة وحقيقتها أنها انتقال من حالة إلى حالة وكل
ما كان كذلك فإن حقيقته تقتضي أن يكون مسبوقاً بالحالة المنتقل عنها
وكل ما كان كذلك ، فإن حقيقته تقتضي أن تكون مسبوقة بغيرها ،
فثبت أن حقيقة الحركة وماهيتها تقتضي أن تكون مسبوقة بغيرها ،
وأما حقيقة الأزل ونفي الأولية فيه تقتضي أن لا تكون مسبوقة بغيرها
وإذا ثبت هذا فنقول : لو فرضنا حركة موجودة في الأزل فهي لكونها
حركة إما أن تكون مسبوقة بغيرها ، أو لكونها أزلية يجب أن لا تكون
مسبوقه بغيرها ، وذلك يوجب الجمع بين النقيضين ، وهو محال .

فيثبت بهذا البرهان أنه لا بد للحركات من أول ومن بداية وإذا ثبت
هذا فلا بد من القول : إنه قبل ذلك الوقت الذي هو أول الحركات ، لا بد
من أمرين إما أن تكون الأجسام معدومة ثم وجدت وتحركت ، أو تكون
الأجسام موجودة ولكنها واقفة ساكنة فلما جاء وقت حدوث حركاتها
تحركت وعلى كلا التقديرين فصرح العقل يشهد بافتقارها إلى اله
يحركها ويدبرها .

فأما من قال أنها كانت معدومة ثم وجدت وتحركت فالعقل يقضي
بافتقارها إلى الموجد ، وأما من قال : أنها كانت موجودة ولكنها كانت
واقفة ثم ابتدأت من ذلك الوقت بالحركة فإن العقل يقضي بافتقارها
إلى المحرك المدبر .

فثبت أن حركات الأفلاك تدل على جميع الاعتبارات ^(١) على
افتقارها إلى مدبر يدبرها ومحرك يحركها ، فدل كل ذلك أنه لا بد من
الاعتراف بوجود إله لهذا العالم يدبره ويتصرف فيه كيف يشاء
وأراد ^(٢) قال تعالى :

﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣)

الاستدلال على وجود الله تعالى بدليل الإمكان :

يرى الإمام فخر الدين الرازي أن العالم ممكن وكل ممكن محدث
فالعالم محدث ، وتقرير ذلك أن العالم عبارته عن موجودات كثيرة ،
والأشياء الكثيرة لا تكون واجبه الوجود ، لأن الأمور الكثيرة إذا
كانت واجبه الوجود لذواتها كانت مشاركة في الوجوب ومتباينة
بخصوصياتها وتعيناتها ، وما به المشاركة غير ما به والممايزة ، فإذا
وجوب كل واحد منها مغاير لتعيينه فلا يخلو إما أن يكون بين وجوبه
وتعيينه ملازمة أو لا يكون فإن كان وجوبه ملازماً لتعيينه فلا بد وأن
يكون أحدهما ملزوماً للآخر والآخر لازم له ، فإما أن يكون التعيين
مقتضياً للوجوب فيكون الوجوب معلولاً ، وكل معلول فهو ممكن لذاته

(١) إعتبارات الفلاسفة والمتكلمين : فقد قال الفلاسفة : حركات الأفلاك لا أول لها فوجب إفتقارها
إلى المحرك الذي يحركها وقت حدوث الحركة في الأجسام الموجودة في الأزل .

وأما المتكلمون فقالوا : حركات الأفلاك لها أول فوجب إفتقارها إلى محرك ومدبر يدبره .

(٢) المطالب العالية ج ١ ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ٥٤ .

وكل ممكن لذاته فإنما يوجد عندما يصير واجباً لعلته وإنما يجب لوجوب
 علته . فإذا كانت علته واجبه ، فلو كان وجوب تلك الأشياء معلولاً لتلك
 التعينات لكانت تلك التعينات واجبة قبل كونها واجبة فيلزم التسلسل
 وأما أن يكون الوجوب مقتضياً لذلك التعين فكل وجوب يجب أن
 يقتضي ذلك التعين ، فما ليس بذلك المعين لا يكون واجباً ، فلا يكون
 واجب الوجود أكثر من واحد وأما أن لم يكن بين ذلك الوجوب وذلك
 التعين ملازمة لم يكن اجتماعهما إلا لعله مغايره فتكون ذات كل واحد
 من تلك الأشياء متعلقة بشئ آخر ، والمتعلق في وجوده بغيره ممكن
 لذاته ، وكل واحد من تلك الأشياء ممكن لذاته ، فثبت أن الأمور
 الكثيرة لا تكون واجبه الوجود وثبت أن العالم ليس بواجب الوجود
 لذاته فهو ممكن الوجود لذاته فثبت أن العالم ممكن^(١) وأن جملة الممكنات
 محتاجة في وجودها إلى واجب الوجود فثبت أنه سبحانه موجود

الاستدلال على وجود الله تعالى بإمكان الأجسام :

بعد عرض أدلة الحدوث التي قال بها الإمام فخر الدين الرازي
 وبيان حدوث الأجسام وحدوث الصفات بالدليل العقلي والشرعي
 وافتقارها إلى محدث يحدثها مخالفاً لها في الوجود والماهية ، تذكر
 كيفية استدلال الإمام الرازي على وجود الله تعالى بدليل الإمكان
 للأجسام ، الذي جمع فيه بين دليلي الحدوث والإمكان ، فبعد عرض
 أدلة الفلاسفة على وجود الله تعالى بإمكان الصفات والاعتراض عليها

(١) نهاية القول : ٤٥/أ . والمطالب العالية ج ١ ص ٨٧٣ .

قرر دليل المتكلمين وما ذهبوا إليه من أن الأجسام حادثة ، وكل محدث فهو ممكن الوجود لذاته .

كما ذكر في بعض كتبه دليلاً على إمكان الأجسام ، وبين كيفية الاستدلال بإمكانها على وجود واجب الوجود لنفسه فقال : « لا شك أن الحقائق والماهيات موجودة وكل موجود فإما أن تكون حقيقة قابلة للعدم أو لا تكون كذلك ، فإن لم تقبل حقيقته العدم كما هي كان ذلك الموجود هو واجب لذاته وهو المطلوب ، فإن كانت حقيقته قابلة للعدم فتقول : كل موجود تكون حقيقته إلى الوجود والعدم على السواء . وكل ما كان كذلك لم يكن وجوده راجحاً على عدمه إلا لمرجح ، وذلك المرجح لا بد أن يكون موجوداً ، ثم ذلك المرجح إن كان ممكناً عاد الكلام فيه ، ويلزم الدور أو التسلسل وهما محالان ، فلا بد من الانتهاء إلى واجب الوجود لذاته » ^(١) وهذا البرهان مبني على أربع مقدمات وهي :

المقدمة الأولى : وهي أن كل موجود يقبل العدم فإن الوجود

والعدم بالنسبة إلى ماهيته على السوية .

المقدمة الثانية : إن الممكن المتساوي لا يترجح أحد طرفيه

على الآخر إلا لمرجح .

المقدمة الثالثة : نفي الدور وهو كون كل واحد من الموجودين

علة في وجود الآخر .

(١) الأزمعيني في أصول الدين ص ٧٠ - ٨٠ .

وانظر المباحث المشرقية ج ٢ ص ٤٤٨ ، والمطالب العالية ج ١ ص ٧٢ .

المقدمة الرابعة : إبطال التسلسل ، لأنه لو تسلسلت الأسباب إلى مالا نهاية لكانت بأسرها موجودة في الحال ، لوجود العلة والمعلول معاً .

فبناء على هذه المقدمات يثبت وجود الموجودات وكل موجود فهو إما واجب الوجود لذاته وإما ممكن لذاته فإن حصل في الموجودات واجب الوجود لذاته فهو المطلوب . وإن كان ذلك الموجود ممكناً افتقر في وجوده إلى موجد فإن كان الموجد ممكناً افتقر إلى موجد وأدى ذلك إلى الدور والتسلسل وهما محالان فلا بد إذن من الانتهاء إلى واجب الوجود لذاته وهو المطلوب « (١) » .

الاستدلال على وجود الله تعالى بإمكان الصفات :

يرى الإمام فخر الدين الرازي أن إثبات وجود الله العالم عز وجل بناء على التمسك بإمكان الصفات مبني على إثبات أن الأجسام متساوية في تمام الماهية ، وهذا مطلوب صعب الإلزام ، فكما أن الصفات متساوية في كونها صفات ، ومختلفة بحسب ماهياتها المخصوصة مثل لونها سواداً أو بياضاً أو حلاوة أو حموضة ، فكذلك الأجسام متساوية في عموم الجسمية والتحيز ومختلفة بحسب ماهياتها المخصوصة فجسمية النار تخالف جسمية الأرض ، وجسمية كل منهما تخالف جسمية الفلك فلا يلزم من استواء الأجسام في عموم الجسمية استواءها في ماهياتها المخصوصة .

(١) انظر الأربعين ص ٨٤ .

(٢) انظر المطالب العالية ج ١ ص ١٧٧ ، والأربعين ص ٨٤ .

فالفلاسفة يجعلون المقادير من باب الأعراض ، والأجسام عبارة
عن الذات القابلة لهذه المقادير ، فمن هذا القول تبين لنا اعتبارات ثلاثة
وهي :

١- المقبول وهو المقدار .

٢ - وكون ذات الجسم مقابلة لذلك المقدار ، وهذه القابلية نسبة
مخصوصة بين ذات القابل وبين هذا المقدار .

٣ - وتلك الذات المحكوم عليها بكونها قابلة لهذا المقدار .

فالمقادير متساوية في الماهيات لكونها مقادير ، وذوات الأجسام
القابلة لهذه المقادير فهي أيضاً معقول مشترك فيها بين الكل . فإذا ثبت
في علوم العقل أن الأشياء المختلفة لا يمتنع اشتراكها في بعض
اللوازم ، امتنع كون ذات الأجسام مختلفة بحقائقها ومتباينة بماهياتها
المعينة ، وذلك لأنه متى علم أن الحقائق والماهيات سواء كانت متساوية
أو مختلفة يمكن اشتراكها في بعض لوازمها ، يكون إثبات أن الأجسام
متساوية في تمام حقائقها وماهياتها أمر في غاية الصعوبة . وبين
الإمام فخر الدين أن تماثل الأجسام لا يكون إلا في طبيعة الحجمية
والمقدار ، أما التعيين والتشخيص فكل جسم مغاير للآخر فيه ، فإما أن
تكون هذه الأجسام المتماثلة في الحجمية والمقدار المتباينة في التعيين
والتشخيص مختلفة في ماهية وإما أن لا تكون مختلفة . فإن كانت

متماثلة في الماهية والحقيقة فهذا هو المطلوب الذي يمكن الاستدلال بإمكان الصفات به . وإن كانت مختلفة في الماهية والحقيقة فيكون على هذا التقدير حصل الاستواء بينهما في الحجميه والاختلاف في الحقيقة وما به المشاركه غير ما به المخالفه فوجب أن تكون بحجميتها وتحيزها مغايره لتلك الحقائق المخصوصة التي لأجلها حصل الاختلاف .

فإما أن يقال أن الأمور التي حصل بها الاختلاف ذوات والأمور التي حصل بها الاشتراك صفات ، أو العكس فتكون الأمور التي حصل بها الاشتراك وهي الحجميه هي الذوات والأمور التي حصل بها الاختلاف هي الصفات ، وأما أن يقال : أن كل واحد من هذين الاعتبارين مبين عن الآخر لا صفة له ولا موصوف به ، وهذا تقسيم صحيح دائرتين النفي والاثبات فالأول باطل ^(١) .

(١) ويبطل الإمام الرازي هذا القسم بقوله : « والقسم الأول باطل ، لأن الحجمية والمقدار لاشك أنه حاصل في الحيز والجهة ، لأنه لا معنى للمقدار ، إلا الأمر الممتد في الجهات والأحياز فهذه الحقيقة تكون لا محالة حاصلة في الأحياز والجهات فإذا قلنا أن هذه الحجمية صفة حالة في تلك الأشياء التي بها حصل الاختلاف فنقول تلك إما أن تكون حاصلة في الأحياز والجهات وإما أن لا تكون كذلك ، والقسمان باطلان ، أما الأول فلأنه يلزم منه التناقض لأنه إذا قلنا : الأجسام متساوية في الحجمية وكانت مختلفة باعتبار آخر فالحجمية التي حصل بها الاستواء تكون لا محالة مغايرة لتلك الاعتبارات التي حصل بها الاختلاف ، وإن كان كذلك فتلك الاعتبارات المتبازية للحجمية وتلك الحقائق المغايرة لها ، وجب أن لا يكون لها في حد ذاتها حجمية ولا تحيز البتة ، فإذا ثبت هذا فنقول : لو حكمنا بكونها حاصلة في الأحياز والجهات فحينئذ يكون لها امتدادات في تلك الأحياز وفي تلك الجهات ، فيلزم أن يقال : الشيء الذي ليس له في حد ذاته امتداد وحجميه ، يكون له في حد ذاته امتداد وحجميه وذلك يوجب الجمع بين التقيضين وهو محال » .

والقسم الثاني : وهو أن يقال : « أن تلك الأشياء مجردة عن الحصول في الحيز والجهة مبرأة عن أن تكون بحيث يمكن أن يشار إليها بحسب الحس ، فنقول إن هذا الشيء يمتنع أن تكون الحجمية حالة فيه ، وذلك لأن الحجمية واجبة الحصول في الحيز المعين وفي الجهة المعينة ، وذلك الشيء يمتنع الحصول في الحيز المعين ، والجهة المعينة ، وحلول الحجمية الواجبة الحصول في الجهة والحيز في الشيء الممتنع حصوله في الجهة والحيز معلوم الامتناع ببدهة العقل » .

انظر المطالب العالية ج ١ ص ١٧٩ .

وأما الثاني : هو أن يقال : « الحجمية التي بها حصل الاشتراك :
ذوات والأحوال التي بها حصل الاختلاف : صفات . فهذا يفيد المطلوب
: لأنه إذا كانت الحجمية هي الذوات القائمة بالنفس وقد ثبت أن
الأحجام والمقادير متشاركه في هذه الماهية ، فحينئذ تكون الذوات
متساوية في تمام حقائقها ، وإذا كان كذلك ، امتنع كونها مستلزمة
للصفات المختلفة والنعوت المتضادة ، لأن الأشياء المتساوية يمتنع أن
يلزمها لوازم مختلفة . بل يجب أن يقال : كل صفة صح حصولها
لجسم ، فإنه يصح حصولها في سائر الأجسام وكل صفة خلا عنها
جسم ، فإنه يصح خلو سائر الأجسام عنها وإذا كان كذلك فجسم
الفلك يصح أن تزول عنه الصفات التي باعتبارها صار الفلك فلكاً ،
وتحصل فيه الصفة الأرضية ، وجسم الأرض يصح أن تزول عن
الصفة التي باعتبارها كان أرضاً ، وتحصل فيه الصفة الفلكية وهو
المطلوب » .^(١)

وأما القسم الثالث فهو باطل^(٢).

(١) المطالب العالية ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) ويبطل الإمام الرازي القسم الثالث أيضاً وهو القول : « أن كل واحد من هذين الاعتبارين مبين
عن الآخر لصفة له ولا موصوف به ، باطل لأن خصوص المحالفة بين جسم النار وبين جسم الأرض
معلوم بالضرورة في الأحوال والصفات فالقول بأن الجسمية التي بها الاشتراك ، وهذه الصفات
التي بها الاختلاف موجودان متباينان لا تعلق لأحدهما بالآخر لا يكونه صفة له ولا يكونه
موصوف به هو مغاير » .

انظر المطالب العالية ج ١ ص ١٨١ .

وفي موضع آخر يقرر الإمام الرازي كيفية الاستدلال على وجود واجب الوجود بإمكان الصفات فيقول : « الأجسام متساوية في الماهية والحقيقة ومتى كان الأمر كذلك كان كل صفة أتصف بها جسم أمكن اتصاف سائر الأجسام بها ومتى كان الأمر كذلك افتقر كل واحد من الأجسام في اتصافه بصفته المخصوصة إلى مخصص ومرجع وهذا البرهان مبني على ثلاث مقدمات :

المقدمة الأولى : الأجسام متساوية في تمام الماهية وهذا ما

بيناه .

المقدمة الثانية : وهي أن الأجسام لما كانت متماثلة في ذواتها وحقائقها وجب أن يصح على كل واحد منها ما صح على الآخر .

المقدمة الثالثة : وهي أن كل جسم يوجد فلا بد له من حيز معين ولا بد له من شكل معين ولا بد أن يكون صلباً أو رخواً ، فاختصاص كل واحد من الأجسام بصفته المعينه لا بد وأن يكون من الجائزات ولا بد للجائز من مرجع ومخصص ، فثبت بهذا افتقار جميع الأجسام في أحيازها وصفاتها إلى مخصص ومرجع ثم ذلك المرجع إن كان جسماً افتقر هو أيضاً في حيزه المعين وشكله المعين وصفته المعينه إلى مخصص ومرجع ثم ذلك المرجع ^{محتاج لمرجع} ومخصص آخر وهكذا وذلك يفضي إلى التسلسل وهو محال ، فثبت افتقار جميع الأجسام في جميع صفاتها إلى موجود ليس بجسم ولا جسماني وهو واجب الوجود لذاته ^(١) .

هذا وقد ذكر الإمام فخر الدين حجج القائلين بعدم تماثل الأجسام
في تمام الماهية فقال :

الحجة الأولى : « إن الأجسام لو كانت متماثلة في تمام الماهية ،
لكان تغير كل واحد منها زائد عليه ، وهو محال ، لأن الأجسام لما
كانت متساوية في الجسميه وكانت مختلفة في التعين ، ومن المعلوم أن
ما به المشاركه غير ما به المباينه فيلزم كون التعينات مغايره لتلك
الذوات وهو باطل لأن التعينات مشتركه في كونها تعينات ويمتاز كل
واحد منها عن الآخر بكون ذلك التعين ، فيلزم أن يحصل للتعين تعين
آخر ويلزم التسلسل وهو محال » (١) .

ويرد الإمام عليهم بقوله : « لم لا يجوز أن يقال ماهية الجسم
وماهية التعين إذا اتصل كل واحد منهما بالآخر صار كل واحد منهما
عله لتعين الآخر ؟ وبهذا ينقطع التسلسل » (٢) .

حجة أخرى : « لو كانت الأجسام متساوية في الجسمية لكان
اختصاص كل منها بصفته المعينة رجحاناً لأحد طرفي الممكن على
الآخر لا لمرجح لأن المقتضى لحصول تلك الصفة لا يمكن أن يكون ذاتاً ،
لأن سائر الذوات مساوية لذاته في تمام الماهية مع أن هذه الذوات
مختلفة في هذه الصفات ولا يمكن أن يكون المقتضى لتلك الصفة المعينة

(١) المطالب العلية ج ١ ص ١٨١ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٣ .

قوة حالة في ذلك الجسم ، لأن الكلام في اختصاص ذلك الجسم ، بتلك القوة كالكلام في اختصاصه بذلك العرض ، فإن كان ذلك لقوة أخرى لزم التسلسل وهو محال « (١) .

ويرد الإمام الرازي على هذا الاحتجاج بقوله : « إن الفلاسفة يقولون كل حاله حاصلة في محل فهي مسبقة بحصول حالة أخرى ويكون الحالة السابقة تتوجب استعداد المادة لقبول الحالة المتأخرة على التعيين . أما المتكلمون فإنهم يقولون : الفاعل المختار لا يمتنع أن يخص بعض الذوات ببعض الصفات لا لمرجح » (٢) .

الاستدلال على وجود الله تعالى بدليل الأحكام والاتقان :

ويرى الإمام فخر الدين الرازي أن الإحكام والإتقان المشاهدين في السموات والأرض وخاصة في تركيب بدن الإنسان وما فيه من المنافع الجليلة والبدائع الغريبة التي تشهد فطرة كل عاقل بأنها لا تصدر إلا عن تدبير حكيم عليم وهذه طريقه دالة على ذات الله تعالى العالم الحكيم وهي طريقة من تأملها ورفض عن نفسه المقالات الباطلة وجد نفسه مضطرة إلى الاعتراف بإثبات المدير عند مشاهدة الخلق (٣) .

ويستدل الإمام الرازي بآيات الله تعالى في تأكيده قوة هذا الاستدلال على وجوده جل ثناؤه لأن منهج القرآن في الاستدلال أبين للعقل وأرجح للفكر وأقرب للنفس .

(١) المطالب العالية ج ١ ص ١٨٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٣ .

(٣) انظر المباحث المشرقية ج ٢ ص ٤٥١ - انظر نهاية العقول : ١١١ ب / ١١٢ أ .

قال تعالى :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنَ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١)

فيرى الإمام الرازي أن الآية تدعونا إلى النظر والاستدلال بأحوال السموات والأرض ، وما فيها من أسرار عظيمة وحكم بالغة على وجود خالق مدبر قادر حكيم وهذه الدلائل هي أبين الأدلة ، أصدقها وأقربها للحق واليقين .

والقرآن الكريم مملوء بمثل هذه الآيات الدالة على وجوده سبحانه بالنظر في مخلوقاته المحكمه المتقنه فمن نظر في أحوال السموات ، ومقادير حركاتها وجد أن حركات الأجرام السماويه متساويه متصله ، وأنها لا تبطئ مرة وتسرع أخرى ، وليس لها رجوع عن متوجهاتها ، وهي تتحرك جميعاً من المغرب إلى المشرق - كل هذا يدل على تدبير حكيم ، وتقدير عظيم من إله خالق قادر فسيحان الله الخالق المدبر بالحكمة البالغة والقدرة غير المتناهية .

لذا استدل الإمام الرازي بأحوال الأفلاك على وجود الله تعالى بوجوه نذكر منها :

(١) سورة البقرة : آية : ١٦٤ .

أولاً : تقدير ذوات الأفلاك بمقدار معين مع أن العقل يقضي بأن الأزيد منه والأنقص منه جائز فاختصاص كل واحد منها بمقداره المعين لا بد وأن يكون بتخصيص مخصص ، وذلك يدل على افتقار خلق السموات والأرض إلى فاعل مختار .

ثانياً : إن هذا الترتيب العجيب في تركيب هذه الأفلاك وأئتلاف حركاتها ، أترى أنها مبنية على الحكمة ؟ أم هي واقعة بالجفاف والعبث ؟

والثاني باطل ويعيد عن العقل ، فإن من جوز قيام بناء رفيع ، بانضمام التراب والماء وتولدمنهما لبنات صار بها البناء ، قضي عليه بالجنون .

ونحن نعلم أن تركيب هذه الأفلاك وما فيها من الكواكب ومالها من الحركات ليس أقل من ذلك البناء ، فثبت أنه لا بد فيها من رعاية الحكمة ، والعقل يقضي بأنه لا بد من مدبر قاهر غالب على الدهر والزمان يحركها لأسرار خفيه ولحكم لطيفه هو المستأثر بها والمطلع عليها وليس عندنا إلا الإيمان بها على الإجمال . ^(١)

قال تعالى :

﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ^(٢)

(١) انظر التفسير الكبير ج ٤ ص ١٨٨ .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٩١ .

أما من نظر في أحوال الأرض فإنه يجد أن الاستدلال بأحوالها على وجود الصانع أسهل من الاستدلال بأحوال السموات ، وذلك أننا نشاهد تغيرها في جميع الصفات ، أي حصولها في أحيائها وألوانها وطعومها وطبائعها ، وإذا كان الأمر كذلك ثبت أن اختصاص كل واحد من أجزاء الأرض بما هو عليه من المكان والحيز والمناسطة والقرب من بعض الأجسام ، والبعد من بعضها : ممكن التغير والتبدل ، وإذا ثبت أن اتصاف تلك الأجرام بصفاتها أمر جازٍ وجب افتقارها في ذلك الاختصاص إلى مدبر قديم عليم حكيم سبحانه وتعالى عن قول الظالمين ^(١) .

والإمام فخر الرازي لم يغفل عن آية من آيات القرآن الكريم فيها استدلال على وجود الله تعالى وعظيم قدرته وجليل علمه وكمال اسمائه وصفاته إلا وبين وجه الاستدلال فيها تقديساً وتنزيهاً وإجلالاً . ومن آيات القرآن الكريم التي استدلت بها الإمام الرازي هي قوله تعالى :

﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَغْشَى الْيَلَّ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ مَسْخَرَاتٌ بِأَمْرِهِ لَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) .

(١) انظر التفسير الكبير ج ٤ ص ١٩٣ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ٥٤ .

يقول الإمام الرازي في تفسير الآيه : « أنها بشارة عظيمة للعقلاء ، والمعنى أن الذي يريكم ويصلح شأنكم ، ويوصل إليكم الخيرات ويدفع عنكم المكروهات هو الذي بلغ كمال قدرته وعلمه وحكمته ورحمته إلى حيث خلق هذه الأشياء العظيمة ، وأودع فيها أصناف المنافع وأنواع الخيرات ، ومن كان له رب موصوف بالحكمة والقدرة والرحمة فكيف يليق أن يرجع إلى غيره في طلب الخيرات وتحصيل السعادات » (١) .

أما قوله جل ثناؤه :

﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٢) .

فيرى الإمام أن الآيه تدل على أن الله تعالى خالق للسموات والأرض في ستة أيام وأنه مستو على عرشه وهذا يدل على نهاية العظمة وغاية الجلال ، ثم أتبعها بهذه الجملة ليبدل على أنه لا يحدث في العالم ولا في العالم السفلي أمر من الأمور ولا حادث من الحوادث إلا بتقديره وتدبيره وقضائه وحكمه ، فيصير ذلك دليلاً على نهاية القدرة والحكمة والعلم والأحاطة والتدبير وأنه سبحانه وتعالى مبدع جميع الممكنات وإليه تنتهي الحاجات » (٣) .

(١) انظر التفسير الكبير ج ٤ ص ١٠١ .

(٢) سورة يونس : آية ٣ .

(٣) انظر التفسير الكبير ج ١٧ ص ١٤ .

هذا كما يرى الإمام فخر الدين الرازي أن كثرة الدلائل في معرفة الآله المدبر الحكيم من أهم المهمات وإن كانت إقناعية لأنها كثرتها قد تنتهي إلى إفادة القطع ، فالجدل قد يقوم مقام البرهان في إفادة اليقين . وأولى المواضع برعاية الاحتياط فيه ، والمبالغة في التقرير ، وإزالة الشكوك ، والشبهات : معرفة الله تعالى . فالدلائل الظاهرة الجلية المتبادرة إلى الأفهام تساعد على توثيق العلم واليقين بالدلائل العقلية ، فمن الآثار التي ذكرها الإمام الرازي : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : لعمران بن الحصين : « كم لك من إله » ؟ قال : عشرة قال : فمن لنعمك وكرمك والأمر العظيم الذي ينزل بك ؟ قال الله تعالى فقال : عليه السلام : فمالك من إله إلا الله .

وأيضاً من الآثار أن أبا حنيفة كان سيفاً على الدهريه وكانوا ينتهزون الفرصة في قتله فبينما هو قاعد في مسجده يوماً إذ هجم عليه جماعة بسيف مسلولة وهموا بقتله فقال لهم : أجيبيوني عن مسألة ثم افعلوا ما شئتم ، فقالوا : هات . فقال : ما تقولون في رجل يقول لكم : إني رأيت سفينة مشحونة بالأحمال ، مملوءة من الأثقال ، قد احتوتها في لجة البحر أمواج متلاطمة ورياح مختلفة ، وهي في هذه الأحوال تجري مستوية ، ليس لها ملاح يجريها ولا متعهد يحفظها . هل يجوز ذلك في العقل ؟ قالوا لا هذا شيء لا يقبله العقل . فقال : أبو حنيفة يا سبحان الله إذا لم يجز في العقل سفينة تجري من غير متعهد ولا حافظ فكيف يجوز قيام هذه الدنيا على اختلاف أحوالها وسعة أطرافها ، وتباين أكنافها من غير صانع وحافظ ؟ فبكوا جميعاً ، وقالوا صدقت .

المبحث الثاني :

الاستدلال على وجود الله تعالى
عند شيخ الإسلام
ابن تيمية

المبحث الثاني

الإستدلال على وجود الله تعالى

عند شيخ الإسلام ابن تيمية

اعتمد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهجه الاستدلالي لإثبات وجود الله تعالى وتوحيده على منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم، فكان القرآن الكريم والسنة الهادية هما النبع الصافي الذي استقى منه الإمام ابن تيمية عقيدته وفكره وإيمانه . فقد جاء الرسول ﷺ يقيناً بالحق المبين والهدي الأمين ، فمن أراد العلم والإيمان فلينظر فيهما ، ويتعلم منهما ، ويفكر فيهما ، ويستدل بهما ، فيصل إلى الحق واليقين .

لكن عصر شيخ الإسلام ابن تيمية اضطره إلى الخوض في الجدل العقلي ، والبرهان الفلسفي ، والرد عليهم ونقدهم بأساليبهم المنطقية ، ومذاهبهم الكلامية دون أن يخرج عن أصول مذهب السلف فقد بين دلالة الشرع العقلية والنقلية وبين دلالة العقل الكلامية الفلسفية ، وأكد أن دلالة القرآن الكريم شرعية عقلية ، فهي شرعية لأن الشرع دل عليها وأرشد إليها ، وهي عقلية لأنها تعلم صحتها بالمعقول الصريح الذي يعرفه الناس بفطرتهم ، قال سبحانه وتعالى :

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ
وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (١) .

(١) سورة الكهف : آية ٥٤ .

فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يحترم العقل ويعرف قدره وقدرته على فهم نصوص الكتاب الكريم والسنة الهادية وإدراك مراد الله منها إدراكاً صحيحاً وفهماً عميقاً فالعقل يدرك الأمور الحسية المشاهدة ، ويتوصل بمعرفتها إلى الحق واليقين . أما الأمور الغيبية فيحتاج إلى من يرشده ويدله إلى معرفتها وليس ذلك الدليل المرشد الهادي إلا كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسنة الهادي المصطفى ﷺ بأدلتها اليقينية القطعية ، لذا جاء في الأثر : « تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذاته » (١).

فمنهج شيخ الإسلام ابن تيمية في إثبات وجود الله تعالى يعتمد على الاستدلال النقلى أولاً ثم العقلى ثانياً : كما يؤكد أن دلالة الفطرة على وجود الله تعالى هي الأصل الذي يكمل بالشرعية أي بالدلائل النقلية اليقينية ثم العقلية الشرعية القطعية .

دلالة الفطرة :

ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن معرفة الله تعالى أمر فطري وأن كل مولود يولد على الفطرة التى خلق عليها في معرفة ربه عز وجل ، والشواهد على ذلك كثيرة نقلية وحسية ، فالله سبحانه وتعالى خلق الفطره في النفس . والتي يكون بها معرفة الحق والتصديق به ، ومعرفة الباطل والتكذيب به ، فما كان حقاً موجوداً صدقت به الفطرة

(١) سبق تخريجه .

وأحبته واطمأنت إليه وذلك هو المعروف ، وما كان باطلاً معدوماً كذبت به القطرة وأبغضته وأنكرته (١) .

فجميع القلوب مفطورة مقررة خاضعة مستسلمة لله الخالق القادر العظيم المهيمن مالك الملك ، ويكون هذا الإقرار والخضوع لله حسياً وذلك بما يستشعره الناس من فقرهم وحاجتهم إلى الاله الخالق القادر ، وبدعائهم إياه عند نزول المحن والشدائد ، وخضوعهم واستسلامهم لما يجري عليهم من أقدار الله تعالى ومشيئته .

لذا يرى شيخ الإسلام أن وجود الفطرة الإيمانية بالله تعالى وتوحيده مستقره في القلوب ، موقنة بالله الخالق القادر الحكيم ، وليس هناك حاجة إلى الاستدلالات العقلية على وجوده سبحانه وتعالى ، لأنها لو لم تقر وتؤمن بالله تعالى بدون هذه الدلائل لم تعلم أن هذا الدليل يدل عليه ، فيكون الدليل لله تعالى دالاً عليه سبحانه ، مثل كون الاسم يدل على المسمى فلا بد أن يكون قد تصور المسمى قبل ذلك وعرف أن هذا اسم لهذا المسمى الذي تصوره ، فكذلك هذا الدليل على هذا يقتضي تصور المدلول عليه ، وتصور أنه دليل مستلزم له ، فلا بد في ذلك أن يعلم أنه مستلزم للمدلول ، فلو لم يكن المدلول متصوراً لم يعلم أنه دليل عليه فمعرفة الاضافة متوقفة على تصور المضاف والمضاف إليه ، ولكن قد لا يكون الإنسان عالماً بالاضافة ولا كونه دليلاً فإذا تصوره عرف المدلول إذا عرف أنه مستلزم له ، والناس

(١) انظر الفتاوى ج ٤ ص ٣٢ .

يعلمون أن هذه المخلوقات آيات ودلائل للخالق فلا بد أن يكونوا يعرفونه ، حتى يعلموا أن هذه دلائل مستلزمة له (١) .

فالقرآن الكريم بمنهجه القويم الرباني جاء بالطرق العقلية والفطرية وجمع بينهما ، فالعقل والشرع متفقان والفكر والسمع متلازمان ، فالله سبحانه وتعالى قد أخذ العهد والميثاق على عباده بمعرفة ربوبيته أولاً قال تعالى :

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا : بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ (٢)

فميثاق من الله تعالى وإقرار من خلقه على ربوبيته ووحدانيته قال جل ثناؤه :

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣)

أي بمعنى : أمره بلزوم فطرته التي فطر الناس عليها ، وهي فطرة الإسلام (٤) .

(١) انظر الفتاوى ج ١ ص ٤٩ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٢ .

(٣) سورة الروم : آية : ٣٠ .

(٤) مجموع الرسائل الكبرى ج ٢ ص ٣٣٦ .

واختلف الناس هل معرفة الخالق فطرية أم نظرية فبين شيخ الإسلام أن هذا الأمر لا بد له من توضيح فالصحيح أن معرفة الله تعالى الخالق فطرية لأنه ثبت ذلك من الكتاب والسنة بأدله نقلية قطعية ومشاهدات حسية قال تعالى :

﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَثَبُوا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۝ (١) ﴾

وقال ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل ترون فيها من جدعاء ... هل ترون فيها من نقص ؟ » (٢) .

أما إذا عرض للفطرة ما يفسدها فتحتاج حينئذ إلى النظر والاستدلال ، فمعرفة الله تعالى في الأصل فطرية وقد تكون نظرية عندما تغطي الفطرة ، كما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الفطرة إذا فسدت قد تحتاج إلى معارف ضرورية تجلّي الفطرة وتزيل عنها الغشاوة وتصفية النفس من أعظم الأسباب في حصول هذه المعرفة الضرورية ، فكون هذا العالم لا بد له من صانع وخالق ومدبر فهذا ضروري بل هو معلوم عقلاً وواجب عقلاً وقد أركزه الله تعالى في فطرة مخلوقاته فبهذه تكون معرفة الله تعالى فطرية ولكن الفطرة حين تغطي يمكن صقلها وتهذيبها بالدلائل الضرورية وتصفية النفس قال جل جلاله :

(١) سورة إبراهيم : آية : ١٠ .

(٢) حديث متفق عليه رواه البخاري في الجناز ج ٢ ص ٩٧ ، ومسلم في القدرج ١٦ ص ٢٠٧ .

﴿ قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ، قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿ (١) .

فالمشركون مقرون بأن الله تعالى وحده هو خالقهم وخالق السموات والأرض وما فيهما و هو المالك المدبر المهيمن على جميع المخلوقات وذلك ما فطروا عليه وجبلوا حيث أنهم إذا شاهدوا شيئا من الحوادث كالبرق والرعد والزلازل ذكروا الله تعالى وسبحوه (٢) .
وشريعة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين والتي بعثوا بها جاءت لتكميل الفطرة الإيمانية وتقريرها ، لا بتبديلها وتغييرها (٣) .

الدلائل الشرعية :

يكثر شيخ الإسلام من ذكر دلائل القرآن الكريم والتي تثبت أن الله تعالى خالق الأكوان ومدبرها تأكيداً وتوثيقاً لما استقر في فطر الخلق من الإيمان بالله الخالق المدبر رب العالمين ، ويستشهد بقول الإمام أحمد بن حنبل : « معرفة الله تعالى في القلب تتفاضل وتزيد ، وهذا يدل على أن المعرفة أصلها في القلب فطرية ثم إنها تزيد وتتمكن بتظاهر الأدله » (٤) .

(١) سورة المؤمنون : آية : ٨٤ - ٨٩ .

(٢) موافقة صحيح المنقول ج ٢ ص ١٦١ .

(٣) انظر مجموع الرسائل والمسائل ج ٤ ص ١٤٣ .

(٤) مجموع الرسائل الكبرى ج ١ ص ٣٤٤ .

وهذا ما يذهب إليه شيخ الإسلام في منهجه الاستدلالي الذي
يثبت به معرفة الله تعالى وجوداً وكماً وتقديساً فوجود الفطره أصل
في المعرفة والدلائل النقلية والعقلية تزيد الإيمان واليقين به جل شأنه .

قال تعالى :

﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ (١)

وقال جل ثناؤه :

﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ (٢)

وقال تباركت أسمائه وتقدس ذاتة :

﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (٣)

فالإنسان يعلم ضرورة أنه لا بد من خالق قدير لأنه من المحال أن
يخلق من غير خالق أو أنه يخلق نفسه ولو تفكر الإنسان في خلق نفسه
والحال التي انتقل إليها من نطفة إلى علقة إلى مضغة ثم جنين ثم غلام
ثم إنسان متكامل لتيقن عن وجود الآله الخالق القادر سبحانه ، قال
تعالى :

﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (٤)

وجاء رجل إلى أبي حنيفة فقال : ما الدليل على الصانع ؟ قال :
أعجب دليل النطفة التي في الرحم ، والجنين في البطن يخلقه الله في
ظلمة البطن ، وظلمة الرحم ، وظلمة المشيمة .

(١) سورة الطارق : آية : ٥ - ٦ .

(٢) سورة الغاشية : آية : ١٧ .

(٣) سورة الطور : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الذاريات : آية : ٢١ .

قال جل جلاله :

﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ

طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴾ (١)

فتظهر هنا القدرة الالهية التي تبهر العقول . وهي قلب حقائق الموجودات من شئ إلى شئ آخر فالإنسان مخلوق خلقه الله تعالى من الطين ، فقلب حقيقته من الطين فجعلها عظماً ولحماً وغير ذلك من أجزاء البدن ، وكذلك الماء المهين ، فالمني الذي في الرحم يقلبه علقه ثم مضغة (٢) .

قال تعالى :

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ

يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ (٣)

فمن المعلوم ببداهة العقول : أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق الناس ، والقدرة عليه أبلغ ، وأن هذا الأيسر أولى بالخلق والحدوث والقدرة .

كما أن المتدبر للقرآن الكريم وآياته بقلب سليم ، وعقل حكيم وتأمل دلائل الكون وموافقتها للمنهج القرآني امتلاً قلبه إيماناً و يقيناً بوجود الله تعالى الخالق الجليل والآله العالم الخليم والرب المبدع الرحيم .

(١) سورة السجدة : آية : (٦ - ٧ - ٨) .

(٢) انظر الفتاوى ج ١٧ ص ٢٥٠ .

(٣) سورة يس : آية : ٨١ .

فتناسق الآيات نقلاً ومشاهدة يؤكد ما فطر عليه الناس من وجود رب خالق رزاق قادر ، خلق جميع المخلوقات بحكمته ، فهو سبحانه أحسن كل شئ خلقه وأتقن كل ما صنعه قال جل ثناؤه :

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (١) .

فألله عز وجل خلق جميع الموجودات ، وسخرها للإنسان فالمتأمل في الكون يرى أن جميع الكائنات موافقه لوجود الإنسان .

والحيوان والنبات والجماد والمطر والسحاب المسخر بين المساء والأرض والليل والنهار والشمس والقمر ، والقرآن ملئ بهذه الدلائل المؤكدة لوجود الخالق القادر الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لا شريك له في الملك والخلق .

قال جل شأنه : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَاراً وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

وفي الأرض قطعاً متجاوراتٌ وجناتٌ من أعنابٍ وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ صنوانٍ يسقى بماءٍ واحدٍ ونفخيلٌ بعضها على بعضٍ في الأكلٍ إن في ذلك لآياتٍ لقومٍ يعقلون ﴾ (٢) .

(١) سورة آل عمران: آية ١٩٠ .

(٢) انظر الفتاوى ج ١٧ ص ٩٩ .

(٣) سورة الرعد : آية : (٤ ، ٣)

وقال سبحانه :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا ، وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾ (١).

الدلائل العقلية :

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن العلم بالأمور الآلهية والمعارف الدينية تؤخذ من الرسول ﷺ فالرسول أعلم الخلق بها وأرغبهم في تعريف الخلق بها ، وأقدرهم على بيانها وتعريفها ، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة ، لأن الله تعالى أنزل القرآن الكريم ليعقلوه ، ويتدبروا معانيه ويتعبدوا بما فيه ، وما جاء الرسول ﷺ إلا لتبليغ ما أرسله الله به ، وبيانه للناس ، لذلك كان من العلم الآلهي والهدي النبوي ما لا يعلم الا بالأدلة العقلية ، وأحسن الأدلة العقلية هي التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول ﷺ فهي أكمل وأجل وأفضل الدلائل العقلية الهادية إلى الحق ، ومنه ما لا يعلم إلا بخبر الأنبياء وهو الدليل السمعي . مثل الأمور الغائبة عن حواسنا وإدراكنا مثل العلم بالله تعالى وصفاته ، والملائكة والعرش ، والجنة والنار ، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه (٢) . فما جاء به الرسول ﷺ هو الحق الموافق لصريح العقول ، وأن ما بينه من الآيات والدلائل والبراهين

(١) سورة الفرقان : آية : ٦١ .

(٢) انظر الفتاوى ج ١٣ ص (١٣٥ - ١٣٨) .

العقلية في إثبات الصانع سبحانه ومعرفة صفاته وأفعاله هو فوق نهاية العقول ، وأن خيار ما عند حذاق الأولين والأخريين من الفلاسفة والمتكلمين هو بعض ما في منهج النبوة والرسالة الألهمية ^(١) .

فمنهج شيخ الإسلام ابن تيمية لا يخرج عن أصول منهج القرآن والسنة وإن تكلم بأساليبهم ، لذا يقول في إستدلّاله على وجود الله تعالى بالدلائل العقلية والبراهين المنطقية : « إن إثبات الموجود الواجب الغني الخالق ، وإثبات الموجود الممكن الفقير المخلوق : هو من أظهر المعارف وأبين العلوم » ^(٢) . وبين شيخ الإسلام ابن تيمية : أن الحدوث هو الوجود بعد العدم أو العكس ، وأن هذه الأمور المحدثه ، والتي نشاهدها في حياتنا ونبصرها بحواسنا ... كالحوانات والنباتات والمعادن ، وما بين السماء والأرض من السحاب والمطر والرعد والبرق وحركات الكواكب ، والليل والنهار والنجوم والشمس والقمر ، كلها موجودات قد سبقها عدم أو بعضها بعدم بعد الوجود ، أو قد تغيب ثم تظهر وهذا دليل على إفتقارها وإحتياجها إلى موجد يوجدها بعد العدم أو بعدمها بعد الوجود ، فكل حادث لابد له من محدث ... قضية كلية ضرورية تؤكد بدايتها الحوادث المعينه وإحتياجها إلى محدث يهب لها الوجود يقول شيخ الإسلام : « معلوم أن المحدثات لابد لها من محدث والعلم بذلك ضروري ، ولابد من محدث لا يكون محدثاً ، وكل محدث ممكن والممكنات لابد لها من واجب وكل محدث وممكن فقير مربوب مصنوع ، والمفتقرات لابد لها من غني ، والمربوبات لابد لها من بر والمخلوقات لابد لها من خالق » ^(٣) .

(١) موافقة صحيح المنقول ج ٢ ص ١٤٣ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٣) المرجع السابق .

المبحث الثالث :

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية
من الإمام الرازي

المبحث الثالث

موقف شيخ الإسلام من الإمام الرازي

ذهب شيخ الإسلام رحمه الله إلى وجوب الإيمان الكامل بكل ما يقوله الرسول ﷺ ، فكل ما ثبت أن الرسول ﷺ قاله : فهو حق وصدق ، لأنه لا يقول على الله إلا الحق ، وما تنازع فيه الناس من الألفاظ المجملة كلفظ التحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك ، فليس لأحد أن يأخذ بها حتى يفهم معناها ، فإن أريد بها معنى صحيح يثبت به أمراً أو ينفيه ، ويكون موافقاً لقول الصادق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ... كان ما أراده حقاً ، وإن أريد به أمر مخالف لقوله ﷺ ، كان ما أراده باطلاً .

لذا يرى شيخ الإسلام أن الطرق الكلامية والدلائل العقلية التي سلكها الإمام الرازي ، ولم يخبرنا بها الرسول ﷺ أو نص عليها الشرع فهي وإن كانت في بعض الاستدلالات صحيحة إلا أنها طويلة وصعبة وبعض لوازمها باطلة ، كاستدلاله على حدوث العالم بحدوث الأجسام ، ويستدل على حدوث الأجسام بحدوث ما قام بها من الأعراض مطلقاً أو بالحركات ، وأن ذلك مبني على امتناع حوادث لا أول لها ، وذلك يستلزم نفي الأفعال القائمة بذات الله تعالى المتعلقة بمشيئته واختياره بل يستلزم نفي بعض الصفات ، ومما يؤيد بطلان استدلالاتهم اختلافهم وتنوع طرقهم التي سلكوها في اثبات واجب الوجود ، وكل منهم يرى أن طريقته الصواب ، ولا طريق إلى الإثبات غيرها فالطرق التي سلكها الرازي متناقضة ، فهو تارة يأخذ من الفلاسفة أقوالهم ، وتارة من المتكلمين على اختلاف مذاهبهم وتنوعها ، ووقد حاول الجمع بينهما ولم يوفق ، فقال في النهاية : اعلم أن الاستدلال على ما لا يعلم بالضرورة إنما يكون مما يعلم بالضرورة : والمعلوم بالضرورة الأجسام

والاعراض القائمة بها، وكل منهما إما أن يعتبر إمكانه أو حدوثه فالاجرم كانت الادلة الدالة على الصانع تعالى هذه المسالك الأربعة **فلسك المسلك الأول** : وهو الاستدلال بحدوث الاجسام لقيام الاعراض بها أو بعضها بها ، وهذه هي طريقة الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم ، وقد ذكر أبو الحسن الأشعري انها طريقة الفلاسفة وأنها مبتدعة مذمومة في الدين وأنه لا حاجة إليها ، وقد بين شيخ الإسلام بطلان هذا المسلك بقوله : « وهذا الاعتراض ليس على اثبات واجب الوجود فانه حق ولكن على هذا الطريق ، حيث اثبت ذاتاً ممكنة مع كونها عنده قديمة أزلية ، ولا يحتاج اثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة » (١) .

أما المسلك الثاني : وهو الاستدلال بإمكان الاجسام ، فيقول شيخ الإسلام : « هذه طريقة ابن سينا ومن وافقه .. وهي مبنية على أصلهم الفاسد في التوحيد ونفى الصفات .. وهي طريقة التركيب الذي يقولون : ان المتصف بالصفات مركب والمركب مفتقر إلى اجزائه » (٢) .

وكان المسلك الثالث في الاستدلال على وجود الله تعالى بإمكان الصفات سواء كانت الاجسام واجبة أو ممكنة قديمة أو حادثة .

ويرد شيخ الإسلام على هذه الحجة بقوله : « وهذه الحجة مبنية على قائل الاجسام وهو باطل » (٣) .

أما المسلك الرابع : وهو الاستدلال بحدوث الصفات والاعراض ذكر فيها الرازي قوله : « الفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات والاستدلال بحدوثها ان الأول يقتضى ان لا يكون الفاعل جسماً ، والثاني لا يقتضى ذلك » .

(١) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٢) درء التعارض : ج ٧ ص ٢٣٠ .

(٣) المرجع السابق .

فأكد بذلك أنه لا يستدل بالحدوث نفسه بل يجعل الحدوث دليل
على الإمكان : فيقول الممكن لا بد له من مرجح ، وهذا الإمكان الذي
يثبته هو الإمكان الذي يثبته ابن سينا وهو الإمكان الذي يشترك فيه
القديم والحادث ، فجعل القديم الازلي ممكنا يقبل الوجود والعدم ، فقد
خالفوا بذلك سائر العقلاء من اسلافهم فجميعهم متفقون على ان الممكن
الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً ^(١) . فإن كان هذا المسلك
هو الاستدلال بحدوث الصفات صحيحاً في نفسه إلا ان الرازي قصد
في الاستدلال به ، حيث رد ذلك الحدوث إلى الإمكان .

وبعد ان بين شيخ الإسلام بطلان الطرق العقلية التي سلكها الرازي
ذكر الطرق الصحيحة في الاستدلال على وجود الله تعالى بدليل الحدوث
والإمكان فيقول : « والموجود إما غنى عن كل ماسواه ، وإما مفقور
إلى غيره ، والفقير إلى غيره لا بد له من غنى بنفسه ، فعلم ثبوت الغنى
بنفسه على التقديرين » ^(٢) . وبين شيخ الإسلام ابن تيمية : « ان القرآن
العزیز ذكر خلق الله تعالى لما خلقه من الجواهر التي هي اعيان قائمة
بأنفسها مع ما نشهده من احداث الصفات والاعراض والاستدلال بذلك
على الخالق سبحانه وجعل ذلك من آياته هو مما بينه القرآن » ^(٣) .

ففي منهج القرآن والسنة منهج أهل السنة والجماعة ما يغنى عن
الاستعانة بأصول الفلاسفة ودلائلهم في اثبات عقائدنا الإيمانية وخاصة
في الالهيات .

(١) درء التعارض : ج ٧ ص ٢٣٢ .

(٢) موافقة صحيح المنقول ج ٢ ص .

(٣) درء التعارض : ج ٧ ص ٢٣٤ .

الفصل الثالث

توحيد الله تعالى

تمهيد :

المبحث الأول :

مذهب الإمام فخر الدين الرازي في
إثبات وحدانية الله تعالى .

المبحث الثاني :

مذهب شيخ الإسلام في إثبات
وحدانية الله تعالى .

المبحث الثالث :

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من
الإمام الرازي في إثبات وحدانية الله
تعالى .



الفصل الثالث توحيد الله تعالى

تمهيد :

توحدت دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام إلى الله تعالى الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، وكان التوحيد أساس دعوتهم إليه جل شأنه ذاتاً ووصفاً وعبادة . والكتب الربانية مؤكدة ذلك مليئة بالنصوص التي تدل على وحدانية الرب الخالق والآله المعبود .

فسور القرآن الكريم وآياته متضمنة للتوحيد بأنواعه شاهدة له داعية إليه عقلاً ونقلًا لأن الناظر في جمال الكون وروعة صنعه ويديع إتيقانه وكمال تناسقه . لا بد أن يشهد بوحدة باريها ومبدعها وخالقها لذا أتنفق العقلاء جميعاً من فلاسفة ومتكلمين وسلفيين على توحيد الله تعالى الخالق المعبود . وإنما اختلفوا في تحديد مفهوم وحدانية الله تعالى .

فذهب الفلاسفة إلى أن توحيد الله تعالى مبني على نفي التركيب والتجسيم وإثبات أنه واحد من كل وجه فأدى بهم هذا إلى إنكار صفات الكمال لأنها بزعمهم تقتضي التركيب أو الجسميه ، فالتركيب يعني التعدد من الأجزاء المركبة منها ، والجسم يقتضي الاحتياج إلى لوازمه من تحيز وجهه .

أما المتكلمون فقد جعلوا أساس توحيدهم لله تعالى مبني على دليل التمانع الذي يقتضي إثبات توحيد الربوبية المستلزم لتوحيد الألوهية .

أما السلف الصالح فإنهم رأوا أن توحيد الربوبية فطري ليس فيه
 اختلاف بين الخلق جميعاً وإنما توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية
 هو الهدف فأعتمدوا في مذهبهم لإثبات توحيد الله تعالى على دلائل
 القرآن العظيم الشرعية والعقلية ، وكان منهجهم في إثبات التوحيد هو
 إثبات صفات الكمال لله تعالى جميعها والشامله لتوحيد الربوبية
 والألوهية وهي كون الله تعالى رباً منعماً خالقاً مالكاً مدبراً مستحقاً
 لكل كمال الألوهية لكمال العبودية له وحده لا شريك له سبحانه
 وتعالى .

المبحث الأول :

مذهب الإمام
فخر الدين الرازي في
اثبات وحدانية الله تعالى

المبحث الأول

اثبات وحدانية الله تعالى عند الإمام فخر الدين الرازي

يرى الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله أن الله جل ثناؤه أرسل رسله وأنبياءه لإثبات وحدانيته تعالى والدعوة إليه رباً خالقاً وإلهاً معبوداً لا شريك له فيجب توحيد الله تعالى في ذاته واسمائه وصفاته وأفعاله ، وهذا ما أكدته في تفسير قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) .

إذ يقول : « إن الوحي الوارد على هذه السنن يوجب أن تخلصوا التوحيد له وأن تتخلصوا من نسبة الأنداد » ^(٢) .

كما يذكر الإمام الرازي أن المقصود الأعظم من القرآن الكريم هو تقرير التوحيد ، وقد بين ذلك في تفسير معظم الآيات الدالة على إثبات التوحيد والدعوة إليه ، لذا قال في تعريف الإسلام : « إن المقصود من الدين إنما هو الوفاء بلوازم الربوبية فإذا أسلمت وجهي لله فلا أعبد غيره ولا أتوقع الخير إلا منه ولا أخاف إلا من قهره وسطوته ، ولا أشرك به غيره كان هذا هو تمام الوفاء بلوازم الربوبية والعبودية ، فصح أن الدين الكامل هو الإسلام » ^(٣) . فتوحيد الله تعالى يقتضي توحيده في الربوبية والعبودية وفي الاسماء والصفات وبيان ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى :

(١) سورة الأنبياء : آية : ١٠٨ .

(٢) التفسير الكبير : ج ٢٢ ص ٢٣٢ .

(٣) التفسير الكبير : ج ٧ ، ص ٢١١ .

﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾

يقول الإمام الرازي « إنه يدل على الكل لأن كونه قيوماً يقتضي أن يكون قائماً بذاته وأن يكون مقوماً لغيره ، وكونه قائماً بذاته يقتضي الوحدة بمعنى نفي الكثرة في حقيقته ، وذلك يقتضي الوحدة بمعنى نفي الضد والسند ويقتضي نفي التحيز وبواسطته يقتضي نفي الجهة ، وأيضاً كونه قيوماً بمعنى كونه مقوماً لغيره يقتضي حدوث كل ما سواه جسماً كان أو روحاً أو عقلاً أو نفساً ويقتضي استناد الكل إليه وأنتهاء جملة الأسباب والمسببات إليه وذلك يوجب القول بالقضاء والقدر » ^(١) .

(١) التفسير الكبير : ج ٧ ، ص ٥

دلائل وحدانية الله تعالى

دليل التمانع ،

هو من أقوى دلائل المتكلمين لإثبات وحدانية واجب الوجود بذاته عقلاً .

يقول الإمام فخر الدين الرازي : « القول بوجود إلهين يقضي إلى المحال ، فوجب أن يكون القول بوجود إلهين محالاً وذلك : إنا لو فرضنا وجود إلهين فلا بد وأن يكون كل واحد منهما قادراً على كل المقدورات ولو كان كذلك لكان كل واحد منهما قادراً على تحريك زيد وتسكينه ، فلو فرضنا أن أحدهما أراد تحريكه والآخر تسكينه ، فإما أن يقع المرادان وهو محال لاستحالة الجمع بين الضدين ، أو لا يقع واحد منهما ، وهو محال ، لأن المانع من وجود مراد كل منهما مراد الآخر فلا يمتنع مراد هذا إلا عند وجود مراد ذلك وبالعكس ، فلو امتنعاً معاً لوجدا معاً وذلك محال ، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر وذلك محال أيضاً لوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كل واحد منهما قادراً على مالا نهائيه له امتنع كون أحدهما أقدر من الآخر وإلا لزم ترجيح الممكن من غير مرجح .

الثاني : أنه إذا وقع مراد أحدهما دون الآخر فالذي وقع مراده يكون قادراً والذي لا يقع مراده يكون عاجزاً ، والعجز نقص في حق الأله وهو محال ، وهذه حجة تامه في مسألة التوحيد .

فالقول بوجود الآلهين يفضي إلى إمتناع وقوع المقدور لواحد منهما وإذا كان كذلك وجب أن لا يقع البتة وحينئذ يلزم وقوع الفساد قطعاً « (١) .

هذا على تقدير أن الإلهين مختلفين في إرادتهما ، سواء كان هذا الاختلاف واجباً أو جائزاً ، أما أن أتفقا على الشيء الواحد فذلك الواحد مقدور لهما ومراد لهما فيلزم وقوعه بهما وهو محال لأنه يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، فإن قبل لم لا يجوز أن يتفقا على الشيء الواحد ولا يلزم الفساد ، لأن الفساد إنما يلزم لو أراد كل واحد منهما أن يوجد هو ، وهذا اختلاف .

أما إذا أراد كل واحد منهما أن يكون الموحد له أحدهما بعينه فهناك لا يلزم وقوع مخلوق بين خالقيين ، قلت كونه موحداً له إما أن يكون نفس قدره والإرادة أو نفس ذلك الأثر أو أمراً ثالثاً . فإن كان الأول لزم الاشتراك في القدرة والإرادة ، والاشتراك في الموجد « فيمتنع أن لا يقع بواحد منهما لأن المانع من وقوعه بهذا ليس إلا وقوعه بذلك وبالعكس » (٢) .

وإن كان الثاني فليس وقوع ذلك الأثر بقدرة أحدهما وأرادته أولى من وقوعها بقدرة الثاني « لأنهما لما أستويا في التأثير وفي القوة كان وقوعه بأحدهما دون الآخر رجحاناً لأحد طرفي الممكن على

(١) التفسير الكبير : ج ٢٢ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) المطالب العالمة : ج ٢ ، ص ١٤٥ .

الآخر لا مرجح وهو محال» ^(١) ، وإن كان الأمر الثالث ، وهو أن يكون الموجد له أمراً ثالثاً . فإن كان قديماً أستحال كونه متعلقاً بالإرادة ، وإن كان حادثاً فهو نفس الأثر فيلزم رجحان أحدهما على الآخر لا مرجح» ^(٢) .

ولم يكتف الإمام الرازي بتوضيح دليل التمانع عن طريق إثبات القدرة والإرادة بل أكدته بامتناع وجود إلهين عالمين بكل المعلومات « لأن هذا يقتضي أن يكون علم كل واحد منهما متعلقاً بعين ما تعلق به علم الثاني . فثبت أن كل واحد من هذين العلمين يصح قيامه بكل واحد منهما بدلاً عن الآخر . وإذا كان الأمر كذلك كان اختصاص هذه الذات بهذا العلم دون الذات الأخرى بوجب أن يكون بتخصيص مخصص وكل ما حصل بالفاعل كان حادثاً فلزم أن يكون علم الله محدثاً وأن تكون قدرته محدثة وكل ما كان كذلك امتنع كونه الله فيثبت أن القول بوجود الآلهين يفضي إلى هذه المجالات فوجب أن يكون محالاً» ^(٣) .

هذا وقد ذهب الإمام الرازي في إثبات وحدانية الله تعالى بالاستشهاد بالنصوص القرآنية ، وبين أنها أرشدت إلى توحيد الإله ونفث الاضداد والانداد في الألوهية والربوبية ، كما أنه أكد أن الإله هو المألوه الذي يستحق العبادة وحده لجلاله وقدرته وتفرد بالربوبية ، فربط بين الربوبية والعبودية في تفسير معظم الآيات القرآنية الدالة على توحيد الله تعالى .

(١) المرجع السابق

(٢) التفسير الكبير : ج ٢٢ ، ص ١٥٠ .

(٣) المطالب العالیه : ج ٢ ، ص ١٤٦ .

اثبات وحدانية الله بالدلائل السمعية

يبين الإمام فخر الدين الرازي ان معظم الآيات القرآنية جاءت لإثبات توحيد الله ونفي الشريك والمثيل لله تعالى في ذاته وصفاته وربوبيته وألوهيته .

قال تعالى :

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) .

يرى الإمام الرازي أن هذه الآية تدل على توحيد الله تعالى عقلاً ونقلًا لأنها مؤكدة صحة دليل التمانع لفظاً ومعنى . فلو حرف امتناع لامتناع فعدم وجود الفساد في الكون يقتضي عدم وجود آله مع الله تعالى فهو وحده لا شريك له في ملكه وخلقه .

وبين الرازي أقوال النحاة في الآية والمعنى المراد من الاستثناء فقال : « إن أهل النحو قالوا أن إلّا هنا بمعنى غير أي لو كان يتولاهاما ويدبر أمرهما شيء غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا ، ولا يجوز ان يكون إلّا بمعنى الاستثناء لأننا لو حملناه على الاستثناء لكان المعنى . لو كان فيهما آلهة ليس معهم الله لفسدتا ، وهذا يوجب بطريق المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة معهم الله لا يحصل الفساد وذلك باطل لأنه لو كان فيهما آلهة سواء معهم الله أو ليس معهم فالفساد لازم » ^(٢) . كما أنه جعل الآية دليلاً على إثبات توحيد الربوبية .

(١) سورة الأنبياء : آية ٢٢ .

(٢) التفسير الكبير : ج ٢٢ ، ص ١٥٠ .

أما ما جاء في تفسير قوله تعالى :

﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ
وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾^(١) .

وبيان دلالة الآية على توحيد الله تعالى : يقول ابن الخطيب : ان

لفظ إلهين واحد يدل على أمرين :

ثبوت الآله وثبوت التعدد

فإذا قيل : لا تتخذوا إلهين ، لم يعرف من هذا اللفظ ان النهي
وقع عن إثبات الآله أو عن إثبات التعدد أو عن مجموعهما ، فلما قال
تعالى :

﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾

ثبت ان قوله :

﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ ﴾

نهى عن إثبات التعدد فقط .

والاثنيين منافية للالهية : وتقرير ذلك من وجوه - فذكر منها -

الأول : أنا لو فرضنا موجودين يكون كل واحد منهما واجبا
لذاته لكانا مشتركين في الوجوب الذاتي ومتباينين في التعيين وما به
المشاركة غير ما به المباينه ، فكل واحد منهما مركب من جزأين وكل
مركب فهو ممكن فثبت ان القول بأن واجب الوجود أكثر من واحد ينفي
القول بكونهما واجبي الوجود .

(١) سورة النحل : آية ٥١ .

الثاني : أنا لو فرضنا إلهين وحاول أحدهما تحريك جسم والآخر تسكين امتنع كون أحدهما أولى بالفعل من الثاني لأن الحركة الواحدة والسكون الواحد لا يقبل القسمة أصلاً ولا التفاوت أصلاً وإذا كان كذلك امتنع ان تكون قدره على أحدهما أكمل من القدرة على الثاني وإذا ثبت هذا امتنع كون إحدى القدرتين أولى بالتأثير من الثانية وإذا ثبت هذا فإما ان يحصل مراد كل واحد منهما وهو محال . فحينئذا يكون كل واحد منهما عاجز والعاجز لا يكون إلهاً فثبت أن كونهما إثنين ينفي كون كل واحد منهما إلهاً .

الثالث : وهو أن أحدهما إما ان يقوى على مخالفة الآخر أو لا يقوى عليه فإن لم يقو عليه فهو ضعيف وإن قوي عليه فذاك الآخر إن لم يقو على الدفع فهو ضعيف وإن قوي عليه فالأول المغلوب ضعيف فثبت ان الإثنية والالهية متضادتان فقوله تعالى :

﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾

المقصود منه التنبيه على حصول المناقاة والمضادة بين الإلهية والإثنية ^(١) .

ويتابع الرازي في بيان معنى التوحيد الآية وأنها دليل على توحيد الربوبية المستلزم لتوحيد الإلهية ، فبعد ذكر الدلائل على إثبات الآله الخالق للعالم ، وإثبات وحدانيته ونفي التعدد ، أثبت أنه هو الآله الواحد الأحد الحق الصمد وهذا ما جاء في قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾

(١) التفسير الكبير : ج ٢٠ ، ص ٤٨ .

أما قوله تعالى :

﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾

فهذا رجوع من الغيبة الى الحضور والتقدير أنه لما ثبت أن الإله واحد وثبت أن المتكلم بهذا الكلام إله ، فحينئذ ثبت أنه لا إله للعالم إلا المتكلم بهذا الكلام فحينئذ يحسن منه أن يعدل من الغيبة الى الحضور ويقول :

﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾

وفيه دققة أخرى وهي أن قوله تعالى :

﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾

فيه حصر وهو أن لا يرهب الخلق الا منه وان لا يرغبوا إلا في فضله وإحسانه ، وذلك لأن الموجود إما قديم وإما محدث ، أما القديم الذي هو الإله فهو واحد وأما ما سواه فمحدث ، وإنما حدث بتخليق ذلك القديم وإيجاده ، وإذا كان كذلك فلا رغبة إلا إليه ولا رهبة إلا منه ، فبفضله تندفع الحاجات ويتكوينه وتخليقه تنقطع الضرورات ^(١) .

أما قوله تعالى :

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ

قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ^(٢) .

فيستدل بها الإمام الرازي على التوحيد المؤكد بشهادة الله تعالى فيقول : « أنه لولا تلك الدلائل التي ذكرها الله تعالى وهدى إليها

(١) التفسير الكبير : ج ٢٠ ، ص ٤٩ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٨ .

لعجزوا عن التوصل بها إلى معرفة التوحيد . وإذا كان الأمر كذلك كان الشاهد على الوجدانية ليس إلا الله الواحد سبحانه » (١) .

ويتابع الإمام الرازي استدلاله بالآيات القرآنية لإثبات التوحيد وبيان لوازمه فقول في تفسير قوله تعالى :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ۝ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ۝ ﴾ (٢)

يبين سبحانه وتعالى بقوله :

﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾

انه هو المعبود أبداً ولا يصح ان يكون غيره معبوداً ووارثاً للملك منه أما قوله تعالى :

﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ﴾

المراد أنه هو المتفرد بالالهية وإذا عرف العبد ذلك أنقطع خوفه ورجاؤه عن الكل ولا يبقى مشغول القلب إلا برحمته وإحسانه » (٣) .

كما جعل الإمام فخر الدين الرازي التوحيد أربع مراتب :

١- الإقرار باللسان .

٢- الاعتقاد بالقلب .

٣- تأكيد ذلك الاعتقاد بالحجة .

(١) التفسير الكبير : ج ٧ ، ص ٢٠٥ .

(٢) سورة الفرقان : آية ١ ، ٢٠١ .

(٣) التفسير الكبير : ج ٢٤ ، ص ٤٥ .

٤- ان يصير العبد مغموراً في بحر التوحيد بحيث لا يدور في خاطره شئ غير عرفان الأحد الصمد .

فالموصوف بالقدرة وبالعلم على الوجه الأكمل الذي ذكرته الآية الدالة على توحيده سبحانه وتعالى هو وحده الذي يستحق العبادة دون غيره « (١) » .

وجاء في قوله تعالى :

﴿ طه • مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى • إِلَّا تَذَكُّرٌ لِّمَن يَخْشَى • تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمُوتِ الْعُلَى • الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى * لَهُ مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى • وَإِنْ تَجهر بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى • اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٢)

فإن الله جل ثناؤه المختص بصفات العظمة والتمجيد عظم حال القرآن بأن نسبه إليه وهو خالق الأرض والسموات العالية . وقال ذلك لبيان عظمة الخالق بتعظيم خلقه . وإنما عظم القرآن ترغيباً في تدبره والتأمل في معانيه وحقائقه وأختتم الآيات الكريمة بتقرير التوحيد الكامل في الربوبية والألوهية وتوحيد الأسماء والصفات فقال :

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى • ﴾

(١) التفسير الكبير : ج ٢٢ ، ص ٩ .

(٢) سورة طه : آية ١ - ٨ .

ف نجد ان التوحيد عند ابن الخطيب بمراتبه الأربع يميل أحياناً إلى توحيد الفلاسفة والمتكلمين ، خاصة في بعض الصفات الالهية مثل الصفات السلبية والتي بالغ فيها بنفي الجهة والتحيز والجسمية والتركيب وما بُني على ذلك من القول بوجود لا داخل العالم ولا خارجه أو بصيغه أخرى لا مابيناً للعالم ولا محايثاً له ، فالمباينة تقتضي الجهم والحيز والمحايثه تقتضي التركيب والجسميه ، كما أدى به هذا القول إلى نفي الصفات الخبريه والفعليه الاختياريه كالاستواء والنزول والقرب والمجئ ... والذاتيه كالوجه واليد والعين والجنب والساق ...

وتأويل ظاهر نصوصها إلى معان مرجوحه بدون دليل بصرفها عن معناها الراجع ، إلا المبالغه في التنزيهات باستدلالات الفلاسفة وأحياناً يتوقف في تأويل النصوص المثبتة لهذه الصفات . وسيجئ تفصيل هذا لاحقاً هذا وقد ذكر ابن الخطيب سبب اختلاف الناس في إثبات الصفات ونفيها فذهب البعض إلى نفي الأسماء والصفات وذهب البعض الآخر إلى نفي البعض من الصفات وذهب الصفاتيه إلى إثبات كل ما أثبتته الله تعالى لنفسه في الكتاب والسنة فيقول في ذلك : « واعلم ان سبب اضطراب العقلاء في إثبات الصفات ونفيها مقدمتان وقفنا في العقول على سبيل التعارض .

أحدهما : أن الوحده كمال والكثره نقصان فصارت هذه المقدمة داعية إلى المبالغة في التوحيد حتى أنتهى الأمر إلى نفي الصفات .
والمقدمة الأخرى : ان الموجود الذي يكون قادراً على جميع المقدورات عاملاً بجميع المعلومات حيا حكيماً سميعاً بصيراً لا شك أنه

أكمل من الموجود الذي لا يكون قادراً ولا عالماً ولا حياً» ^(١) .
 ولذلك حار العقلاء بين هذين المقدمتين حيث ان المقدمة الأولى
 تلزم إثبات الصفات والأخرى تلزم نفي الصفات وبين الأثبات والنفي
 اختلف الناس إلى مذاهب وفرق بين مقاصدها ابن الخطيب بقوله :
 « فالنفاة حاولوا إثبات الكمال والوحدانية ، والمثبتون حاولوا إثبات
 الكمال في الإلهية ، والأذكياء من العقلاء احتالوا في وجه التوفيق بين
 المقدمتين » ^(٢) .

(١) لوامع البينات : ص ٣٦ .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الثاني :

مذهب شيخ
الإسلام ابن تيمية في
اثبات وحدانية الله تعالى

المبحث الثاني

اثبات وحدانية الله تعالى عند شيخ الإسلام ابن تيمية

يرى الإمام تقي الدين أحمد ابن تيمية أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته الجامعة لمعرفته والإنابة إليه ومحبته والأخلاص له فبذكره تطمئن القلوب وبرؤيته في الآخرة تقر العيون ، فتوحيد الالهية هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأكدت عليه لأن الإيمان الكامل لا يكون إلا به ولا يشاب العبد برضوان الله وجنته إلا عليه . وهو متضمن لتوحيد المعرفة والإثبات الذي فطر الله الخلق عليه : « وقد جاء ذكر توحيد الله تعالى وإخلاص الدين له في العبادة والاستعانة في آيات القرآن العظيم . وهو قلب الإيمان وأول الإسلام وآخره » ^(١) قال تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ ^(٢)

وقد ذكر الله عز وجل عن كل من الرسل أنه افتتح دعوته بأن قال لقومه :

﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(٣) .

وقال ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ^(٤) وعن معاذ بن جبل قال : قال عليه

(١) الفتاوى : ج ١ ، ص ٧٠ .

(٢) سورة الأنبياء : آية ٢٥ .

(٣) الفتاوى : ج ١ ، ص ١٥٤ .

(٤) حديث رواد البخاري في باب الإيمان : ج ١ ، ص ١١٠ ومسلم في باب الإيمان : ج ١ ، ص ٢٠٦ .

الصلاة والسلام : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة » ^(١) . فتوحيد الألوهية هو دين الإسلام الذي بعث الله به الرسل فالله سبحانه هو المستحق للعبادة لذاته لأنه المألوه المعبود الذي تأله القلوب وترغب إليه ، وتفزع إليه عند الشدائد وما سواه فهو مفتقر مقهور بالعبودية . وهذا ما أكدته الله تعالى في قوله :

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ^(٢) .

إشارة بما تقتضيه إلهيته من المحبة والخوف والرجاء والأمر والنهي وقوله :

﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ .

إشارة بما تقتضيه ربوبيته من التوكل والتفويض والتسليم لأن الرب سبحانه وتعالى هو المالك المدبر قال تعالى :

﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٣) .

لذلك يؤكد شيخ الإسلام « أن التوحيد المطلوب هو توحيد الرسل أي توحيد العبادة والألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية لأنه يجب الدعوة إلى الله تعالى الواحد الذي لا إله يستحق العبادة غيره فيكون الدين كله لله ولا يخاف إلا من الله ولا يدعى إلا الله ويكون الله أحب إلى العبد من كل شيء فيحبون لله ويبغضون لله ويعبدون الله ويتوكلون عليه » ^(٤) .

(١) الحديث في سنن أبو داود « باب في التلقين » : ج ٨ ، ص ٣٨٥ .

(٢) سورة الفاتحة : آية ٤ .

(٣) سورة الملك : آية ١ .

(٤) انظر : منهاج السنة النبوية : ج ٣ ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

هذا وقد بين الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز التوحيد الخالص
له جل جلاله في العبودية وحسم مواد الإشراك به حتى لا يخاف أحد
من غيره ولا يرجو سوى الله ولا يتوكل إلا عليه ، قال تعالى :
﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي
ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ^(١) .

وقال جل من قائل :

﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) .

وقال تبارك وتعالى :

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٣) .

كما حقق الرسول الأمين ﷺ توحيد العبادة ، وهذا ما تدل عليه
شهادة الإيمان وأول أركان الدين وهي قول لا إله إلا الله فإنه الأله هو
الذي تأله القلوب لكمال المحبة والتعظيم ، والإجلال والإكرام والرجاء
والخوف ^(٤) ، حتى قال لهم رسول الله ﷺ : « لا تقولوا ما شاء الله
وشاء محمد ؛ ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد » ^(٥) . وقال له

(١) سورة المائدة : آية : ٤٤ .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٧٥ .

(٣) سورة التوبة : آية : ١٨ .

(٤) الفتاوي : ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٥) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده بلفظ قال فيه عن حذيفة قال : « أتى رجل النبي ﷺ فقال
إني رأيت في المنام أنني لقيت أهل الكتاب فقال : نعم القوم أنتم لولا أنكم تقولون ما شاء الله
وشاء محمد فقال النبي ﷺ قد كنت أكرهها منكم فقولوا ما شاء الله ثم شاء محمد »

مسند الإمام أحمد بن حنبل : ج ٥ ، ص ٣٩٣ .

رجل : « ما شاء الله وشئت فقال أ جعلتني لله عدلاً ؟ بل ما شاء الله وحده » (١) .

والصحابه رضوان الله عليهم يعرفون ما يحب الله ورسوله ﷺ أن يعرف من التوحيد الذي هو أصل الدين وهو أول ما دعا الرسول ﷺ إليه الخلق وهو أول ما أمر رسله أن يأمرؤا الناس به وفي الصحيحين أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له « إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله » (٢) .

وقال ﷺ لمعاذ : ليكن أول ما تدعوهم إليه التوحيد فهو أول الدين وأصله وهذا ما تحققه الشهادتان ، قول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . « فالشهادة الأولى : أن لا نعبد إلا إياه . والشهادة الثانية : أن محمداً رسوله المبلغ عنه . فعلينا أن نصدق خبره ونطيع أمره » (٣) .

وتوحيد الله تعالى كما يراه شيخ الإسلام يتضمن نوعين متلازمين :

الأول : توحيد في العلم والقول .

والثاني : في الإرادة والعمل .

(١) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده بلفظ قال فيه : عن ابن عباس أن رجلاً قال للنبي ﷺ : « ما شاء الله وشئت فقال له النبي ﷺ أ جعلتني والله عدلاً بل ما شاء وحده »

مسند الإمام أحمد بن حنبل : ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٢) من حديث ابن عباس أخرجه البخاري في باب التوحيد (١٦٤/٨) ، ومسلم في باب الأيمان (١ / ٥٠) والإمام أحمد (٢٣٣/١) وإبو داود (٢٤٢/٢) وغيرهم .

(٣) المبدئية : ص ٦٥ .

فالأول : كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ .

ولهذا كانت السورة تعدل ثلث القرآن لأنها صفة الرحمن ^(١) وتوحيده « فهي تجمع التنزيه الواجب لله تعالى بنوعية تنزيهه عن كل نقص وعيب وتنزيهه تعالى عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفات الكمال الثابتة له سبحانه » ^(٢) .

وعلى هذا المعنى كان قوله ﷺ للناس : « احتشدوا حتى أقرأ عليكم ثلث القرآن ، فحشدوا حتى قرأ عليهم » قل هو الله ، الله الصمد . . » قال : والذي نفسي بيده إنها تعدل ثلث القرآن ^(٣) .

« والقرآن ثلثه توحيد وثلثه قصص وثلثه أمر ونهي ، لأنه كلام الله والكلام : إما إنشاء وإما إخبار ، والإخبار : إما عن الخالق ، وإما عن المخلوق فصار ثلاثة أجزاء : جزء أمر ونهي وإباحة وهو الإنشاء وجزء إخبار عن المخلوقين وهو القصص ، وجزء إخبار الخالق وهو التوحيد فقل هو الله أحد صفة للرحمن » ^(٤) ، فقوله « أحد » مع قوله « لم يكن له كفواً أحد » ينفي الماثلة والمشاركة وقوله « الصمد » يتضمن جميع صفات الكمال ، فالنقائص جنسها منفي عن الله .

(١) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٢٩٠ .

(٢) الفتاوي : ج ١٧ ، ص ٣٢٥ .

(٣) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٥٥٧/١) وأحمد (٤٢٩/٢) .

(٤) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٢٩١ .

والثاني : توحيد في الإرادة والعمل « العباداة » فكما في

سورة :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٌ ﴾ (١) .

وقد أشتملت هذه السورة على التوحيد العملي نصاً وهي دالة على العلمي لزوماً ، كما أشتملت سورة الأَخْلَاص

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾

على التوحيد العلمي القولي نصاً وهي دالة على العلمي لزوماً (٢) .

فالتوحيد الكامل يشمل توحيد الربوبية ، ولازمه توحيد الألوهية أو يشمل توحيد الألوهية وما يتضمنه من الربوبية « فالإله الذي هو المراد لنفسه - إن لم يكن رباً - امتنع أن يكون معبوداً لنفسه ومن لا يكون رباً خالقاً لا يكون مدعواً مطلوباً منه ، مراداً لغيره فلأن لا يكون معبوداً مراداً لنفسه من باب أولى ، فإثبات الإلهية يوجب إثبات الربوبية ، ونفي الربوبية يوجب نفي الإلهية إذ الإلهية هي الغاية وهي مستلزمة للبداية كاستلزام العلة الغائية للفاعلية » (٣) .

ويرى شيخ الإسلام تقي الدين أن دلائل التوحيد بنوعيه فطرية ، وشرعية عقلية .

(١) سورة الكافرون : الآيات من ١ - ٦ .

(٢) الفتاوى : ج ١٧ ، ١٠٧ .

(٣) الفتاوى : ج ٢ ، ص ٣٧ .

فالقرآن الكريم والسنة الهادية مليئة بالنصوص الإلهية القرآنية والأحاديث الإلهية النبوية التي تثبت وحدانية الله تعالى في الربوبية والألوهية .

لذا يقول شيخ الإسلام بدليل التمانع ولكن كما قرره القرآن بإثبات توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية .

قال تعالى :

﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذْهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ (١) .

وفي الآية برهانين يقينيين على امتناع أن يكون مع الله إله آخر ، لأنه لم يذهب كل إله بما خلق ولا علا بعضهم على بعض وهذا اللازم منتف فانتهى الملزوم وهو ثبوت إله مع الله ، ولبيان الملازمة في الآية يقول : أنه لو كان مع الله ألهة أخرى لم يكن مستقلاً بخلق العالم والمشاهد أن المخلوقات جميعها تدل على أن خالقها واحد ومدبر أمرها واحد ، فثبت استقلال الله بخلق العالم ، إذن انتفى وجود ألهة مع الله لاستقلاله وحده بالخلق .

« ويمتنع أيضاً أن يكون مشاركاً للآخر معاوناً له لأن ذلك يستلزم عجز كل منهما ، والعاجز لا يفعل شيئاً ، فلا يكون لا رباً ولا إلهاً لأن أحدهما إذا لم يكن قادراً إلا بإعانة الآخر ، لزم عجزه حال الانفراد وامتنع أن يكون قادراً حال الاجتماع ، لأن ذلك دور قبلي فإن هذا لا

يكون قادراً حتى يجعله الآخر قادراً أو حتى يعينه الآخر ، وذاك لا يجعله قادراً ولا يعينه حتى يكون هو قادراً ، وهو لا يكون قادراً حتى يجعله ذاك أو يعينه فامتنع إذا كان كل منهما محتاجاً إلى إعانة الآخر في الفعل ، أن يكون أحدهما قادراً فامتنع أن يكون لكل واحد منهما فعل حال الإنفراد وحال الاجتماع ، فتعين أن يكون كل واحد منهما قادراً عند الإنفراد فلا بد إذا فرض معه إله ، أن يكون كل منهما قادراً عند الإنفراد . وإذا كان كذلك ففعل أحدهما إن كان مستلزماً لفعل الآخر بحيث لا يفعل شيئاً حتى يفعل الآخر فيه شيئاً لزم أن لا يكون أحدهما قادراً على الإنفراد وعاد احتياجهم في أصل الفعل إلى التعاون وذلك ممتنع بالضرورة ^(١) .

ويستطرد شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان البرهان الأول من الآية « لذهب كل إله بما خلق » فيقول : أنه لا بد أن يكون كل واحد منهما له فعل خاص به لا يشاركه فيه الآخر وحينئذ يكون مفعول هذا متميزاً عن مفعول هذا ، ومفعول هذا متميزاً عن مفعول ذاك . فيذهب كل إله بمخلوقاته .

والواقع يشهد بخلاف ذلك فليس في العالم شيء إلا وهو مرتبط بغيره من أجزاء العالم : فلا يتصور إلهان حتى يكون مفعول أحدهما متميز عن مفعول الآخر فيذهب كل إله بما خلق واللازم منتف فانبتفى الملزوم ^(٢) . أما البرهان الثاني وهو قوله تعالى :

﴿وَلَعَلَّآ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾

(١) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٣١٦ .

(٢) انظر : المرجع السابق .

« فإنه يمتنع أن يكونا متساويين في القدرة ، لأنهما إذا كانا متساويين في القدرة كان مفعول كل منهما متميزاً عن مفعول الآخر وهو باطل كما تقدم ، ولأنهما إذا كانا متكافئين في القدرة لم يفعلها شيئاً لاحال الاتفاق ولاحال الاختلاف ، سواء كان الاتفاق لازماً لهما أو كان الاختلاف هو اللازم أو جاز الاتفاق وجاز الاختلاف » ^(١) .

ففي الحالتين عند تساوى القدرتين أو تكافئهما لن يكون هناك مفعولاً أصلاً .

لأنه إذا قدر أن الاتفاق لازم لهما ، فلأن أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل ، وليس تقدم أحدهما أولى من تقدم الآخر لتساويهما فيلزم ألا يفعل واحد منهما شيئاً ، إما إذا كانت إرادة هذا وفعله مقارناً لإرادة الآخر وفعله ، فالتقدير أنه لا يمكن أن يريد ويفعل إلا مع الآخر فيكون كل منهما عاجزاً حال الإنفراد ، ويمتنع مع ذلك أن يصيرا قادرين حال الاجتماع ، إما إن كان الاختلاف لازماً لهما فإن كانا متساويين في القدرة امتنع حصول الفعل منهما لأن هذا يمنع هذا ، وهذا يمنع هذا لتكافؤ القدرتين ، فلا يفعلان شيئاً « وأيضاً فإن امتناع أحدهما مشروط بمنع الآخر فلا يكون هذا ممنوعاً حتى يمنع ذلك ولا يكون ذلك ممنوعاً حتى يمنع هذا فيلزم أن يكون كل منهما مانعاً ممنوعاً وهذا ممتنع . ولأن زوال قدرة كل منهما حال التمانع إنما هي بقدرة الآخر ، فإذا كانت قدرة هذا لا تزول حتى تزول قدرة ذلك وقدرة ذلك لا تزول حتى تزول قدرة هذا ، فلا تزول واحدة من القدرتين فيكونا

قادرين ، وكونهما قادرين على الفعل مطبقين في حال كون كل منهما ممنوعاً بالآخر عن الفعل عاجزاً عنه فممنوع الآخر له محال لأنه جمع بين النقيضين «^(١) .

إما إن قدر جواز اتفاقهما أو جواز اختلافهما كان تخصيص الاتفاق دون الاختلاف أو تخصيص الاختلاف دون الاتفاق ترجيح بلا مرجح وهو محال ، وترجيح أحدهما مع الآخر هو اتفاق فيفتقر تخصيصه إلى مرجح آخر فيلزم التسلسل في العلل وهو محال «^(٢) .

فلا يتصور في جميع المشاركات اتفاق إثنين إلا أن يكون أحدهما فوق الآخر أو أن يكون لهما ثالث فوقهما . ويؤكد ذلك شيخ الإسلام ابن تيميه - رحمه الله - فيقول : « فالتمانع حاصل بين الأصليين المتكافئين سواء قدر اتفاقهما أو اختلافهما . وإن كان التمانع مع الاختلاف أظهر ، فهما يتمانعان مع الاتفاق فإن أحدهما لا يمكنه أن يفعل حتى يفعل الآخر وذاك لا يمكنه حتى يفعل الآخر وليس لهما ثالث يحركهما إلى الفعل وليس تقدم أحدهما أولى من تقدم الآخر ، ووقوع الفعل منهما مع كون كل منهما لا بد له من قدرة عليه وهو لا يقدر إلا بالآخر محال . فإن هذا لا يقدر حتى يعينه الآخر وهذا لا يقدر حتى يعينه الآخر فتكون إعانة كل منهما سابقة مسبقة وقدره كل منهما سابقة مسبقة ، إذ كان لا إعانة لهذا إلا بقدرته ، ولا قدرة له إلا بإعانة ذاك ولا إعانة لذاك إلا بقدرته ، ولا قدرة له إلا بإعانة هذا

(١) منهاج السنة النبوية : ج ٣ ، ص ٣١٩ .

(٢) المرجع السابق .

فتكون إعانة هذا موقوفه على قدرته والموقوفه على إعانة ذاك ،
 والموقوفة على قدرة هذا فيكون الشيء قبل قبل قبل نفسه وعلة علة
 علة نفسه . فتبين امتناع اجتماع يبين متوافقين أو متخالفين . وأنه إذا
 فرض مع الله إله لزم ان يذهب كل إله بما خلق وأن يعلو بعضهم على
 بعض ، ومبرهنين في الآية كل واحد منهما مستقل عن الآخر ، وكل
 منهما لازم على تقدير إله آخر ، وأنتفى البرهان الأول فانتفى لازمه
 الثاني بالمشاهدة فانتفى لازمه وهو إله آخر .

أما قوله تعالى :

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

فقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية المراد منها فقال : « والواجب
 إثبات أمرين : أنه سبحانه رب كل شيء ، وإله كل شيء ، فإذا كانت
 الحركات الارادية لا تقوم إلا بمراد لذاته وبدون ذلك يفسد ، ولا يجوز
 أن يكون مراداً لذاته إلا الله ، كما لا يكون موجوداً بذاته إلا الله ،
 علم أنه « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » وبيان لزوم الفساد في
 الآية أنه إذا قدر مدبران متكافئان امتنع التدبير منهما لا على سبيل
 الاختلاف ، ولا على سبيل الاتفاق ، فيفسد العالم بعدم التدبير لا على
 سبيل الاستقلال ولا على سبيل الاشتراك كما تقدم ، وهذا من جهة
 امتناع الربوبية لاثنين ويلزم من امتناعهما امتناع الالهية فإن من لا
 يفعل شيئاً لا يصلح ان يكون رباً يعبد ، ولم يأمر الله أن يعبد ، ولهذا
 بين الله تعالى امتناع الالهية لغيره : تارة ببيان أنه ليس بخالق وتارة
 أنه لم يأمر بذلك كقوله تعالى :

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ اتُّتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى :

﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ ^(٢) .

والمقصود أن الآية تدل على بيان امتناع الألوهية من جهة الفساد الناشيء عن عبادة ما سوي الله تعالى لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم ، وما سوى الله لا يصلح فلو كان فيهما معبود غيره لفسدتا من هذه الجهة فإنه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته ، كما أنه هو الرب الخالق بمشيئته ^(٣) .

(١) سورة الأحقاف : آية ٤ .

(٢) سورة الزخرف : آية ٤٥ .

(٣) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٣٣٥ .

المبحث الثالث :

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية
من الإمام فخر الدين الرازي
في اثبات وحدانية الله تعالى

المبحث الثالث

موقف شيخ الإسلام من الرازي في التوحيد

لقد قسم شيخ الإسلام توحيد الله تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله إلى أقسام وبين مفهوم كل قسم وأهميته ، والتقسيم هو : توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الاسماء والصفات وجمع بينهم بعلاقات مرتبطة بعضها ببعض فتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية ، وتوحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية وتوحيد الاسماء والصفات شامل لهما .

فعلى هذا التقسيم يرى شيخ الإسلام أن المتكلمين عموماً بالغوا في إثبات توحيد الربوبية وقصروا في إثبات توحيد الألوهية وأنحرفوا كثيراً في توحيد الاسماء والصفات وفي ذلك يقول شيخ الإسلام : « ومن المعلوم أن التوحيد الذي بعث الله به رسوله وانزل به كتابه هو ما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع مثل عبادة الله وحده لا شريك له ، فمن عبد غيره كان مشركاً ولم يكن موحداً ... » ^(١) .

أما من قال : أن توحيد الله تعالى هو نفس الصفات التي يعتقدون فيها التسبيه أو التركيب فقد جعلوا للوحدانية معانى لا تكون إلا في الذهن ويمتنع حصولها في الواقع الخارجى ، وذلك بقولهم أن الواحد هو الذى لا يتميز منه شئ عن شئ أصلاً . فبهذا المعنى يكون الموصوف بالواحد أو الأحدية ممتنع معدوماً .

(١) بيان تلبيس الجهمية : ج ٢ ص ١٣٣ .

وقد مال الإمام الرازي إلى هذا القول حيث ذهب إلى أن توحيد الله تعالى يستلزم نفى بعض الصفات كالعلو والجهة والنزول والوجه والعين ... الخ .

وبين شيخ الإسلام بطلان هذا المعنى لتوحيد الله فيقول : « وأما تفسير التوحيد بما يستلزم نفى الصفات أو نفى علوه على عرشه بل بما يستلزم نفى ماهو أعم من ذلك فهو شيء ابتدعته الجهمية ولم ينطق به كتاب ولا سنة ولا إمام وكذلك جعل التشبيه ضد التوحيد ، وتفسير التشبيه بما فيه إثبات الصفات هو أيضا باطل .

فإن التوحيد نقيضه الاشراك بالله تعالى والتمثيل له بخلقه وإن كان ينافي التوحيد فليس المراد بذلك ما يسمونه هم تشبيها ، فإنهم يسمون المعاني باسماء سموها هم وأباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان^(١) فالحق ما ذهب إليه أهل الإثبات الموحدين الذين آمنوا بالتوحيد والتنزيه الذي جاءت به الرسول صلوات الله وسلامه عليهم ، وهو ما بينته سورتي الاخلاص في القرآن الكريم .

فالتوحيد العلمى القولى : وهو الذى جاءت به سورة الاخلاص والتى تعدل ثلث القرآن . قال تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ • لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ •
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(٢)

والتوحيد العلمى الارادى : وهو الذى جاءت به سورة الاخلاص الثانية وهى قوله تعالى :

﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾^(٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية : ج ٢ ص ١٣٣ .

(٢) سورة الاخلاص : آية ١ ، ٢ ، ٣ .

(٣) سورة الكافرون : الآيات من ١ - ٦ .